تداول

مجلة السوق المالية السعودية العدد (96) أكتوبر 2014م

تداول Tadawul

رغم تراجع أسعار النفط..

الاقتصاد السعودي مستقر ومُطَمئن

المستثمر للأوراق المالية
The Investor for Securities

تداول | إدارة | ترتيب | حفظ | مشورة

هيكلة مالية إسلامية

صندوق المستثمر الحر للأسهم السعودية

صندوق المستثمر للمرابحة بالريال السعودي

افضل العوائد الاستثمارية

قد تتذبذب العوائد وللتأكد من ملاءمة الاستثمار يمكن الرجوع إلى مستشار الاستثمار، تطبق الرسوم المقررة على المنتج

شركة سعودية مساهمة مغلقة برأسمال مصرح ٤٠٠ مليون ريال سعودي
ترخيص هيئة سوق المال رقم ٠٤٠٤٧٣٧ - سجل تجاري ١٠١٠٢٤٩٨٢١
المملكة العربية السعودية - ص.ب ١٧٨٣٨ الرياض ١١٤١٧
مركز الجميعة الطابق الثاني - طريق الملك فهد
هاتف: ٢٠٠٧٠٠٢ (١) ٩٦٦+ - فاكس: ٢١٠٢٢٥٤ (١) ٩٦٦+

www.theinvestor.com.sa | 800 760 9000

الجزيرة كابيتال
الجزيرة للأسواق المالية ALJAZIRA CAPITAL

إدارة الأصول | الوساطة | تمويل الشركات | خدمات المشورة | خدمات الحفظ

,, تداولكم أقرب إليكم ... وبأحدث تقنية بين يديكم ,,

اعتادت الجزيرة كابيتال ان تكون سباقة لتقديم كل جديد في عالم الخدمات الإستثمارية وتفخر الجزيرة كابيتال بتقديمها خدمة تداولكم وهي خدمة تتيح لعملائها التداول بالأسهم المحلية و الخليجية والعالمية عن طريق شبكة الإنترنت و أجهزة الأيباد و الهواتف الذكية.

تتيح هذه الخدمة للمستخدمين

- إدخال أوامر البيع والشراء لحظة بلحظة.
- تعديل أو إلغاء الأوامر القائمة.
- الإطلاع على تقييم المحافظ الإستثمارية.
- متابعة الأسعار والتداول .
- إمكانية التحويل ما بين الحسابات.
- إمكانية عرض عمق السوق لأكثر من شركة.
- إمكانية إدخال أوامر مؤجلة خارج أوقات التداول .

تداولكم
tadawulcom
على المتصفحات
وعلى تطبيقات

إن هذا النوع من الإستثمار قد لا يكون مناسباً لجميع أنواع المستثمرين بإن الجزيرة كابيتال توصي جميع المستثمرين أنه في حال وجود أي شكوك حول هذا النوع من الإستثمار،فإنه ينبغي لهم الحصول على المشورة اللازمة من مستشار الإستثمار الخاص بهم،إن سعر وقيمة الأستثمار الخاص بكم قد يتغير سواء بالزيادة أو النقصان ونتيجة لذلك فإن المستثمر قد يحصل على عائد اقل من المبلغ المستثمر .آبل هي علامة تجارية مسجلة وهي ملك لشركة آبل ، وأندرويد هي علامة تجارية مسجلة لشركة جوجل ، وتستخدمان في الولايات المتحدة وحول العالم.

www.aljaziracapital.com.sa | 800 116 9999

شركة الجزيرة للأسواق المالية – سجل تجاري ١٠١٠٣٥١٣١٣ بترخيص من هيئة السوق المالية رقم ٠٧٠٧٦-٣٧ ص. ب. ٢٠٤٣٨ الرياض ١١٤٥٥، المملكة العربية السعودية، هاتف ٠١١٢٢٥٦٠٠٠

تـــداول | السوق المالية السعودية SAUDI STOCK EXCHANGE | Tadawul

مجلة شهرية مجانية تصدر عن
شركة السوق المالية السعودية

المشرف العام - رئيس التحرير
عبداللطيف الفريحي
abdullateef.furaihi@tadawul.com.sa

www.tadawul.com.sa
@SSE_tadawul
Tadawul
@Tadawul SSE

الآراء المنشورة في المجلة للتعبير بالضرورة عن رأي تداول ولا تعتبر مشورة مالية لاتخاذ قرارات استثمارية

الناشر

ص.ب 26450 ـ الرياض 11486
هاتف: 011/4197333 فاكس: 011/4192640
www.rawnaa.com

المدير التنفيذي
هاشم بن إبراهيم العدواني

رؤيتنا:
أن نكون رواد الحلول المتكاملة في الإعلام المتخصص بالعالم العربي..

رسالتنا:
نحن أول شركة للإعلام المتخصص في المملكة العربية السعودية نسعى لتحقيق الريادة عربياً من خلال تقديم حلول متكاملة ومنتجات إعلامية هادفة ومتميزة بمصداقية ومهنية عالية تلبي احتياجات عملائنا وتحقق رضاهم وتتجاوز توقعاتهم.

إدارة التحرير المركزي
هاتف: ٠١١-٤١٩٧٣٣٣ تحويلة: ٣٥٤٠
فاكس: ٠١١-٤١٩٢٦٢٤
edit@rawnaa.com

إدارة الشؤون الفنية
هاتف: ٠١١-٤١٩٧٣٣٣ تحويلة: ٣٥٨٠
فاكس: ٠١١-٤١٩٢٦٢٤
art@rawnaa.com

إدارة تطوير الأعمال
هاتف: ٠١١-٤١٩٧٣٣٣ تحويلة: ٣٥٤٤
فاكس: ٠١١-٤٦٠٨٨٩٧
bsd@rawnaa.com

إدارة الإعلان والتسويق
هاتف: ٠١١-٤١٩٧٣٣٣ تحويلة: ٣٥٨٠
فاكس: ٠١١-٤١٩٧٦٩٦
adv@rawnaa.com

إدارة التوزيع والاشتراكات
هاتف: ٠١١-٤١٩٧٣٣٣ تحويلة: ٣١٧٤
فاكس مجاني: ٨٠٠١٢٤٢٢٧٧
pro@rawnaa.com

إحدى شركات دار اليوم للإعلام
الطباعة: مجمع اليوم الطباعي

المدير العام لدار اليوم للإعلام
صالح بن علي الحميدان

96

كلمة التحرير

ما الذي ينتظر الاقتصاد العالمي عام ٢٠٢٠ ؟.. سؤال بات يتكرر كثيرًا خلال الأيام القليلة الماضية، بعد أن تكرر سابقًا منذ عشرة أعوام أو يزيد.. وربما يرجع السبب إلى أن الخطط الاستراتيجية لمعظم دول العالم تعول كثيرًا على هذا العام في تحسن نموها، وارتفاع أرباح مدخولاتها، وتعاظم دورها عالميًا.. وإضافة إلى ذلك قد يحمل عام ٢٠٢٠ مفاجآت لبعض الدول قد تغير كثيرًا من دورها الاقتصادي حسبما تتوقع العديد من المنظمات الدولية.

تفاصيل الموضوع تقرؤونها داخل العدد

بعد شد وجذب، قررت هيئة كبار العلماء السعودية تحويل ملف رسوم الأراضي البيضاء إلى المجلس الاقتصادي الأعلى في البلاد، بهدف دراسة مدى جدوى فرض هذه الرسوم من الناحية الفنية، قبل أن تعطي هيئة كبار العلماء رأيها النهائي من الناحية الشرعية.

رغم تراجع أسعار النفط إلى مستويات ٩٦ دولارًا للبرميل خلال الشهر الماضي، إلا أن السعودية لا زالت في مأمن اقتصادي ومالي من هذه التراجعات، حيث قدّرت المملكة في موازنتها للعام الحالي برميل النفط عند مستويات ٩٠ دولارًا، وهو الأمر الذي يعني أن الميزانية السعودية لهذا العام قد تشهد فائضًا جديدًا في حال بقاء الأسعار فوق مستويات ٩٠ دولارًا للبرميل.

لماذا ينبغي على الصين أن تتذكر دنغ شياو بنغ؟.. تحت هذا العنوان ومثله كثير احتفت الصحف ووكالات الأخبار الصينية بالزعيم الاقتصادي الذي نجح في تشكيل مستقبل بلاده، خاصة أن هذا العام ٢٠١٤م يوافق الذكرى العاشرة بعد المئة على مولده، ومن أبرز ما فعله قبل موته أن وضع عام ١٩٧٨ خطة الـ٥٠ عامًا، والهدف منها أن تصبح الصين عام ٢٠٢٨م الدولة العظمى الأولى عالميًا في قاطرة الاقتصاد الدولي، والمؤكد أنهم نجحوا في تحقيق الكثير منها.

لا يخفى على أحد الدور الذي تلعبه التجارة البينية في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية للبلدان وزيادة معدلات نمو نواتجها الإجمالية، خاصة مع اتجاه العالم نحو تحرير التجارة والأسواق وفتحها أمام مختلف السلع نتيجة للاتفاقيات التجارية العالمية والإقليمية، ما يعني أهمية القضاء على المعوقات التي تحد من هذا الدور، وتنفيذ استراتيجية خاصة بتطوير العمل ككل.

اقتصاديات

«تادكو» تزيد رأس مالها عبر طرح أسهم حقوق أولوية

دراسة عالمية..تطبيق نظم الحوكمة في الشركات العائلية يساعد في استقطاب رؤوس الأموال

٦٠٪ من العاملين بالقطاع المالي يؤمنون بوجود تمييز بين الجنسين في الرواتب والبدلات

طرح أسهم شركة الصناعات الكهربائية للاكتتاب العام

منتدى الاستثمار لدول غرب إفريقيا : دول التعاون استثمرت ٣٠ مليار دولار في البنية التحتية الإفريقية خلال العقد الماضي

اتفاقية بين «المركزي الأردني» و«النقد الفلسطينية» لإحكام الرقابة على المؤسسات المصرفية

أين سنكون؟

كيف حال الاقتصاد العالمي في ٢٠٢٠م ..؟ هو أحد مواضيع هذا العدد الذي يجعل أول سؤال يتبادر للذهن: كيف سنكون نحن؟ وأين سنكون على الخريطة العالمية، وخاصة أننا بتنا من أبرز اقتصادات العالم، وسجلنا حضورنا القوي والدائم.

ربما يكون أهم تحدياتنا الحالية والمستقبلية هو تقليل الاعتماد على الثروة الطبيعية، أي الخروج من دوائر الاقتصاد الريعي إلى دوائر أوسع من اقتصادات الإنتاج والصناعة والمعرفة.

إن بلادنا بنت وتبني مجمعات صناعية متكاملة وعملاقة، وتوسع مجمعات أخرى في الجبيل ورأس الخير وجازان ووعد الشمال، بأحجام إنفاق غير مسبوقة، وبطموحات تلامس عنان السماء، وبمورد بشري يستمر برنامج تأهيله في الداخل والخارج حتى يستمر في إدارة وتشغيل هذه المجمعات العملاقة التي صنعت بعض الفرق، وستصنع كثيرًا من الفرق في المستقبل.

لقد استفادت المملكة من الثروة الطبيعية فقامت بتطوير الصناعات البتروكيماوية من أجل إنتاج موادَّ يمكن استخدامها في مجالات صناعية مختلفة ومتفاوتة الحجم والأهمية شكلت قيمة مضافة حقيقية، وهي اليوم تبدي اهتمامًا متزايدًا لتحقيق أكبر عائد ممكن من ثرواتها المعدنية.

ولعل الأمل أن نشهد المزيد في مجالات البحث العلمي، والاقتصاد المعرفي، حتى تكتمل الصورة، ونبلغ بهذه المشاريع، والمشاريع التي ستأتي ما يحقق الاستقلال عن الاعتماد على الثروة الطبيعية فقط، وكذلك استمرار عجلة الاقتصاد السعودي بالوتيرة نفسها ليزداد توفير الفرص الوظيفية لسكان المملكة، ويستمر فتح آفاق جديدة للمستثمرين.

سنكون بإذن الله في موقع أفضل إذا استمر التركيز على بناء الإنسان، وإذا تفاعل هذا الإنسان مع كل هذه الخطط والطموحات، وأصبح جزءًا أساسيًا من صورة الإبداع، والإنتاج، والمنافسة، فالمستقبل لمن يملك المعرفة، ويجيد استثمارها لتحويلها إلى منتجات وخدمات تجعل جزءًا كبيرًا من العالم يعتمد عليه، فيظل جزءًا لا يتجزأ من صورة الاقتصاد العالمي.

تسعى قيادتنا باستمرار إلى الاستقرار والرخاء والبناء على كافة الأصعدة والمستويات، وسيكون بناء اقتصاد قوي هدفًا دائمًا للجميع قيادة وشعبًا، وما على الجميع سوى العمل بإخلاص، وبرؤية واضحة نحو هذا المستقبل الذي نسأل الله دومًا أن يأتي بمزيد من السعادة والتقدم والنجاح.

عبداللطيف الفريحي
رئيس التحرير
abdullateef.furaihi@tadawul.com.sa

برعاية ولي عهد مملكة البحرين

السوق المالية السعودية «تداول» تشارك في احتفال بورصة البحرين باليوبيل الفضي

شاركت السوق المالية السعودية (تداول) مؤخرًا في الاحتفال الذي أقامته بورصة البحرين بمناسبة مرور خمسة وعشرين عامًا على بدء التداول الرسمي فيها، وذلك برعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، وبحضور عدد من أصحاب السمو والمعالي يتقدمهم معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية ورئيس وأعضاء مجلس إدارة بورصة البحرين.

وفي كلمته أعرب سمو ولي العهد البحريني عن تهانيه لمجلس إدارة البورصة والجهاز التنفيذي بهذه المناسبة قائلًا: «إننا نعتز بما تم إنجازه خلال هذه المرحلة، وما قدمته البورصة طوال مسيرتها في سبيل مساندة الأنشطة المرتبطة بالمال والاستثمار وتعزيز مركز البحرين المالي في المنطقة وفقًا للاستراتيجيات والخطط الموضوعة».

ونوه سموه بالبرامج والمبادرات التي تتخذها البورصة من أهمها التوسع في إجراءات تسهيل مختلف العمليات المتعلقة بعمليات البورصة الأساسية ورفع مستوى الوعي الاستثماري بنشاطاتها والاستمرار في برنامجها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز القدرة التنافسية للبورصة.

كما ألقى الشيخ خليفة بن إبراهيم آل خليفة الرئيس التنفيذي لبورصة البحرين كلمة توجه فيها بالشكر لصاحب السمو الملكي ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء على رعايته حفل البورصة باليوبيل الفضي على بدء التداول الرسمي.

وأعلن عن استكمال الهيكل القانوني لسوق تداول جديد باسم «سوق البحرين الاستثماري» بهدف استقطاب شريحة واسعة من الشركات المحلية وغيرها الراغبة في الاستفادة من فرص التمويل والنمو التي سيوفرها هذا السوق.

ونوه في كلمته إلى الاستراتيجيات التي تبنتها البورصة ومنها تعزيز القدرات التشريعية والفنية والإدارية لتلبية احتياجات سوق رأس المال بما يتماشى مع المعايير الدولية وحماية المستثمرين وتوفير وتنويع البدائل الاستثمارية.

الأستاذ يوسف عبدالله حمود يتسلم هدية تذكارية من الأستاذ عايد العايد

ثم ألقى السيد إدوارد نايت نائب الرئيس التنفيذي لشركة نازدك أومكس كلمة أشاد فيها بتفهم مملكة البحرين لأهمية بناء اقتصاد قائم على قطاع الخدمات الداعم لتنويع مصادره، منوهًا بما تتميز به المملكة من خصائص البنية الاقتصادية تبوئها لقيادة المرحلة القادمة من النمو الاقتصادي في المنطقة.

تلى ذلك عرض لفيلم وثائقي تناول مراحل التطور في بورصة البحرين منذ نشأتها قبل ٢٥ عامًا إلى اليوم تم من خلاله توضيح مساهمة بورصة البحرين في مسيرة تحول المملكة إلى مركز إقليمي للأعمال، وجهود البحرين في وضع إطار تنظيمي للتداول حسب المعايير الدولية.

وفي ختام الحفل قدم الأستاذ عايد بن سليمان العايد من السوق المالية السعودية «تداول» هدية تذكارية إلى سعادة رئيس مجلس إدارة بورصة البحرين الأستاذ يوسف عبدالله حمود بهذه المناسبة معربًا عن سعادته بالمشاركة في الحفل ومتمنيًا لبورصة البحرين مزيدًا من التقدم والازدهار.

جانب من الحفل

السوق المالية السعودية تشارك في المؤتمر السنوي للمنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية (IOSCO)

بعد انضمامها كعضو منتسب في المنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية، شاركت السوق المالية السعودية (تداول) في المؤتمر السنوي للمنظمة الذي أقيم في مدينة ريو دي جنيرو البرازيلية في ٢٨ سبتمبر ٢٠١٤م، وقد حضر المؤتمر وفد من السوق المالية السعودية برئاسة المدير التنفيذي الأستاذ عادل الغامدي.

وخلال اجتماع اللجنة الاستشارية للأعضاء المنتسبين التي تهدف إلى الاستفادة من خبرات أعضائها في تطوير دورها كلجنة استشارية للمنظمة، رحب السيد هوسيه كارلوس دوريتي، رئيس اللجنة الاستشارية بانضمام السوق المالية السعودية للمنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية.

هذا وقد عبر الغامدي، في أول كلمة ألقاها أمام اللجنة الاستشارية للأعضاء المنتسبين، عن شكره لمنظمة الـ(IOSCO) لقبول طلب السوق المالية السعودية للانضمام للمنظمة كعضو منتسب، منوهًا بما قدمته هيئة السوق المالية السعودية من دعم لطلبها.

كما أشار في كلمته إلى عزم السوق المالية السعودية على المشاركة بفعالية في جميع المواضيع المطروحة أمام اللجنة ذات الصلة بأعمال الأسواق المالية في الحاضر والمستقبل.

الجدير بالذكر أن السوق المالية السعودية حصلت على عضوية منظمة الـ (IOSCO) كعضو منتسب ابتداء من ٢٠ مايو ٢٠١٤م لتنضم بذلك إلى ٦٢ عضوًا منتسبًا إلى المنظمة.

«تادكو» تزيد رأس مالها عبر طرح أسهم حقوق أولوية

تقدمت شركة تبوك للتنمية الزراعية «تادكو» إلى هيئة السوق المالية بطلب الموافقة على زيادة رأس مالها من خلال طرح أسهم حقوق أولوية بقيمة (٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال. على أن يُحدد سعر الطرح وعدد الأسهم المطروحة للاكتتاب خلال الجمعية العامة غير العادية الذي يحدد مجلس إدارة الشركة تاريخها في وقت لاحق، على ألا يتجاوز تاريخ انعقادها ستة أشهر من تاريخ هذه الموافقة.

وبعد دراسة الطلب من الهيئة وفي ضوء المتطلبات النظامية والمعايير الكمية والنوعية المطبقة على جميع الشركات التي تتقدم بطلب زيادة رأس مالها، أصدر مجلس الهيئة قراره المتضمن الموافقة على طلب «تادكو»، على أن يتم الاكتتاب وفقًا لآلية إدراج وتداول حقوق الأولوية المتداولة.

زيادة رأس مال «شركة التعدين العربية السعودية»

تقدمت شركة التعدين العربية السعودية (معادن) إلى هيئة السوق المالية بطلب الموافقة على زيادة رأس مالها من خلال طرح أسهم حقوق أولوية بقيمة (٥,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال.

وسيُحدد سعر الطرح وعدد الأسهم المطروحة للاكتتاب خلال الجمعية العامة غير العادية الذي سوف يحدد مجلس إدارة الشركة تاريخها في وقت لاحق، على ألا يتجاوز تاريخ انعقادها ستة أشهر من تاريخ هذه الموافقة.

وبعد دراسة الطلب من الهيئة وفي ضوء المتطلبات النظامية والمعايير الكمية والنوعية المطبقة على جميع الشركات التي تتقدم بطلب زيادة رأس مالها، أصدر مجلس الهيئة قراره المتضمن الموافقة على طلب معادن، على أن يتم الاكتتاب وفقًا لآلية إدراج وتداول حقوق الأولوية المتداولة.

طرح أسهم شركة الصناعات الكهربائية للاكتتاب العام

أعلنت هيئة السوق المالية عن صدور قرار مجلس الهيئة المتضمن الموافقة على طرح (١٣,٥٠٠,٠٠٠) سهم للاكتتاب العام تمثل (٣٠٪) من أسهم شركة الصناعات الكهربائية ، وسيخصص جزء منها للصناديق الاستثمارية والأشخاص المرخص لهم.

وستُطرح أسهم الشركة خلال الفترة من ١٤٣٦/٠١/١٨هـ الموافق ٢٠١٤/١١/١١م إلى ١٤٣٦/٠١/٢٤هـ الموافق ٢٠١٤/١١/١٧م وذلك بعد إتمام عملية بناء سجل الأوامر، وستعلن نشرة الإصدار قبل وقت كاف من موعد بداية الاكتتاب.

وقالت الهيئة بوجوب أن تحتوي نشرة الإصدار على المعلومات والبيانات التي يحتاج المستثمر إلى الاطلاع عليها قبل اتخاذ قرار الاستثمار أو عدمه، ولاسيما سعر السهم والبيانات المالية للشركة ومعلومات وافية عن نشاطها وإدارتها.

كما أوضحت أن قرار الاكتتاب من دون الاطلاع على نشرة الإصدار ودراسة محتواها، قد ينطوي على مخاطر عالية، لذا فإنه يجب على المستثمر الاطلاع على نشرة الإصدار، التي تحتوي معلومات تفصيلية عن الشركة والطرح وعوامل المخاطرة، ودراستها بعناية للتمكن من تقدير مدى جدوى الاستثمار في الطرح أو عدمه في ظل المخاطر المصاحبة، وفي حال تعذر فهم محتويات نشرة الإصدار، فإنه يفضل استشارة مستشار مالي مرخص له.

كذلك أشارت الهيئة إلى أنه يجب ألا ينظر إلى موافقة مجلس الهيئة على الطرح على أنها مصادقة على جدوى الاستثمار في الطرح أو في أسهم الشركة المعنية، حيث إن قرار مجلس الهيئة بالموافقة على الطرح يعني أنه قد تم الالتزام بالمتطلبات النظامية بحسب نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

و.. طرح أسهم البنك الأهلي التجاري للاكتتاب

أعلنت هيئة السوق المالية صدور قرار مجلس الهيئة المتضمن الموافقة على طرح (٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم مملوكة لصندوق الاستثمارات العامة، تمثل (٢٥٪) من أسهم البنك الأهلي التجاري «البنك» للاكتتاب، وسيخصص منها (٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم من أسهم الاكتتاب للأفراد السعوديين، تعادل (١٥٪) من رأس مال البنك، فيما سيتم تخصيص مئتي مليون (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم من أسهم الاكتتاب، تعادل ١٠٪ من رأس مال البنك، للاكتتاب بها من قبل المؤسسة العامة للتقاعد.

وستُطرح أسهم الشركة خلال الفترة من ١٤٣٥/١٢/٢٥هـ الموافق ٢٠١٤/١٠/١٩م إلى ١٤٣٦/١/٩هـ الموافق ٢٠١٤/١١/٠٢م.

تحديد فترة حظر تعاملات أعضاء مجالس الإدارات وكبار التنفيذيين

أعلنت هيئة السوق المالية أن فترات حظر تعاملات أعضاء مجالس الإدارات وكبار التنفيذيين بناء على ما ورد في المادة (٥٠) من قواعد التسجيل والإدراج هي كالآتي:

١-الشركات التي تتبع التاريخ الهجري في سنتها المالية وتنتهي فترتها المالية السنوية في ١٤٣٥/١٢/٣٠هـ (حسب تقويم أم القرى) الموافق ٢٠١٤/١٠/٢٤م تبدأ فترة الحظر من تاريخ ١٤٣٥/١٢/١هـ الموافق ٢٠١٤/٩/٢٥م وتنتهي بتاريخ إعلان القوائم المالية السنوية للشركة.

٢-الشركات التي تتبع التاريخ الهجري في سنتها المالية وتنتهي فترتها المالية الأولية في ١٤٣٦/١/٢٩هـ (حسب تقويم أم القرى) الموافق ٢٠١٤/١١/٢٢م تبدأ فترة الحظر من تاريخ ١٤٣٦/٠١/١٥هـ الموافق ٢٠١٤/١١/٨م وتنتهي بتاريخ إعلان ونشر القوائم المالية الأولية بعد فحصها للشركة.

٣-الشركات التي تنتهي فترتها المالية الأولية في ٢٠١٤/١٢/٣١م تبدأ فترة الحظر من تاريخ ٢٠١٤/١٢/١٧م وتنتهي بتاريخ إعلان و نشر القوائم المالية الأولية بعد فحصها للشركة.

٤- الشركات التي تنتهي فترتها المالية السنوية في ٢٠١٤/١٢/٣١م تبدأ فترة الحظر من تاريخ ٢٠١٤/١٢/٢م وتنتهي بتاريخ إعلان القوائم المالية السنوية للشركة.

الموافقة على إجراءات التعامل في أسهم الشركات المُعلّق تداول أسهمها أو المُلغى إدراجها

أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراره رقم (٣-٥٢-٢٠١٤) وتاريخ ١٤٣٥/١١/١٣هـ الموافق ٢٠١٤/٩/٨م بالموافقة على إجراءات التعامل في أسهم الشركات المُعلق تداولها أو المُلغى إدراجها، التي تهدف إلى تحديد آلية التعامل في أسهم الشركات المُعلق تداولها أو المُلغى إدراجها بموجب الإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق التي بلغت خسائرها المتراكمة ٥٠٪ فأكثر من رأس مالها، الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (٤-٤٨-٢٠١٣) وتاريخ ١٤٣٥/١/١٥هـ الموافق ٢٠١٣/١١/١٨م.

وقالت الهيئة إن السوق المالية السعودية (تداول) ستبدأ باستقبال الطلبات من الشركات المدرجة والتي ترغب في إتاحة التعامل في أسهمها خارج منصة التداول من تاريخ هذا الإعلان.

دراسة عالمية:

تطبيق نظم الحوكمة في الشركات العائلية يساعد في استقطاب رؤوس الأموال

كشفت شركة كي بي إم جي العالمية في تقرير لها نشرته مؤخرًا أن ٥٨٪ من الشركات العائلية تسعى للحصول على تمويل خارجي لتنفيذ خططها الاستثمارية، مشيرة إلى أنه على الرغم من أن الشركات العائلية تشكّل أكثر من ٧٠٪ من إجمالي ناتج الدخل القومي عالميًا، فإن الكثير منها تجد خيارات التمويل المتاحة لها محدودة.

وتدرك الكثير من الشركات العائلية مدى الحاجة إلى عنصر خارجي، وهو ما يؤدي في الغالب إلى إشراك أعضاء من خارج العائلة في مجلس إدارة الشركة، ولكن مشكلة الحصول على التمويل الخارجي من الأفراد الأثرياء لا تزال قائمة.

وتظهر التقديرات أن هناك حوالي ١٤ مليون شخص من أصحاب الثروات حول العالم، يبلغ مجموع ثرواتهم ٥٣ تريليون دولار أمريكي – ويقيم عدد كبير منهم في منطقة الشرق الأوسط.

وفي سياق متصل كشف تقرير بحثي جديد بعنوان «الحوكمة الرشيدة في الشركات العائلية»، نتائج الدراسة المعمقة لإطار الحوكمة الذي تتبناه خمس من أبرز الشركات العائلية في المنطقة وهي: مجموعة دبليو جي تاول، ومجموعة سابس التعليمية، ومجموعة العيسى، ومجموعة الزامل ومجموعة ماجد الفطيم.

وأظهرت الدراسة التي أجريت مع كل من أصحاب والهيئة الإدارية للشركات الخمس عن التوصل إلى حقيقة جامعة مفادها أن حوكمة الشركات تعتبر عاملًا أساسيًا لتوفير حماية طويلة الأمد لمستقبل الشركات.

كما اتفق معظم الذين أجريت معهم المقابلات على أن تطبيق نظم الحوكمة الرشيدة لا يساعد على ضمان استدامة الأعمال فقط، بل يساعد أيضًا في تحسين الشفافية واستقطاب رؤوس الأموال والمواهب الواعدة.

كما أظهر البحث توافق في الآراء حول ضرورة تكيف أفضل الممارسات مع حالة الفرد والأسرة والحالة بشكل عام.

وفي كل من الحالات، بدا جليًا حجم الجهود المبذولة لتطوير نظم حوكمة الشركات والشركات العائلية التي من شأنها أن تعكس ثقافة العائلة وضمان مواصلة الجهود لتحقيق رؤيتها وقيمها الأخلاقية.

كما أكدت النتائج التي أفرزها التقرير أن نجاح سياسة العمل يعتمد على موافقة أفراد الأسرة والتواصل الشفاف مع الأعضاء من خارج العائلة.

وأجرى البحث كل من مبادرة بيرل، وهي منظمة غير ربحية يقودها القطاع الخاص، تهدف إلى تعزيز أسس الحوكمة والشفافية للشركات وممارسات الأعمال في العالم العربي؛ بالتعاون مع ثروات، وهي مؤسسة غير ربحية تعمل على إدارة شبكة من الشركات المملوكة لعائلات في العالم العربي بحسب بيان صحفي وصل أريبيان بزنس.

وفي معرض تعليقها على أهمية هذا التقرير، قالت إيميلدا دنلوب، المدير التنفيذي لمبادرة بيرل: «تعتبر الشركات العائلية نموذجًا فريدًا من نوعه، لذا فإنه من الضروري تبني أطر الحوكمة التي تتسم بالمرونة، ولكن هناك العديد من التحديات المتشابهة في الجوهر والتي تواجهها هذه الشركات، ويبقى تبني أطر الحوكمة القوية هو الضمان لاستمرارية ونجاح الشركات على المدى الطويل».

وتابعت: «وخلال السنوات القليلة الماضية، عمدت العديد من الشركات العائلية إلى تقبل، بل تضمين أفضل ممارسات الحوكمة في نسيجها الداخلي. ونأمل من خلال هذا التقرير، أن نكون قد نجحنا في تقديم مجموعة من البحوث التي يمكن للآخرين الاستفادة منها عند التخطيط لمبادرات الحوكمة الخاصة بهم».

قطاع الأزياء العالمي يتجاوز ٢ تريليون دولار بحلول ٢٠١٨

توقع تقرير لغرفة تجارة وصناعة دبي أن يصل الإنفاق العالمي على قطاع الملابس والأحذية إلى ٢,٩ تريليون دولار بحلول ٢٠١٨م، وأن يرتفع إنفاق المسلمين على القطاع نفسه، إلى ٣٢٢ مليار دولار بحلول ٢٠١٨، بما يعادل ١١,٢٪ من الإنفاق العالمي.

ووصف التقرير قطاع الملابس والأزياء والتصميم الإسلامي بالصناعة الناشئة التي تحمل إمكانات هائلة، حيث يعد السوق أحد القطاعات الأساسية للاقتصاد الإسلامي والذي يقدم فرص واعدة للسوق.

ويأتي إصدار التقرير بالتزامن مع تنظيم غرفة دبي ومؤسسة المنتدى الاقتصادي العالمي، الدروة العاشرة لمنتدى الاقتصاد الإسلامي العالمي الذي ينطلق بتاريخ ٢٨ حتى ٣٠ أكتوبر الجاري في دبي.

ووفقًا للتقرير يعد سوق الملابس الإسلامية والأزياء والتصميم العالمي، هو أكبر من أهم أسواق الملابس العالمية مثل: سوق الصين الذي يبلغ حجم إنفاق عملائه إلى ٢٢١ مليار دولار، وسوق اليابان الذي يبلغ حجم إنفاق عملائه ١١١ مليار دولار، وسوق روسيا الذي يصل حجم إنفاق عملائه إلى ١٠٦ مليارات دولار، وسوق ألمانيا الذي يصل حجم إنفاق عملائه إلى ١٠١ مليار دولار، وذلك وفقًا لبيانات إحصائية ترجع إلى عام٢٠١٢.

ويشكل سوق الولايات المتحدة الأمريكية الاستثناء الوحيد، حيث يعد أكبر سوق من حيث الإنفاق على الملابس والأحذية بحجم يصل إلى ٤٩٤ مليار دولار.

كما سجلت تركيا أعلى إنفاق على الملابس في عام ٢٠١٢ بين الدول ذات الأغلبية المسلمة، بحجم وصل إلى ٢٤,٩ مليار دولار، تلتها إيران بحجم إنفاق ٢٠,٥ مليار دولار. إلى جانب مجموعة من الدول البارزة الأخرى مثل: إندونيسيا التي وصل حجم الإنفاق فيها إلى ١٦,٨ مليار دولار، ومصر بحجم إنفاق ١٦,٢ مليار دولار، والسعودية بحجم إنفاق ١٥,٣ مليار دولار، وباكستان بحجم إنفاق ١٤,٤ مليار دولار، والإمارات بحجم إنفاق ١٠,٢ مليارات دولار.

وتفيد دراسة أخرى صادرة عن جامعة «أسمود» الفرنسية للأزياء في دبي، أن هناك العديد من العوامل التي تلعب دورًا هامًا في تعزيز نمو قطاع صناعة الأزياء في العالم العربي بما في ذلك انتشار ما يعرف بـ«ثقافة المولات» على المستوى الإقليمي الذي يبدو جليًا في افتتاح عدد كبير من المراكز التجارية في مختلف أنحاء المنطقة.

وكذلك نمو مساهمة شركات البيع بالتجزئة في قطاع صناعة الأزياء وازدياد اهتمام أبرز مصممي الأزياء العالميين بالمنطقة بالإضافة إلى ارتفاع شعبية وحضور المصممين العرب عالميًا.

ومن المحتمل أن يسجل قطاع الأزياء أداءً جيدًا خلال العام الحالي في جميع أنحاء العالم، حيث يتوقع أن تصل قيمة تجارة الأقمشة والملابس إلى ما يقارب ٦٥٥ مليار دولار أمريكي بحلول نهاية العام الجاري.

وتشكل الأقمشة والملابس ٦٪ من مجموع الصادرات في العالم، في حين يمثل قطاع الملابس ما مجموعه ٥٧٪ من تجارة الأقمشة والملابس الدولية.

ومن المتوقع أن تنمو فرص العمل المتاحة في قطاع الأزياء بما نسبته ١٠٪ خلال السنوات الخمس المقبلة.

منتدى الاستثمار لدول غرب إفريقيا :

دول التعاون استثمرت ٣٠ مليار دولار في البنية التحتية الإفريقية خلال العقد الماضي

أكدت ريم بنت إبراهيم الهاشمي، وزيرة دولة بالإمارات، أن حجم التجارة بين الإمارات والقارة الإفريقية ارتفع بنسبة ٧٠٠٪ خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١١، بينما ارتفع حجم التجارة بين الإمارات ودول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا ٤٢٪ خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١ متوقعة المزيد من النمو خلال السنوات المقبلة.

وقالت الهاشمي في أثناء أعمال «منتدى الاستثمار لدول غرب إفريقيا» الذي عقد مؤخرًا في دبي إن هناك علاقة تاريخية واقتصادية بين إفريقيا ودول شبه الجزيرة العربية، مشيرة إلى أن الهجرة تاريخيًا كانت تتم من إفريقيا إلى آسيا عبر بوابة دبي والآن هناك جيل جديد من التجار الأفارقة يتخذون من الإمارات بوابة العبور نحو الأسواق العالمية.

وأوضحت الهاشمي أن دول مجلس التعاون

استثمرت ٣٠ مليار دولار في البنية التحتية في القارة الإفريقية في العقد الماضي، مؤكدة على تذليل العقبات التي قد جهودهم في تؤخر النمو الاقتصادي.

كما أكدت أهمية البنية التحتية في تعزيز النمو الاقتصادي في أي دولة، مشيرة إلى أن البنية التحتية الضعيفة تعتبر من أهم التحديات التي تقف أمام نمو اقتصاد أي دولة في العالم، مشيرة إلى أن هناك جهودًا كبيرة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الإمارات والدول الإفريقية.

وأوضحت أن طيران الإمارات وفلاي دبي وصلتا حتى الآن إلى ٢٠ وجهة في القارة الإفريقية الأمر الذي أسهم في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين دبي وهذه الدول.

وأكدت الهاشمي الأهمية الاستراتيجية لموقع دبي الجغرافي حيث تعتبر حلقة وصل بين آسيا وإفريقيا، مشيرة إلى أن الموقع الجغرافي الذي تتميز به دبي جعلها في قلب الممرات التجارية العالمية ما مكنها من تعزيز علاقاتها في كل المجالات مع دول العالم وتحديدًا مع القارة الإفريقية.

لجنة جديدة في موريتانيا لمواجهة الفساد.. والمرتشين

قررت الحكومة الموريتانية إنشاء لجنة جديدة لمكافحة الفساد مكلفة بمتابعة الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، وتملك اللجنة الجديدة سلطات واسعة في مجال محاربة الفساد واتخاذ الإجراءات الضرورية لتطبيق استراتيجية الحكومة في هذا المجال.

وتسعى الحكومة الموريتانية إلى دحض اتهامات الفساد التي طالت مؤخرًا عدة قطاعات حكومية وقطع الطريق أمام المعارضة التي تتهم من حين لآخر الحكومة بالتغاضي عن عمليات فساد واسعة تستشري في مؤسسات الدولة.

وتعاني موريتانيا من تأثير عهود من الفساد وسوء التسيير واستغلال النفوذ، ورغم الجهود والقوانين المشددة التي صدرت لمحاربة الفساد إلا أن مرحلة حكم الرئيس السابق معاوية ولد سيدي أحمد الطايع أثرت كثيرًا على ثقافة المجتمع ورسخت ممارسات الفساد واستغلال النفوذ، فأصبحت اختلاسات كبار الموظفين

مقبولة، وانتشر الفساد المالي والإداري واستغل بعض الوزراء نفوذهم للسيطرة على الميزانيات واختلاس أموالها وتضخيم الفواتير وتقديم لوائح لأشباح الموظفين، إضافة إلى أساليب الوساطة وممارسات سوء تسيير والتهرب من الضرائب.

وبسبب مستوى الفساد المالي وعدم شفافية الأداء الحكومي وجه المراقبون دعوات عدة لمكافحة الفساد المالي والاختلاس والرشوة.

ووجدت هذه النداءات بعض الاهتمام مؤخرًا حيث تم انشاء المفتشية العامة للدولة لمكافحة الفساد، كما تمت محاكمة وزراء ومدراء بتهم «اختلاس وتبديد أموال عمومية».

وتتكون اللجنة التي تم تشكيلها من ١٥ عضوًا من ضمنهم خمسة أعضاء من القطاع الخاص، وخمسة من المجتمع المدني العامل في مجال مكافحة الفساد والحكم الرشيد، بالإضافة إلى خمسة من الإدارة.

وستعمل اللجنة على رفع تقرير سنوي إلى الحكومة والبرلمان كما ستعمل على تطبيق الخطة الاستراتيجية لمكافحة الفساد بالمؤسسات العمومية، بالتعاون مع خلايا مكافحة الرشوة والفساد المالي التي استحدثت داخل كل وزارة.

٦٠٪ من العاملين بالقطاع المالي يؤمنون بوجود تمييز بين الجنسين في الرواتب والبدلات

أكدت دراسة أجرتها شركة financial Careers العالمية أن حوالي ٦٠٪ من العاملين في القطاع المالي يؤمنون بوجود تمييز بين الجنسين في مجال الخدمات المالية، وتعتبر هذه النسبة صغيرة بالمقارنة مع الأسواق المالية الأخرى في جميع أنحاء العالم.

وقالت الدراسة إن من المهم جدًا للشركات أن يكون لديها سياسات وممارسات وخصوصًا مع الاختلاف والتنوع في مكان العمل، لمعالجة التمييز وخلق ثقافة شاملة.

ومع ذلك، يقول كثير ممن شملتهم الدراسة إنهم تعرضوا أو شهدوا بعضًا من أشكال التمييز في مكان العمل، ويشمل ذلك الجنسية والعرق والجنس والعمر.

ووجدت الدراسة أن ٢١٪ من المستطلعين يعتقدون أن النساء أفضل من يفاوض على زيادات الرواتب والترقيات، كما أن ما يقرب من (٨٦٪) من المتخصصين في القطاع المالي في الشرق الأوسط يدعون بأنهم جزء من قوة عمل متنوعة.

يأتي هذا في الوقت الذي كشفت فيه شركة «إس إي آي» SEI (المدرجة بالرمز SEIC في بورصة ناسداك) نتائج الاستطلاع السنوي الثاني الذي نشرته بعنوان «توجهات التوظيف وإدارة تعويضات نهاية الخدمة في الشرق الأوسط»، وكشف عن أن الشركات ما تزال تولي اهتمامًا كبيرًا لموضوع مخصصات تعويضات نهاية الخدمة (EoSB) التي تتراكم في ميزانياتها، وأنها حريصة على البحث عن وسائل بديلة لتوظيف هذه المخصصات لدعم المدراء الماليين ومدراء الموارد البشرية في تحقيق أهدافهم المتمثلة في تحسين أداء الموظفين وإنتاجيتهم.

وكان لتوجهات التوظيف التي كشف عنها الاستطلاع تأثيرات مهمة على مستحقات تعويضات نهاية خدمة الموظفين المتراكمة، حيث إن زيادة عدد الموظفين ورفع الرواتب يعني زيادة مباشرة في مخصصات تعويضات نهاية الخدمة.

ويظهر التقرير توجهًا مستمرًا نحو بقاء الموظفين في وظائفهم لفترة أطول، ما يعني زيادة نسبة الموظفين المستحقين لتعويضات نهاية الخدمة وارتفاع مقدار هذه التعويضات.

وإذا أضيف إلى ذلك الزيادات الأخرى في التكاليف، مثل بدل السكن والمدارس إلخ، فإن المدراء الماليين يقعون تحت ضغوط كبيرة لإدارة التكاليف بحيث يحافظون على الربحية. وبالتالي يتحول هذا الضغط إلى مدراء الموارد البشرية الذين يواجهون تحدي إيجاد طرق مبتكرة لتوظيف واستبقاء الكفاءات المميزة، بدلا من الأسلوب القديم المتمثل بزيادة الرواتب الأساسية والمكافآت النقدية.

ويتضح ذلك لدى ٦٣ بالمئة من المشاركين الذين اختاروا أداء وإنتاجية الموظفين من أولويات مدراء الموارد البشرية.

اتفاقية بين «المركزي الأردني» و«النقد الفلسطينية» لإحكام الرقابة على المُؤسسات المصرفية

وقع البنك المركزي الأردني مُذكرة تفاهم مع سلطة النقد الفلسطينية بهدف تسهيل التعاون بين الجانبين في مجال الرقابة الشاملة على المُؤسسات المصرفية الأردنية والفلسطينية العاملة في البلدين، وبما يتفق مع توصيات ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية لتسهيل قيام الطرفين بدورهما في ضمان سلامة ومتانة أوضاع المؤسسات المصرفية.

جاء ذلك في أعقاب إطلاق سلطة النقد الفلسطينية ، نظام التقاص الآلي (Perago Clear) الذي يشكل إلى جانب نظام التسويات الإجمالية الفورية المكون الآخر لنظام التحويل الآلي ATS، وذلك من خلال التعاون الفني مع البنك الدولي والبنك المركزي الإيطالي وبتمويل مالي من صندوق النقد العربي وبالتعاون مع الجهاز المصرفي في فلسطين.

ويهدف تنفيذ وإطلاق هذا النظام إلى ضمان توفر أنظمة آمنة وفعالة لتنفيذ عمليات تقاص الشيكات وأدوات الدفع بالتجزئة الأخرى لخدمة السوق الفلسطيني.

ويضمن نظام المقاصة الآلي تنفيذ عمليات تقاص الشيكات وأدوات الدفع بالتجزئة الأخرى بشكل آلي وعصري وسريع وأكثر أمانًا.

وجاء ذلك في إطار تنفيذ الركيزة الثالثة من ركائز تطوير نظام المدفوعات الوطني، التي كانت سلطة النقد قد شرعت في الأعوام الخمس الأخيرة، عبر تبني وثيقة عمل لتطوير وتحديث نظام المدفوعات الوطني لدولة فلسطين بالتعاون الفني مع البنك الدولي، بهدف إحداث تطور جذري في عمل نظم الدفع والتسوية في فلسطين لتتماشى مع أفضل المعايير الدولية في مجال عمل نظم الدفع والتسوية.

من جهة أخرى يبلغ عدد البنوك الأردنية العاملة في فلسطين ثمانية بنوك، وتعمل من خلال (٨٦) فرعًا و(١٨) مكتبًا، ويبلغ حجم موجوداتها حوالي (٤,٤) مليارات دينار تشكل حوالي (٥٣٪) من حجم موجودات البنوك العاملة في فلسطين وحوالي (١٠٪) من حجم موجودات البنوك في الأردن.

كما يبلغ حجم ودائع العملاء لديها (٣,٢) مليارات دينار تشكل حوالي (٥٣٪) من ودائع العملاء لدى البنوك العاملة في فلسطين، وحجم التسهيلات (١,٦) مليار دينار تشكل حوالي (٤٨٪) من إجمالي التسهيلات المباشرة لدى البنوك العاملة في فلسطين.

رسوم الأراضي البيضاء..

على طاولة المجلس الاقتصادي الأعلى

الرياض: تداول

بعد شد وجذب، قررت هيئة كبار العلماء السعودية تحويل ملف رسوم الأراضي البيضاء إلى المجلس الاقتصادي الأعلى في البلاد، بهدف دراسة مدى جدوى فرض هذه الرسوم من الناحية الفنية، قبل أن تعطي هيئة كبار العلماء رأيها النهائي من الناحية الشرعية.

ووجهت هيئة كبار العلماء إلى وزير الإسكان الدكتور شويش الضويحي نحو ثلاثين سؤالاً خلال اجتماع عقد في الرياض منتصف الشهر الماضي، جاء ذلك قبل أن تحوّل الهيئة ملف مدى جدوى فرض الرسوم من الناحية الفنية «الاقتصادية»، إلى المجلس الاقتصادي الأعلى في البلاد.

وظهرت خلال الأسابيع القليلة الماضية علامات اهتمام كبرى من قبل السعوديين في ملف رسوم الأراضي البيضاء، بين مؤيد ومعارض، وهو الأمر الذي ينعكس في نهاية المطاف على مستويات تملك المواطنين السعوديين للمساكن، في وقت بدأت تقترب فيه وزارة الإسكان من الخط النهائي لبدء تسليم الوحدات السكنية لمستحقيها.

وفي هذا السياق، كشف صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر نهاية الشهر الماضي تأييده لفرض رسوم على الأراضي البيضاء في السعودية، وهو الأمر الذي يظهر الاهتمام الدولي بما يدور في الشأن العقاري السعودي خلال الفترة الحالية.

صندوق النقد الدولي ينصح السعوديين بفرض الرسوم.

وبعد اجتماع عقد منتصف الشهر الماضي بين وزير الإسكان وهيئة كبار العلماء في العاصمة الرياض، قالت الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء في بيان صحافي، إنها لم تحسم بعد مسألة فرض زكاة على الأراضي

البيضاء، وتحويل هذا الملف إلى المجلس الاقتصادي الأعلى لأخذ مرئياته.

٣٠ سؤالًا لوزارة الإسكان

وفي هذا السياق، ذكر الشيخ الدكتور فهد الماجد، الأمين العام لهيئة كبار العلماء بالمملكة، أن ما أشيع حول رفض هيئة كبار العلماء للرسوم على الأراضي السكنية داخل النطاق العمراني، والمعروض على الهيئة في دورتها المنعقدة حاليًا، غير صحيح ولا أساس له من الصحة، ولم يصوت على الموضوع حتى الآن، ولا تُعرف توجهات الأعضاء تجاهه.

وأضاف الدكتور الماجد: «المفتي العام للبلاد رئيس هيئة كبار العلماء استمع لشرح مفصل من وزير الإسكان ومرافقيه، وقد وُجه لوزير الإسكان من قبل المفتي وأعضاء الهيئة أكثر من ثلاثين سؤالاً تتعلق بنواح متعددة عن الموضوع، حيث كان همّ الهيئة منصبًا على تقرير الرأي الشرعي في الموضوع من جهة، وألا يصيب المواطن ضرر من جهة أخرى».

وزاد الدكتور الماجد: «ارتأت هيئة كبار العلماء استطلاع الخبرة الفنية لدى المجلس الاقتصادي الأعلى بحكم الاختصاص لدراسة أبعاده وتأثيراته في المستقبل ومن ثم معاودة الرأي فيه من قبل الهيئة».

وعطفًا على ذلك، تمثل قيمة الأرض في السعودية حاليًا نحو ٧٠ إلى ٨٠ ٪ من قيمة المسكن، وهي نسبة مرتفعة ترى وزارة «الإسكان» أهمية خفضها، يأتي ذلك في الوقت الذي بدأت فيه الوزارة بناء مشروعاتها السكنية في جميع مناطق السعودية، وهو الأمر الذي من المتوقع أن يزيد نسبة تملك المواطنين للمساكن.

٥٠٠ ألف وحدة سكنية

وتأتي هذه التطورات، في الوقت الذي رصدت فيه المملكة نحو ٢٥٠ مليار ريال لبناء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية في البلاد، بخلاف القروض الإسكانية التي يقدمها صندوق التنمية العقارية للمواطنين الراغبين في تملك السكن، يأتي ذلك في الوقت الذي تشكّل فيه الأراضي المطورة العقبة الأهم أمام المشاريع الإسكانية في البلاد.

وزير الإسكان الدكتور شويش الضويحي

وفي هذا الملف، رأى صندوق النقد الدولي أن على الحكومة السعودية البدء في ترشيد نفقاتها لحماية الاقتصاد من أي تراجع طويل الأمد في أسعار النفط.

ونصح الصندوق في تقريره (الصادر أواخر الشهر المنصرم) المملكة بفرض ضرائب على العقارات الفاخرة والأراضي البيضاء، إضافة إلى زيادة الرسوم على الخدمات الحكومية ورفع أسعار منتجات الطاقة لزيادة إيراداتها والحد من نفقاتها في المرحلة المقبلة.

تمثل قيمة الأرض في السعودية حالياً نحو ٧٠ إلى ٨٠٪ من قيمة المسكن.

الجدير بالذكر، وبحسب تقارير اقتصادية، أن المملكة تسعى إلى رفع معدلات تملك المواطنين للمساكن بنسب تتراوح بين ٢٥ و٣٠٪ خلال السنوات الثلاث المقبلة، وهو أمر من المتوقع تحقيقه في ظل إعلان وزارة الإسكان في البلاد مؤخرًا عن برنامج آلية الاستحقاق، وسعيها الحثيث نحو تطوير مزيد من الأراضي الخام.

كما أن وزارة «الإسكان» باتت لديها منهجية واضحة تعتزم تنفيذها خلال السنوات الثلاث المقبلة، وهي المنهجية التي من المؤمل أن ترفع نسبة تملك المواطنين للمساكن، في الوقت الذي باتت فيه أسعار الأراضي وإيجارات المساكن تشكل هاجسًا كبيرًا لكثير من المواطنين الراغبين في تملك المساكن.

وتسعى وزارة «الإسكان» السعودية خلال الفترة القريبة المقبلة إلى تحقيق معدلات إيجابية من تملك المواطنين للمساكن.

ويأتي ذلك في ظل دعم حكومي كبير تقدمه قيادة البلاد لهذا الملف الحيوي، وسط توقعات بأن تنجح وزارة الإسكان في إدارة هذا الملف، فيما تشير إحصاءات بوجود نحو مليوني طلب سكني في قوائم الوزارة.

كما أن تنظيم الدعم السكني يستهدف الأسرة السعودية التي لا تمتلك مسكنًا مناسبًا، ولم يسبق لها الاستفادة من برنامج دعم سكني سابق، كما أن التوزيع سيكون في مكان إقامة الأسرة وعلى سبيل التمليك.

الاتحاد الجمركي بين الدول العربية..

الحل الأمثل لعلاقات اقتصادية أقوى مع «الخليج»

لا يخفى على أحد الدور الذي تلعبه التجارة البينية في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية للبلدان وزيادة معدلات نمو نواتجها الإجمالية، خاصة مع اتجاه العالم نحو تحرير التجارة والأسواق وفتحها أمام مختلف السلع نتيجة للاتفاقيات التجارية العالمية والإقليمية، ما يعني أهمية القضاء على المعوقات التي تحد من هذا الدور، وتنفيذ استراتيجية خاصة بتطوير العمل ككل.

بالنظر إلى التجارة البينية بين دول الخليج يتضح أنها بلغت مراكز متقدمة خلال السنوات الماضية، إذ يبلغ حجم التجارة البينية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٨٨ مليار دولار سنويًا مع تزايد الطموحات بتخطيها عتبة التريليون دولار في المستقبل المنظور.

ووفقًا لإحصائيات صادرة عن غرفة تجارة وصناعة البحرين فقد شكلت التبادلات التجارية بين السعودية ودول الخليج ٧٪ من إجمالي التبادلات التجارية للسعودية مع العالم في ٢٠١٣، التي فاقت تريليوني ريال، بصادرات قدرها ١,٤١ تريليون ريال، مقابل واردات ٦٣٠,٧ مليار ريال.

وسجلت السعودية فائضًا قدره ٤٦,٨ مليار ريال في تعاملاتها التجارية مع الدول الخليجية في ٢٠١٣، حيث صدرت إلى تلك الدول سلعًا بقيمة ٩٥,٣ مليار ريال مقابل واردات من الخليج بنحو ٤٨,٥ مليار ريال، ويعادل فائض السعودية ثلث تبادلاتها التجارية مع دول الخليج.

وقد حافظت دول الخليج على ترتيبها نفسه في التعاملات التجارية مع السعودية، بصدارة الإمارات ثم البحرين، تلتها سلطنة عمان ثم قطر، وأخيرًا الكويت.

وقد ساهمت السياسات التجارية والاقتصادية التي أقرها المجلس طوال ٣٠ عامًا في تنمية التجارة البينية بين الدول الخليجية.

كما أن التطور الحاصل في مسار التكامل الاقتصادي الخليجي، يفوق بكثير المعوقات والتحديات، وهو الأمر الذي يدعو إلى سرعة إزالة ما تبقى من عقبات، والتقدم خطوات أكبر وأسرع لإقامة السوق المشتركة واستكمال مسيرة التكامل الاقتصادي، وتعزيز العمل الاتحادي المشترك بما فيها إقامة منطقة العملة الخليجية الموحدة.

ولا ينفي ما سبق عدم وجود عراقيل وتحديات قد تحول دون تحقيق الحد الأمثل من التكامل الاقتصادي بين دول

القيود غير الجمركية.. ما زالت تشكل صعوبات للمستثمرين والتجار.

المجلس، لكنها تتركز في معظمها في الأمور الإجرائية وذات الطبيعة الحدودية التي يمكن إنجازها سريعًا وفي وقت قريب لتعزيز الوحدة الاقتصادية الخليجية.

وتتضمن مسيرة مجلس التعاون إنشاء المجلس النقدي الخليجي ودخول اتفاقية الاتحاد النقدي والنظام الأساسي للمجلس النقدي حيز التنفيذ في ٢٧ مارس ٢٠١٠ في الدول الأعضاء الأطراف، وفي ديسمبر ٢٠٠٧ تم إعلان قيام السوق الخليجية المشتركة بعد استكمال متطلباتها الرئيسة وذلك اعتبارا من الأول من يناير ٢٠٠٨.

ويلاحظ أن هناك تشجيعًا للتبادل التجاري ضمن مرحلتين: إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس اعتبارا من مارس ١٩٨٣، الأمر الذي أدى إلى حرية انتقال السلع الوطنية بين دول المجلس دون رسوم جمركية ومعاملتها معاملة السلع الوطنية ضمن ضوابط معينة، وإقامة الاتحاد الجمركي لدول المجلس اعتبارًا من الأول من يناير٢٠٠٣، الذي يقضي بتوحيد التعرفة الجمركية وحرية انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية.

العلاقات العربية البينية

أما فيما يتعلق بالعلاقات العربية البينية فتمثل اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى التي دخلت حيز التنفيذ ابتداءً من سنة ١٩٩٨م بتخفيض تدريجي للضرائب والرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل على السلع العربية المنشأ، بداية الطريق نحو التكامل الاقتصادي العربي.

فمشروع منطقة التجارة العربية الحرة قدم في إطار مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حول رفع كفاءة التجارة العربية، حيث تم اعتماد العمل على مشروع برنامج تنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، بما يؤدي إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ويراعي أوضاع الدول العربية وينسجم مع متطلبات التجارة العالمية.

وبشكل عام، تعتبر تجربة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى من أهم الإنجازات على مستوى العمل العربي الاقتصادي المشترك لإسهامها في الجهود المبذولة لإقامة سوق عربية مشتركة، حيث وصلت الاتفاقية إلى مرحلة التحرير الكامل للتجارة في السلع في

٢٠٠٥/١/١م من خلال الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بين جميع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

وقد منحت الاتفاقية معاملة خاصة للدول العربية الأقل نموًا في التخفيضات الجمركية، وتعفى دولة فلسطين من الرسوم الجمركية على صادراتها إلى الدول العربية بموجب قرار القمة العربية غير العادية بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٢ والذي بموجبه تدخل السلع الفلسطينية المنشأ الى الأسواق العربية بما فيها الأردن معفاة من الرسوم الجمركية.

كما تُعامل السلع التي يتم تبادلها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى معاملة السلع الوطنية في الدول العربية الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية.

ووفقًا للاتفاقية لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار المنطقة إلى أية قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان، وتتولى لجنة المفاوضات التجارية التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي متابعة تطبيق ذلك في الدول الأطراف.

حجم متواضع لا يعكس الطموحات

ولكن مع كل ذلك، يقف المتأمل في واقع المبادلات التجارية الخليجية العربية البينية اليوم على الحجم المتواضع، إذ لا تزيد حصة التجارة البينية العربية الإجمالية في أحسن الأحوال على نسبة ١٠٪، ما يدعو إلى التساؤل حول أسباب هذا التواضع رغم التحرير التام للتجارة البينية ابتداءً من سنة ٢٠٠٥، فضلاً عن اتخاذ الدول العربية لمجموعة من السياسات والإجراءات لتفعيل وزيادة حجم التبادل العربي البيني.

في هذا الإطار، أشارت دراسة حديثة بعنوان: «التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، الأداء والمعوقات»، أعدها الباحثان بورحلة ميلود، ود. بوثلجة عبد الناصر من الجزائر، إلى إنه وبعد مرور أكثر من عقد ونيف على الاتفاقية، وبالرغم من انعدام الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ما زالت نسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة العربية الإجمالية ضعيفة مقارنة بالتكتلات الاقتصادية العالمية، وتقع في حدود (١٠٪)، تتفاوت الدول العربية من حيث أدائها في التجارة البينية بشكل واضح، وكذلك عدم ارتفاع الصادرات البينية إلى الصادرات الخارجية، أضف إلى ذلك أن حجم التبادل التجاري لا يزال يتم في غالبيته بالتركيز بين الدول العربية المتجاورة، كما أن الجهود المبذولة لتحرير التجارة البينية بقيت محصورة في تجارة السلع.

إذن فإن وجود اتفاقيات لتحرير التجارة وتخفيض التعريفات الجمركية إلى الصفر بين الدول المنظمة إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، لا يكفي بحد ذاته ولا يعني بالضرورة زيادة تلقائية في التجارة العربية البينية، فهناك جانب من المعوقات ما زالت تقف في سبيل إنجاح المنطقة، كما وقفت حائلاً دون زيادة مستويات التجارة العربية البينية وبالتالي تؤثر على التطبيق والتنفيذ الفعلي للاتفاقية.

معوقات تنمية التجارة العربية البينية

وتشمل تلك المعوقات في أبرزها:

- غياب الشفافية والمعلومات: حول التعامل أو التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، خاصة فيما يخص بالإفصاح عن كافة الإجراءات الإدارية والسياسات الاقتصادية المختلفة التي تشكل عنصرًا أساسيًا في عملية تنفيذ المنطقة، ما ينجم عنه انعكاس سلبي يؤثر على مجرى التطبيق الفعلي للمنطقة.
- التمييز في المعاملة الضريبية: وتتلخص عملية التمييز في فرض الضريبة على السلع المستوردة التي تختلف نسبتها عن النسبة المفروضة على المنتج المحلي مثل ضرائب المبيعات، ضريبة الاستهلاك، ضريبة الإنتاج أو ضريبة القيمة المضافة، كما أن هناك حالات يتم فيها فرض رسوم مختلفة مثلما هو الشأن في حالة فرض رسوم مطابقة للمواصفات، مما يقلل من فرص المنافسة العادلة مع المنتج المحلي، كما أن فرض رسوم الخدمات على شكل نسب مئوية من قيمة السلعة المستوردة ينتج عنه تأثير مماثل للرسوم الجمركية، وبالتالي يؤدي إلى معاملة تمييزية للمنتج المحلي.
- القيود غير الجمركية: ما زالت تشكل صعوبات للمستثمرين والتجار، وفي الواقع بالرغم من تخفيض التعريفة الجمركية إلى الصفر لم تحقق زيادة في التدفقات التجارية، نظرًا لعدم التزام الدول بإزالة كافة القيود الإدارية والنقدية والكمية بجانب تحرير السلع العربية من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل.

وتتلخص أهم هذه القيود الكمية وغير الجمركية في:

أ- القيود الفنية: وهي خاصة بالاشتراطات في الدول العربية، أي تعددية المواصفات لنفس المنتج، وتعدد وتضارب الاجتهادات الإدارية في تطبيقها، مثل وضع العلامات واللاصقات على المنتج ودلالة المنشأ، أنواع العبوات وغيرها، كما تقوم الدول العربية بتغيير في المواصفات والمقاييس دون إشعار مسبق، أضف إلى ذلك منع استيراد سلع معينة بحجة حماية السلعة الوطنية دون الحصول على استثناء.

ب- الإدارية: وهي قيود خاصة بموضوع إعادة التثمين الجمركي، وكذلك كثرة الوثائق الإضافية غير الضرورية التي تُطلب مع البضاعة، ومشاكل النقل بالعبور، وكذلك إجراءات التخليص الجمركي وتكاليفها، وأيضًا الإجراءات المعقدة لفحص العينات والتخليص عند المعابر الحدودية.

ج- النقدية والمالية: فبعض الدول العربية ما زال لديها قيود على إجراءات التحويل، وتعدد

الاتحاد الجمركي يمثل مستوى أكثر تطورًا ضمن التكامل الاقتصادي العربي.

المملكة تمتلك الإطار الضريبي والتنظيمي الأقوى بين دول العشرين.

أسعار الصرف ومخصصات النقد الأجنبي، كما تشدد في إجراءات الائتمان (ما عدا دول مجلس التعاون الخليجي، ولبنان والأردن التي تفرض قيودًا نقدية).

• المغالاة في طلب الاستثناءات: حيث شملت الاستثناءات التي طلبتها الدول مختلف أنواع القيود الجمركية وغير الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وعدم تطبيق التخفيض التدريجي على الواردات السلعية من الدول العربية، كما اتضح أن الدول التي تطلب الاستثناء تبالغ فيها.

• فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات الزراعية: لجوء بعض الدول العربية إلى فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات الزراعية من الدول الأعضاء، إذ أثبتت التجربة العملية صعوبة تطبيق التحرير الشامل لتجارة السلع الزراعية، ما دام أن الإنتاج الزراعي في جميع الدول العربية يمثل نسبة هامة في اقتصادها.

• ضعف بعض المقومات: في مقدمتها وسائل النقل البري والبحري والاتصالات، خاصة إذا علمنا أن هذه الوسائل تكاد معدومة بين المشرق والمغرب مما يجعل التجارة بين جناحي الوطن العربي تكون ضعيفة ومتدنية، وينحصر ارتكاز التبادل التجاري العربي على الدول المتقاربة جغرافيًا فقط.

• عدم تحديد قواعد المنشأ: فالتأخير الحاصل في الاتفاق على قواعد المنشأ رغم الانتهاء من صياغة الأحكام العامة لها، يترك انعكاسات سلبية على تطبيق المنطقة وبالأخص قضية الاستثناءات، الأمر الذي يتطلب الإسراع بالانتهاء من تحديد قواعد المنشأ التفصيلية تحديدًا دقيقًا، وذلك حتى يستطيع القطاع الخاص الاستفادة القصوى من مشروع المنطقة، حيث إن الاتفاق على قواعد منشأ تفصيلية يعتبر من السياسات التي تمارسها الدولة في إطار تشجيع الاستثمارات البينية والعمل على توظيفها توظيفًا في خدمة التكامل الاقتصادي العربي.

• اعتماد أغلب الدول العربية في عملياتها التجارية على الخارج: إذ إن الصناعة العربية ضعيفة بالمقارنة مع باقي دول العالم، فهي تحصل على المنتجات الصناعية من الدول المتقدمة،

تقرير عالمي:

السعودية الأكثر جاذبية بين دول العشرين

في مجال الضرائب والقوانين التنظيمية

أكد تقرير اقتصادي عالمي صدر مؤخرًا، أن المملكة تمتلك الإطار الضريبي والتنظيمي الأقوى بين كافة دول مجموعة العشرين، متقدّمةً بذلك على كلٍّ من كندا والمملكة المتحدة واليابان وألمانيا والاتحاد الأوروبي.

وكشف التقرير المعنون بـ«ما يقوله روّاد أعمال مجموعة العشرين» (يعتمد على استطلاع آراء ما يزيد عن ١٥٠٠ من أبرز روّاد الأعمال، وبيانات نوعية حول ظروف ريادة الأعمال في دول مجموعة العشرين، بالإضافة إلى بحث شركة إرنست ويونغ (EY) الخاص حول ما يزيد عن ٢٠٠ برنامج حكومي رائد)، أن المملكة تعتبر من الاقتصادات سريعة النمو التي تتمتع بأفضل أداء، وذلك بفضل الجهود الحثيثة لإصلاح بيئة الأعمال خلال الأعوام الماضية.

وفي هذا الإطار، أوضح أشرف أبو شرخ، رئيس أسواق النمو الاستراتيجية في (EY) في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تصنيف السعودية على مستوى الضرائب والقوانين التنظيمية يعد دليلًا على النظام الضريبي المنظّم في المملكة، وعلى حرص الحكومة على تنويع أعمالها بعيدًا عن النفط، مبينًا أن النظام الضريبي في السعودية يفرض عبئًا إداريًا مخففًا على روّاد الأعمال.

وفي السياق نفسه، فإن الوقت الذي تستهلكه الشركات في المملكة العربية السعودية لترتيب أمورها الضريبية لا يزيد عن ٧٧ ساعة، وهو المعدل الأدنى بين جميع دول مجموعة العشرين (المعدل بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢). وبالإضافة إلى ذلك، تقل تكلفة تأسيس شركة بحوالي الثلث عن المعدل السائد في دول مجموعة العشرين (المعدل بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢). أما بالنسبة لقوانين التوظيف، فإن ضرائب العمالة تعد من بين الأدنى في دول مجموعة العشرين.

يُشار إلى أن تقرير «ما يقوله روّاد أعمال مجموعة العشرين» جرى إطلاقه في قمة قادة مجموعة العشرين التي عقدت في مدينة سان بطرسبرغ مؤخرًا، ويعد طريقةً جديدةً لتصنيف جميع دول مجموعة العشرين وفق خمس «ركائز» من نظام ريادة الأعمال وهي: توفر التمويل، وثقافة ريادة الأعمال، والضرائب والقوانين، والتعليم والتدريب، والدعم المنسّق.

وكذا تشابه صادرات الدول العربية فهي مواد أولية كالنفط والحديد، وهي منتجات يتعذر زيادة صادراتها إلى الدول العربية الأخرى، ما يفسر ربما ضعف نسبة التجارة البينية العربية.

• ضعف الهياكل الاقتصادية: برز ضعف الهياكل الاقتصادية العربية من جهة وتشابهها من جهة أخرى، ما أدى إلى تخوف من فتح الأسواق العربية بعضها على بعض، واستمرار بقاء الدول العربية على هامش النظام التجاري الدولي بنسبة متواضعة جدًا من حجم التجارة العالمية للسلع والخدمات.

• غياب قطاع الخدمات في المنطقة: رغم دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول العربية إلى مفاوضات لتحرير التجارة في قطاع الخدمات، إلى أنها ما زالت مقتصرة على بعض الدول، ولتجارة الخدمات أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاستثماري، حيث يؤدي تحريرها إلى زيادة التجارة في السلع والخدمات وزيادة النمو الاقتصادي وفرص العمل.

الإرادة والتخطيط السليم

وتخلص الدراسة إلى أن نجاح منطقة التجارة الحرة الكبرى والرفع من أداء التبادل التجاري العربي البيني بأكبر نسبة ممكنة، يشكل تمهيدًا لانتقال سلس إلى مرحلة الاتحاد الجمركي الذي يمثل مستوى أكثر تطورًا في إطار التكامل الاقتصادي العربي، كون منطقة التجارة الحرة (رغم أهميتها) لا تمنح الدول العربية أي ثقل تجاه التكتلات الاقتصادية الأخرى، باعتبار أن ذلك مرهون إلى حد كبير باستمرارية القرار السياسي والاقتصادي للمضي قدمًا في هذا الاتجاه، وبالقدرة العربية على التخطيط السليم لإرساء قواعد التقارب الاقتصادي العربي.

حجم التجارة البينية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج يبلغ ٨٨ مليار دولار سنوياً.

وترى الدراسة أن النظر في تفعيل خطوات إقامة الاتحاد الجمركي بين الدول العربية، بحيث يكون هناك تعريفة موحدة لكل الدول المنظمة لمنطقة التجارة الحرة مع العالم الخارجي، أصبح أمرًا أكثر أهمية والحاحًا من ذي قبل، بل ربما يمثل مرتبة أعلى نضجًا ومفهومًا أكثر شمولًا لتأسيس موقع موحد وسياسات وإجراءات عربية موحدة في مواجهة المبادلات التجارية مع بقية دول العالم.

ولاشك أن إقامة الاتحاد الجمركي بين الدول العربية من شأنه أن يزيد من حجم التجارة المتبادلة بين الدول العربية والخليجية، ويؤدي إلى اتساعها، وزيادة آلياتها وتعدد مصادرها وأرباحها.

تنمية نشاط الصادرات السعودية

في تصريحات سابقة لوزير التجارة والصناعة معالي الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة، تتضح

معيارنا الخاص

محمد اليامي - كاتب اقتصادي
mohamdalyami@gmail.com

قراءة الصفحات الاقتصادية مربكة أحيانًا لغير المتخصص، ومعها قراءة تصريحات مسؤولي الاقتصاد حول العالم، فمعظمهم يتحدث عن الأرقام التي بين يديه، بينما الرجل العادي، أو فلنسمه المواطن إجمالًا لا يرى إلا ما يعيشه على أرض الواقع.

لو قال البنك الدولي مثلًا إن الدولة الفلانية نجحت في خطة ما ورفعت دخل الفرد، أو قلصت ديونها، أو أيًا من عبارات التعافي والتحسن الاقتصادي، فإن مواطن تلك الدولة يعنيه سعر المسكن والعلاج والخبز والتعليم، فإذا لم يطرأ عليها أي تحسن، أو لم يتحسن دخله، أو تنخفض أسعار الأشياء من حوله، فهو سيعتقد أن البنك تواطأ مع مسؤولي بلاده لتضليله، أو لتضليل القيادة السياسية على سبيل المثال.

الشهر الماضي شهدنا نقاشًا سعوديًا ساخنًا بين المواطنين حول وزير

أهمية التيسيرات التي ينادي بها الكثيرون لتنشيط التجارة بين الدول الخليجية والعربية، إذا أكد أن الاتفاق التاريخي للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، ويتعلق بتيسير التجارة البينية بين الدول، واستخدام التقنية، سينعكس إيجابًا على المصدرين السعوديين، وسيمكنهم من إيصال بضائعهم إلى الأسواق المستهدفة بأقل وقت وتكلفة، كما سيزيد من القدرة التنافسية لهذه المنتجات في الأسواق المستهدفة في العالم، مبينًا أن ذلك يأتي في ظل حرص المملكة على تنمية نشاط صادرتها، وإطلاقها هيئة مختصة في هذا المجال.

وبين معالي وزير التجارة والصناعة أن: «المملكة تحرص دائمًا على تبني إجراءات جمركية حديثة يتمّ من خلالها توظيف التقنية بشكل كبير، وبالتالي فإنّ الآثار الإيجابية المتوقعة من تبني الدول الأعضاء في المنظمة للإجراءات الجمركية المتطورة المنصوص عليها في الاتفاقية الأخيرة ستسهم بشكل كبير في توفير وخلق المزيد من فرص العمل وتسهيل وتعجيل حركة نفاذ البضائع والمنتجات السعودية المصدرة إلى أسواق الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة»..

وتهدف اتفاقية تيسير التجارة التي تعتبر أول اتفاقية متعددة الأطراف تتمّ الموافقة عليها بالإجماع منذ إنشاء المنظمة عام ١٩٩٥م إلى تسهيل وتسريع إنهاء إجراءات الجمارك على المنافذ البرية والبحرية والجوية، وكذلك تكثيف استخدام التقنية في الإجراءات الجمركية مثل: إجراءات الفسح وسداد الرسوم عن طريق الإنترنت، حيث تشير الدراسات إلى أنّ تطبيق أحكام هذه الاتفاقية فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة سيقلص وقت فسح البضائع في المنافذ بنسبة لا تقل عن (٢٠٪)، ممّا يؤدي إلى خفض تكاليف الاستيراد والتصدير في الدول الأعضاء، ومن ثمّ أسعار السلع النهائية في الأسواق الأمر الذي سيساهم في زيادة حركة التبادل التجاري والتجارة الدولية بشكل عام.

كما تضمنت الاتفاقية في شقها الثاني النصوص المتعلقة بأحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والأقل نموًا، بما في ذلك تقديم المساعدات المالية والدعم الفني وبرامج بناء القدرات لتمكين تلك الدول من تطبيق أحكام الاتفاقية الواردة في الشق الأول منها المتعلق بتحسين البنية التحتية لمنافذها، وتحديث إجراءاتها الجمركية، وتطبيق التقنية الحديثة في هذه الإجراءات.

اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تُعرف منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى باسم «جافتا» وهي كلمة تتكون من الأحرف الأولى باللغة الإنجليزية لمسمى المنطقة، وهي أيضًا حلف اقتصادي بين الدول العربية للتكامل الاقتصادي والتبادل التجاري منخفض الرسوم الجمركية.

نشأت الاتفاقية برعاية جامعة الدول العربية في القمة العربية في عمان عام ١٩٩٧م، بتوقيع ١٧ دولة عليها لإيجاد سوق عربية مشتركة لتواجه التكتلات العالمية، ودخلت منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى حيز التنفيذ ابتداءً من أول يناير ٢٠٠٥، حيث كان الاتفاق على تخفيض الرسوم على المنتجات ذات المنشأ العربي وإنشاء منطقة تجارة حرة عربية للاستيراد والتصدير.

وكانت مناقشة الجوانب التنظيمية لهذه المنطقة قد بدأت خلال دورات انعقاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في عامي ١٩٩٥م و١٩٩٦م، بهدف صياغة مشروع برنامج تنفيذي يحدد خطوات ومراحل التأسيس والنفاذ، وجرى العمل إلى أن أقرّ المجلس في ١٩ فبراير ١٩٩٧، البرنامج التنفيذي والجدول الزمني لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال عشر سنوات اعتبارًا من أول يناير عام ١٩٩٨م، تكون وفقًا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وتتماشى مع أوضاع واحتياجات الدول العربية جميعها، كما تتماشى مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية. دخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٥م أي قبل الموعد المحدد بعامين.

الاقتصاد والتخطيط وتصريحه الشهير، تصريحه الذي ربما اعتمد على الورق والأرقام، فمستويات دخل البلاد كبيرة جدًا، ومستويات إنفاقها ضخمة جدًا، وعلى الورق، وفي التقارير التي بين يدي الوزير تبدو الصورة أكثر إشراقًا من الواقع، فتحدث عن رفاه رآه الناس مزعومًا، الناس الذين يقيسون الواقع بتطور الخدمات من حولهم وارتفاع مستويات معيشتهم.

في الملفات التي تؤهلنا لأن نكون عضوًا في مجموعة العشرين الاقتصادية، أو نادي النخبة العالمي كما يسمى، أرقام تقول بما يقول به الوزير، وفي الواقع المعاش صحيًا وتموينيًا وتعليميًا وعقاريًا ما يناقض الرفاه لشريحة ليست صغيرة من المواطنين.

في التقارير التي تُناقش مع صندوق النقد الدولي، معلومات تقول بما يقول به الوزير، لكن في عربة التسوق الأسبوعي أو الشهري لغذاء الأسرة متوسطة الحال أرقام تقول بما يقول به الناس من تضخم غير طبيعي.

في بلد آمن مطمئن ولله الحمد، يشكر الناس ربهم فيه ليل نهار على نعمة الأمن، ومن قبلها على نعمة الإسلام، وعلى نعمة ولي الأمر الذي يسعى لرفاه الشعب وتقدم البلاد على كل المستويات، لكنهم أيضًا يشعرون بالضيق من تصاريح تضعهم في صورة ليسوا داخل إطارها.

لدينا خيرات كثيرة، ولكن إدارتها خدميًا ومعيشيًا لا يرقى إلى الرفاه المنشود، ويبدو لي أن جزءًا من المشكلة هو المورد البشري في المستويات التنفيذية، وجزءًا منها هو اعتماد التقارير على معايير جاهزة ومعممة دوليًا، فلماذا لا يكون لدينا معيارنا الخاص، الذي يتسق مع طبيعة وتكوين اقتصادنا ومواطنينا؟

2020
ما الذي يحمله للاقتصاد العالمي؟

ما الذي ينتظر الاقتصاد العالمي عام ٢٠٢٠ ؟.. سؤال بات يتكرر كثيرًا خلال الأيام القليلة الماضية، بعد أن تكرر سابقًا منذ عشرة أعوام أو يزيد.. وربما يرجع السبب إلى أن الخطط الاستراتيجية لمعظم دول العالم تعول كثيرًا على هذا العام في تحسن نموها، وارتفاع أرباح مدخولاتها، وتعاظم دورها عالميًا.. وإضافة إلى ذلك قد يحمل عام ٢٠٢٠ مفاجآت لبعض الدول قد تغير كثيرًا من دورها الاقتصادي حسبما تتوقع العديد من المنظمات الدولية.

تبدو المصرفية الإسلامية في طليعة التحولات السريعة التي يتوقع لعام ٢٠٢٠م أن يعزز من وتيرتها، حيث يشهد النظام المالي العالمي التقليدي تحولا جذريًا باتجاه التمويل الإسلامي، بعد أن سجلت الأصول المصرفية الإسلامية العالمية معدل نمو تراكمي سنوي بنسبة ١٦ في المئة خلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٢.

وقال التقرير الذي نشرته غرفة تجارة وصناعة دبي استنادًا إلى أرقام شركة «أرنست اند يونغ» إنه من غير المرجح أن يفقد التمويل الإسلامي هذا الزخم الكبير عام ٢٠٢٠، خاصة أن تحليلها يتوقع أن يصل معدل النمو السنوي المركب للأصول المصرفية الإسلامية في الإمارات إلى نحو ١٧ في المئة خلال الفترة من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٨.

وقد أدى تركيز قطاع التمويل الإسلامي على بدائل منخفضة المخاطر إلى بقائه في منأى عن الأزمات المالية.

وتمكنت المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية من رفع نسبة نمو حصتها في سوق الخدمات المالية بشكل متسارع، وبنسبة تزيد عن ٥٠ في المئة، مقارنه مع نمو القطاع المصرفي التقليدي في بعض الأسواق.

ولفت التقرير إلى أن عدد عملاء المصارف الإسلامية حول العالم يقُدر بنحو ٣٨ مليون عميل، يوجد ثلثاهم في ستة دول هي: قطر، وإندونيسيا، والسعودية، وماليزيا، والإمارات، وتركيا.

ومن بين هذه الأسواق الستة الواعدة تعد السعودية السوق الأكبر بالنسبة لحجم أصول المصارف الإسلامية، بقيمة تقدر بنحو ٢٨٥ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٣، مقارنة مع ٢٤٥ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٢.

ووفقًا لمخرجات البحث، تستحوذ السعودية على حوالي ٤٣٪ من إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية في الدول الست المذكورة، التي تشكل حوالي ٥٣٪ من إجمالي الأصول المصرفية المحلية في المملكة العربية السعودية.

على الصعيد العالمي توقع البحث أن يحقق القطاع المصرفي الإسلامي أرباحًا تقدّر بـ٣٠,٥ مليار دولار أمريكي، مدفوعة بشكل رئيسي من التركيز على مجال الخدمات المصرفية للأفراد.

ومن جهة أخرى يشير تحليل غرفة دبي إلى أن العديد من المصارف الإسلامية الخاصة بالخدمات المصرفية للأفراد تعاني من ربحية أقل من البنوك التقليدية، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع نفقات المنتجات المركبة، وطول الإجراءات.

ومن المثير للاهتمام أيضًا نمو حجم أصول التمويل الإسلامي في مناطق أمريكا الشمالية وأوروبا، حيث تصل قيمة الأصول المصرفية إلى ٥٩,٨ مليار دولار أمريكي، فيما قدرت قيمة الأصول الإجمالية بنحو ٧١,٦ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٣، ما يعكس نجاح هذا القطاع في كسب حصة سوقية أكبر ومجالات اقتصادية جديدة ومختلفة.

تأكيد من المصارف الروسية

ويعزز ما أعلنته غرفة دبي عن مستقبل المصرفية الإسلامية تقارير إعلامية رسمية نشرت مؤخرًا في روسيا، تطرقت في أغلبها إلى خيار اعتماد وسائل تمويل إسلامية في البلاد، باعتبارها أرخص من الأدوات المالية الأوروبية، مثل السندات، إلى جانب أنها تسمح لروسيا بالحصول على ميدان للتحرك بوجه العقوبات الدولية التي تواجهها على خلفية الملف الأوكراني.

القطاع المصرفي الإسلامي يحقق أرباحاً تتجاوز ٣٠ مليار دولار.

وفي هذا السياق، نقل تقرير روسي أن مصرف «آك بارس»، المصرف الوحيد في روسيا الذي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ويقع مقره في جمهورية تتارستان، قام بنشر تقرير مالي، اتضح من خلاله أن اجتذاب الأموال وفق هذا النموذج «أرخص من السندات الأوروبية».

وذكرت صحيفة «روسيسكايا غازيتا» الروسية الرسمية أن نشر التقرير يأتي «في الوقت الذي يتعرض فيه قسم من سوق المال الروسية للعقوبات القطاعية الغربية»، مضيفًا أن أموال المصارف الإسلامية «قد تصبح بديلًا عن سوق رؤوس الأموال الأوروبية».

ووفق البيانات الواردة في تقرير هذا المصرف عن النصف الأول من عام ٢٠١٤، فإن الأموال التي استثمرها عبر عمليات «المرابحة» وقيمتها ١٠٠ مليون دولار، عادت عليه خلال سنة واحدة بربح وصلت نسبته إلى ٥,٣٧ في المئة، ما يعكس تزايد أهمية سوق التمويل الإسلامية لروسيا وبنوكها «على خلفية تراجع الفرص في أسواق رؤوس الأموال التقليدية بسبب العقوبات الاقتصادية من جانب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية».

ونقلت الصحيفة عن يوري يودينكوف، البروفيسور في كلية العلوم المالية والشؤون المصرفية في أكاديمية الاقتصاد الوطني والخدمة الحكومية لدى الرئيس الروسي، قوله: «للمبدأ الذي ينتهجه مصرف «آك بارس» لجذب الموارد المالية آفاق واعدة جدًا، فمثل هذا النهج يمكن تطبيقه في المناطق الروسية الأخرى التي يشكّل المسلمون فيها الغالبية العظمى من السكان».

ولفتت الصحيفة إلى وجود بعض التحديات، مثل ضرورة أن يلبي المصرف الراغب بالحصول على التمويل الإسلامي بعض المعايير قبل الحصول على قرض من المستثمرين الإسلاميين، ومنها أنه لا يستطيع تمويل قطاع إنتاج الكحول أو ألعاب القمار، أو المشاركة في بناء مزارع لتربية الخنازير، مضيفة أن مصرف «آك بارس» أمضى ثلاث

اقتصاد الصين ينتزع مركز أكبر اقتصاد عالمي من غريمه الأمريكي.

سنوات من أجل تلبية جميع الشروط لاجتذاب الأموال الإسلامية.

كذلك ثمة تقارير صحفية روسية أخرى أشارت في مطلع أغسطس الماضي ٢٠١٤م إلى أن المصارف المحلية اقترحت على البنك المركزي العمل على إصدار قانون خاص بالتمويل الإسلامي، وذلك في خطوة تأتي وسط سعي روسيا لاجتذاب رؤوس أموال من خارج الولايات المتحدة وأوروبا، بعد العقوبات الغربية التي فرضت عليها.

تخوف أمريكي من تقدم الصين

رغم قوته العالمية يبدو الاقتصاد الأمريكي متوجسًا من تقدم الاقتصاد الصيني عليه في سباق ٢٠٢م، ويزيد من تلك المخاوف تقرير صادر عن بيت الخبرة والمحاسبة الدولي «برايس ووتر هاوس كوبرز» توقع أن ينتزع اقتصاد الصين مركز أكبر اقتصاد عالمي من الاقتصاد الأمريكي في وقت مبكر يصل إلى عام ٢٠١٨م.

وذكر التقرير أنه بقياس الناتج المحلي الإجمالي على أساس القوة الشرائية وهو ما يأخذ في اعتباره فروق أسعار المنتجات نفسها في الدول فإن الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات النامية السبعة الأكبر سيتجاوز مثيله في دول مجموعة الـ٧، ما سيجعلها أكبر الاقتصادات الصناعية في العالم قبل عام ٢٠٢٠، وستكون الصين والهند قائدتي هذه المجموعة «السبعة البازغة» التي تضم أيضًا روسيا والبرازيل والمكسيك وإندونيسيا وتركيا.

وتوقعت المؤسسة أن يبدأ الاقتصاد الصيني في الإبطاء بعد عام ٢٠٢٠ نتيجة قصور القوى العاملة الناجم عن سياسة الطفل الواحد، ومع ذلك ستظل الصين قوة تصديرية هائلة مع ارتقاء المصدرين الصينيين إلى درجات أعلى من القيمة المضافة للسلع المنتجة لكي تتنافس بفعالية على أساس النوعية والجودة وليس السعر.

كذلك توقع صندوق النقد الدولي مؤخرًا أن يتخطى الاقتصاد الصيني نظيره الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠١٦م.

وكانت الهيئات والمنظمات الأخرى في العالم مثل البنك الدولي وجامعة بيل الأمريكية والأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية قد توقعت في السابق تحقيق هذا التجاوز في أعوام ٢٠٢٠ و٢٠٢٧ و٢٠٣٠ على التوالي.

الاقتصاد البريطاني يصبح خامس أكبر اقتصاد في العالم.

كما أعلن صندوق النقد الدولي في تقرير للاقتصاد العالمي، يعتمد على تعادل القوة الشرائية، أن الناتج المحلي الإجمالي الصيني سيبلغ ١٩ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٦، بينما سيزداد الرقم للولايات المتحدة إلى ١٨,٨ تريليون دولار.

وقياسًا إلى الاقتصادات الصاعدة في العالم، انخفض نصيب اقتصاد الولايات المتحدة من إجمالي الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة، وتعرض لتباطؤ في النمو بسبب لجوئه إلى سلسلة من السياسات الاستراتيجية الخاطئة، مثل سياسة العجز المالي العالي والإفراط في توسيع هيمنة الأصول المالية الاحتكارية، إضافة إلى الإفراط في الاستهلاك واضمحلال الاقتصاد الوطني وسياسة التيسير الكمي وغيرها.

وعلى الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة شهد ارتفاعًا ملحوظًا بمعدل ٢١ بالمئة خلال الفترة بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٠، إلا أن نصيبها من الاقتصاد العالمي انخفض، وعلى سبيل المثال، كان الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة يشكل ٦١٪ قياسًا إلى مجمل الناتج المحلي الإجمالي لـ١٩ دولة الأخرى في مجموعة العشرين في عام ٢٠٠٠، غير أن نصيبها انخفض إلى ٤٢٪ في عام ٢٠١٠م.

توقعات بريطانية.. تطمح للأقوى

شركة «برايس ووتر هاوس كوبرز» العالمية في مجال الأبحاث الاقتصادية أصدرت تقريرًا توقعت من خلاله أن يصبح الاقتصاد البريطاني خامس أكبر اقتصاد في العالم في عام ٢٠٢٠، مقارنة بالمركز السادس العام الماضي.

روسيا تحارب نفسها للوصول إلى مصافٍ أكبر خمسة اقتصادات عالمية.

وأوضحت الشركة، أن الانتعاش الاقتصادي سيتفوق على الوضع في فرنسا، لكنها قالت إن ذلك لا يمثل مفاجأة للكثيرين، حيث تسير بريطانيا وفرنسا في مسارات مختلفة خلال الأعوام القليلة الماضية.

وقال جون هوكسورث، كبير الاقتصاديين في «برايس ووترهاوس كوبرز» إن «من بين التوجهات الكبيرة التي نتوقعها في العقود المقبلة هو التحول التدريجي للقوة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق، ومع ذلك يظهر تحليلنا أنه من المتوقع أن تظل بريطانيا عضوًا كبيرًا ومهمًا في النخبة الاقتصادية العالمية على الأقل حتى عام ٢٠٣٠».

وأكدت الإحصائيات، أن أمام بريطانيا تحدي تضييق الفجوة مع ألمانيا-أقوى اقتصاد في أوروبا- مستغلة ميزة التركيبة السكانية في بريطانيا الأكثر ملاءمة مع تراجع عدد المواطنين الأكبر من ستين عامًا، ووجود معدلات مشاركة قوية للقوى العاملة.

ثورة النفط الصخري الأميركي، التي تعيشها أميركا.. تتراجع.

كذلك تؤكد الإحصائيات أن الوضع في فرنسا يشبه حالة «رجل أوروبا المريض»، حيث تدهورت ظروف العمل هناك في أسرع معدل لها هذا العام.

الدب الروسي.. تفاؤل حذر

فيما يشبه حالة من عدم الثقة شدَّد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على أنّ الاقتصاد الروسي يجب أن يكون في عداد الاقتصاد الخمسة الأكبر عالميًا في عام ٢٠٢٠، وأنّ حصّة الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي يجب أن تصل إلى ٣٥ ألف دولار.

وأشار بوتين إلى أنّ حكومته في عام ٢٠١٠م استطاعت التصدي للمهمات، وحماية روسيا من التعرُّض إلى موجة ثانية من الأزمة، بعد التوقعات المتشائمة لمصير الاقتصاد الروسي.

ويحتلُّ الاقتصاد الروسي حاليًا المرتبة السادسة عالميًا في مؤشِّرات القدرة الشرائية، التي تراعي الوزن الحقيقي للعملات المحلية في أسواقها.

وحسب هذا المؤشِّر قدَّر البنك الدولي حجم الاقتصاد الروسي بنحو ٢٢٦٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، وسبقه اقتصاد الولايات المتحدة ١٤٢٦٠ مليارًا، والصين ٧٩٢٠ مليارًا، واليابان ٤٣٥٠ مليارًا، والهند ٣٢٩٠ مليارًا، وألمانيا ٢٩١٠ مليارات، وتقدَّم على فرنسا والبرازيل وإيطاليا.

لكن مرتبة روسيا تتراجع كثيرًا وفق مقياس دخل الفرد، فحسب بيانات البنك الدولي تحتلُّ المركز ٥١ عالميًا، بدخل لا يتجاوز ١٥٨٠٠ دولار، في حين وصل نصيب الفرد من الناتج المحلي في قطر التي تصدَّرت القائمة إلى أكثر من ٨٨ ألف دولار.

ولا يشكِّك الخبراء في قدرة روسيا على الوصول إلى مصافِّ أكبر خمسة اقتصادات عالمية في عام ٢٠٢٠، لكنّهم يربطون ذلك ببقاء أسعار النفط مرتفعة حتى ذلك العام، وتتنافس مع البرازيل التي تحقِّق معدلات نموٍّ أكبر من روسيا، ففي العام الماضي نما اقتصادها بنحو ٧,٥ في المئة، وفي العام الحالي يمكن أن يتخطَّى حجم اقتصادها من حيث القدرة الشرائية فرنسا وبريطانيا.

ويرى بعضهم أنّ التحدي يتمثَّل في تحديث الاقتصاد وتخفيف اعتماده على تصدير الخامات بزيادة دعم الابتكارات، لحفز المنتجات عالية التقنية، دون إهمال الوضع الديموغرافي المتأزِّم، وتأثيراته الاقتصادية.

وفيما يتعلَّق برفع نصيب الفرد من الناتج المحلي، فإنّ المطلوب من أجل بلوغ ٣٥ ألف دولار، من نحو ٢٠ ألفًا حاليًا، هو تحقيق معدَّلات نمو ما بين ٥ و٦ في المئة سنويًا حتى عام ٢٠٢٠.

النفط الصخري.. يترنح

على العكس مما سبق لا يحمل ٢٠٢٠ م خبرًا سارًا لما يتعلق بالنفط الصخري الذي تعلق عليه الولايات المتحدة الأمريكية كثيرًا من الآمال، خاصة بعد أن شكك معهد التمويل الدولي في استمرارية ثورة النفط الصخري الأميركي، التي تعيشها أميركا حاليًا، فيما بعد عام ٢٠٢٠.

وقال المعهد من مقره في واشنطن، إن ثورة النفط الصخري في أميركا يمكن أن تتباطأ أو حتى تتوقف بسبب ارتفاع كلف الاستخراج، ومعدل النضوب السريع لاحتياطات آبار النفط الصخري، والمخاطر البيئية، ونضوب المياه في بعض الولايات.

كما أشار المعهد إلى أن تقنية التكسير الهايدرولكي تكتنفها مخاوف بيئية، حيث تستهلك هذه التقنية من جهة، كميات ضخمة من المياه في عمليات تكسير الصخور وتفتيتها حتى يتم استخراج النفط المحبوس داخل جزيئاتها.

ومن جهة أخرى فهي تخلط مواد كيماوية في عمليات التفتيت، ما يهدد الحياة البيئية ومياه الشرب.

وقال المعهد إن كلفة استخراج النفط الصخري في أميركا تواصل الارتفاع، كما أن معدل الإنتاج من الآبار يتدهور بمعدل كبير.

وأشار إلى أن إنتاج النفط الصخري يستفيد في الوقت الراهن من ارتفاع سعر النفط فوق ١٠٠ دولار لبرميل الخام من نوعية برنت، و٩٠ دولارًا لخام غرب تكساس الخفيف.

كما يستفيد كذلك من معدل الفائدة المنخفضة على الدولار البالغة ٠,٢٥٪. وهذه الفائدة المنخفضة تجعل الشركات النفطية العاملة في حقول النفط الصخري قادرة على الاستدانة بكلفة منخفضة للاستثمار في الكشوفات والاستخراج.

وقدّر المعهد كلفة استخراج برميل النفط الصخري في أميركا بمبالغ تراوح بين ٦٠ إلى ٨٠ دولارًا للبرميل، فيما تراوح كلفة إنتاج النفط التقليدي الأميركي بحوالي ٤٥ دولارًا للبرميل.

وبمقارنة هذه الكلفة مع نظيراتها في السعودية والخليج فإنها تكون مرتفعة جدًا، ولن تمكنها من المنافسة، وذلك حسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية.

وتوقع المعهد، أن تبلغ الاستثمارات في الصناعة النفطية الأميركية حوالى ١٣٧ مليار دولار في العام الجاري، وأن ترتفع إلى ١٤٢ مليار دولار في العام المقبل ٢٠١٥.

وهذه الاستثمارات ستتناقص في حال ارتفاع سعر الفائدة الأميركية، وهو أمر وارد خلال العام المقبل ٢٠١٥م، لأن كلفة التمويل الاستثماري سترتفع، ما سيجعل الشركات تحجم عن المخاطرة في حفر آبار جديدة بسبب انخفاض هامش الربحية، وربما تعرضها للخسارة.

ويلاحظ أن الفجوة السعرية بين خام برنت، مزيج الخامات القياسية للنفط الخفيف ببورصة لندن، وخام غرب تكساس، خام القياس الأميركي تتسع، لتصل إلى ١٢ دولارًا في بعض الأحيان.

وفي حال فتح المجال للتصدير، تستطيع شركات النفط الأميركية من بيع خامات النفط الصخري، ومعظمها من نوعية الخامات الخفيفة، بأسعار أعلى في الأسواق العالمية.

ومنذ بداية ثورة الغاز الصخري في أميركا، انخفضت واردات أميركا النفطية من ١٣ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠٠٥، إلى ٥ ملايين برميل يوميًا خلال العام الجاري ٢٠١٤م.

ونصح المعهد الإدارة الأميركية بالرفع الجزئي من حظر تصدير النفط الأميركي، والإسراع في بناء منشآت تسييل الغاز الصخري، وموانئ التصدير، حتى ترفع حجم الصادرات الأميركية، وتمكن الشركات من تحقيق عوائد أكبر من استثماراتها.

تركيا.. تعد شعبها بالرفاهية

تؤكد وزارة الاقتصاد التركي أن الحركة التصديرية لتركيا تعد القوة الموجهة خلال المرحلة المقبلة، في ظل ضعف الاقتصاد العالمي وتراجعه نتيجة ما يشهده العالم من توترات سياسية، وانهيار كيانات اقتصادية، موضحة أنه على الدولة تقديم كافة التسهيلات لجميع مصدريها، بسبب احتدام الصراع على الأسواق الخارجية.

وأكدت الوزارة أن تركيا ستكون من إحدى أقوى اقتصاديات عشر دول بحلول عام ٢٠٢٠، لافتة إلى أن الدولة تحاول تخفيض التكلفة الإنتاجية، وتحسين جودة المنتج، بجانب تخفيض سعر الفائدة، وهو ما يحفز المصنعين والمصدرين على زيادة الإنتاج، وفتح أسواق جديدة للمنتجات التركية في دول العالم المختلفة.

الخليج.. قفزة أكثر اتساعًا نحو الأمام

عبر تقريرها النصف سنوي الذي أصدرته مؤخرًا الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، أكدت أن دول مجلس التعاون تستهدف رفع مساهمة القطاع الصناعي إلى ٢٥٪ بحلول عام ٢٠٢٠ مقارنة بنحو ١٠٪ في الوقت الحالي، مستفيدة من النمو المتواصل للقطاع وحجم الاستثمارات الحكومية والخاصة المتدفقة في المشاريع الصناعية.

حجم الاستثمار الصناعي الخليجي يرتفع إلى قرابة تريليون دولار.

وتوقعت الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي أن يبلغ حجم الاستثمار الصناعي الخليجي قرابة تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠، مقارنة بنحو ٣٢٣ مليار دولار حاليًا، وذلك بعد انتهاء دول المجلس من تجهيز المدن الصناعية، التي يجري العمل فيها في الوقت الراهن.

كما أوضح أن دول المجلس لديها خطط لدعم ومساندة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مؤكدًا أن هذه المؤسسات تشكل أكثر من ٨٦٪ من جملة المنشآت الصناعية بدول المجلس، إلا أن حجم استثماراتها لا يتجاوز ٢٢٪ من جملة الاستثمارات في القطاع الصناعي الخليجي، لذلك فإنه يتوقع أن يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوجهات استثمارية حكومية في ظل محدودية فرص التمويل من السوق المالية والبنوك، رغم ما توفره المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من فرص عمل للمواطنين.

وأكد التقرير أن القطاع الخاص الخليجي سيلعب دورًا محوريًا في الاقتصاد الخليجي من خلال تحالفات مع شركات عالمية لنقل التقنية والاستفادة من الشراكة الإنتاجية، وتسهيل إجراءات الحصول على مدخلات الصناعة للقطاع الخاص بما يمكنه من الاستثمار في الصناعات التحويلية، مبينًا أهمية تشجيع الشراكات الوطنية بين القطاع الخاص، وشركات البتروكيماويات، والصناعات المعدنية، وتوطين الصناعات المعرفية، وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير وتوحيده مع البحث التكنولوجي للقطاعات الصناعية المستهدفة.

وتعمل دول المجلس على تعزيز القطاع الصناعي ضمن استراتيجياتها الوطنية القائمة على تنويع مصادر الدخل وإيجاد فرص استثمارية في قطاعات غير النفط والغاز، وذلك على الرغم من أن هناك الكثير من التحديات التي تواجه القطاع وأبرزها انخفاض حجم مساهمة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي النشاط الصناعي على الرغم من أهميته في توفير الوظائف وتحقيق النمو الاقتصادي.

ونوه تقرير اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي بمواصلة الجهود الخاصة بتهيئة البيئة المناسبة لتطوير أداء القطاع الخاص الخليجي، وتعزيز قدراته التنافسية، والتنسيق بين الغرف التجارية والصناعية واتحاداتها في دول مجلس التعاون الخليجي ودعمها كممثل للقطاع الخاص في بلادها.

كما أكد أهمية تمثيل

إفريقيا..

نيجيريا تخطو نحو القمة

في أغسطس الماضي ٢٠١٤م عبرت الحكومة الفيدرالية النيجيرية عن تفاؤلها بأن نيجيريا لن تصبح فقط المركز المالي لإفريقيا ولكنها ستصبح أكبر اقتصاد في القارة بحلول عام ٢٠٢٠.

أعلن ذلك شمس الدين عثمان وزير التخطيط الوطني وأضاف أن هناك التزامًا كافيًا من قطاعات الاقتصاد المتعددة لضمان نجاح رؤية ٢٠٢٠.

وأضاف عثمان أن مستوى التنمية في البلاد خلال العشرة أعوام الماضية شهد تحسنًا هائلًا في الجبهة الاقتصادية وأكد أن رؤية ٢٠٢٠ تتحقق، وقال إن مستوى التنمية في اقتصاد البلاد سيتضاعف خلال العشرة أعوام الماضية عما تم إنجازه خلال العشرة أعوام الماضية.

القطاع الخاص الخليجي أمام الجهات الرسمية الخليجية من خلال صياغة السياسات والتوجهات الاقتصادية بما يؤدي لإحداث توافق بن هذه السياسات والتوجهات والمتطلبات الفعلية للقطاع الخاص الخليجي في ضوء المستجدات الاقتصادية العالمية الحالية والمستقبلية وتعميق درجة اندماج القطاع الخاص الخليجي في الاقتصاد العالمي والمساهمة في زيادة الناتج المحلي الخليجي وتمثيله عربيًا وإقليمًا ودوليًا.

ولفت في هذا الصدد إلى توجهات مجلس إدارة الاتحاد في تطوير وتفعيل اللجان القطاعية لأداء دورها انسجامًا مع الاستراتيجية التي أقرت في عام ٢٠١١م، وإعادة تشكيل اللجان وربطها باللجان

القوى العاملة في الشرق الأوسط تكسر حاجز الـ ١٨٠ مليوناً

الفنية والمتخصصة، مبينًا أن هناك لجنة السوق الخليجية المشتركة، ولجنة الاتحاد الجمركي، ولجنة السياحة الخليجية، وذلك بهدف تعميق دور القطاع الخاص الخليجي وإبداء مرئياته فيما يتعلق بتطوير أداء هذه القطاعات الحيوية.

١٨٥ مليونًا.. حجم القوى العاملة في الشرق الأوسط

على الصعيد الخاص بالتوظيف ومواجهة مشكلة البطالة، يعول الكثيرون أيضًا على أن يشهد عام ٢٠٢٠م طفرة في عدد المشتغلين بدول الشرق الأوسط، إذ توقَّع صندوق النقد الدولي أن يبلغ عدد القوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط ١٨٥ مليون نسمة عام ٢٠٢٠ بارتفاع نسبته ٨٠ ٪ عن عام ٢٠٠٠.

ومع ارتفاع أعداد البطالة في المنطقة والمخاوف من تفاقمها مستقبلًا بدأ صندوق النقد الدولي سلسلة من اللقاءات مع طلاب الجامعات لإشراك شباب المنطقة في إيجاد الحلول للخروج من نفق البطالة.

وعقد خبراء الصندوق جلسات مع جيل القادة القادم من المغرب إلى مصر ومن الإمارات العربية المتحدة إلى باكستان؛ لمناقشة السياسات اللازمة لضمان نمو اقتصادي قابل للاستمرار يمكن أن يساهم بدوره في إيجاد فرص عمل جديدة.

وقال الصندوق في بيان على موقعه على الإنترنت: إن الهدف من مبادرة الحوار مع الشباب التي أطلقت أوائل هذا العام إشراك شباب المنطقة في النقاش للتعرُّف على رؤيتهم لمستقبلهم الاقتصادي وحثهم في مرحلة عمرية مبكرة على التفكير في تدابير ستكون مطلوبة لتحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار في المنطقة.

وقال دومينيك ستراوس: «إنني أتطلع إلى إجراء نقاش مع شباب المنطقة حول كيفية بلورة تشكيل مستقبلهم الاقتصادي في عالم ما بعد الأزمة. فكثير من الطلاب أشاروا في المناقشات السابقة إلى ضرورة تخفيض البطالة والحد من الفقر باعتبارهما أولويات السياسة الاقتصادية في بلدانهم».

وأشار ستراوس إلى أن الصندوق يهتم بتلك القضايا اهتمامًا بالغًا، ولديه من البرامج لمساعدة الحكومات في هذه البيئة الاقتصادية الصعبة لكي يتمكَّن الصندوق من حماية إنفاقها الاجتماعي.

رغم تراجع أسعار النفط..
الاقتصاد السعودي مستقر ومُطَمئن

الرياض: «تداول»

رغم تراجع أسعار النفط إلى مستويات ٩٦ دولارًا للبرميل خلال الشهر الماضي، إلا أن السعودية لا زالت في مأمن اقتصادي ومالي من هذه التراجعات، حيث قدّرت المملكة في موازنتها للعام الحالي برميل النفط عند مستويات ٩٠ دولارًا، وهو الأمر الذي يعني أن الميزانية السعودية لهذا العام قد تشهد فائضًا جديدًا في حال بقاء الأسعار فوق مستويات ٩٠ دولارًا للبرميل.

ولا زال متوسط أسعار النفط خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي يقبع عند سعر ١٠٦ دولارات، مما يعني أن هنالك زيادة قدرها ١٦ دولارًا في البرميل عن تقديرات الموازنة السعودية للعام الحالي، وبالتالي حتى وإن انخفضت الأسعار خلال الربع الأخير من هذا العام إلى مستويات ٨٥ دولارًا للبرميل، فإنه ستبقى الموازنة السعودية في مأمن من هذه التراجعات.

ويحسب للمملكة بحسب مختصين تحدثوا لـ«تداول» قدرتها العالية على التكيف مع التغيرات الاقتصادية في العالم خلال السنوات الخمس الماضية، حيث لم تسجل السعودية خلال الأعوام ٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣ أي عجز يذكر في ميزانيتها السنوية، وهو الأمر ذاته المتوقع لميزانية هذا العام.

أوبك .. وخفض سقف الإنتاج

وفي هذا السياق، أكد وزير الطاقة في الإمارات سهيل بن محمد المزروعي، وهي دولة عضو في منظمة «أوبك»، أواخر الشهر المنصرم، أنه من السابق لأوانه أخذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي لأوبك خفض سقف الإنتاج المستهدف عندما تجتمع في أواخر نوفمبر (تشرين الثاني).

وأوضح المزروعي للصحافيين على هامش مؤتمر عن صناعة الألمنيوم في أبوظبي أن قرار خفض الإنتاج «ليس قرار شخص واحد» وأن أوبك ليست مهتمة بالأسعار بقدر اهتمامها بإبقاء السوق في حالة توازن، وأن تكون الإمدادات كافية.

وأضاف البدري، أنه «لا يزال هناك شهران لمتابعة الموقف، وبمجرد أن نجتمع سنعمل على أن تلبي إمداداتنا الطلب».

وزادت التكهنات بأن تقوم أوبك بخفض الإنتاج بعد أن نقلت «رويترز» تصريحات للأمين العام للمنظمة عبدالله البدري قال فيها إنه يتوقع أن تخفض أوبك سقف الإنتاج.

وكان البدري يتحدث عقب اجتماع مع وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك بعد نزول سعر برنت عن المستوى المفضل لأوبك وهو ١٠٠ دولار للبرميل.

ولكن البدري أوضح في تصريحات أخرى نقلتها نشرة بلاتس المتخصصة أنه لم يكن يقصد الحديث عن سقف الإنتاج، بل كان يقصد الحديث عن حجم الطلب على نفط المنظمة خاصة أنه يرى أن الأسعار ستكون مدعومة في العام القادم مع الانخفاض في إنتاج أوبك نتيجة الانخفاض في الطلب على نفطها في الوقت الذي يتزايد فيه الإنتاج من خارج المنظمة.

السعودية والصين

وأمام هذه التصريحات التي أدلى بها عضو مهم في منظمة «أوبك»، أكد الدكتور غانم السليم الخبير الاقتصادي لـ«تداول» أن بقاء أسعار النفط فوق مستويات ٩٠ دولارًا للبرميل يجعل الموازنة السعودية في مأمن من العجز، وقال «توقعات صندوق النقد الدولي بحدوث عجز في ميزانية هذا العام غير منطقية، الواقع يقول إن المملكة في مأمن بسبب سياستها المالية الحكيمة وقدرتها العالية على التكيف مع التغيرات الاقتصادية في العالم».

ولفت السليم إلى أن متوسط أسعار النفط خلال الأشهر التسعة الأولى من هذا العام سيبقى عند مستويات ١٠٦ دولارات، مضيفًا «الأسعار ثبتت فترة طويلة بين مستويات ١٠٧ و١١٠ دولارات، وانخفاضها دون حاجز ١٠٠ دولار خلال الفترة القريبة الماضية سبب نوعًا من القلق للدول المنتجة للنفط الصخري كالولايات المتحدة الأمريكية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج».

من جهة أخرى، رغم ارتفاع واردات الصين خلال شهر أغسطس (آب) من النفط العماني متفوقة على وارداتها، من أي بلد آخر، وأكثر كذلك مما استوردته من السعودية وأنجولا، أول وثاني أكثر البلدان تصديرًا للنفط إلى السوق الصينية، إلا أن السعودية لا تزال أكبر مصدر للنفط إلى الصين على أساس سنوي، في الوقت الذي هبطت فيه وارداتها من النفط الإيراني بشكل كبير.

وبلغت واردات الصين الشهرية من النفط العماني في أغسطس نحو ٦٨٧,٤ ألف برميل يوميًا بزيادة قدرها ٢١٨,٨ ألف برميل يوميًا عن ما استوردته في شهر يوليو (تموز) الذي سبقه، بحسب ما أظهرته بيانات للجمارك الصينية صدرت في ٢٥ أغسطس الماضي.

ورغم أن الصين لم تزد وارداتها من النفط السعودي إلا بمقدار ١٧,٦ ألف برميل يوميًا خلال أغسطس عن مستوى وارداتها في يوليو، إلا أن السعودية لا تزال هي أكبر مصدر للنفط إلى الصين، إذ استوردت الأخيرة منها ٩٣٢,٦ ألف برميل يوميًا خلال الشهر، فيما بلغت الواردات من أنجولا ٧٦٠,٦ ألف برميل يوميًا بزيادة قدرها ٩٥,٦ ألف برميل يوميًا عن يوليو.

بقاء الأسعار فوق ٩٠ دولاراً يضمن عدم وجود عجز في الميزانية.

لم تسجل السعودية منذ ٢٠١٠ حتى ٢٠١٣ أي عجز في ميزانيتها السنوية.

حتى على أساس سنوي تفوقت واردات عمان على السعودية وأنغولا بعد أن ارتفعت بنسبة ١٠٢٪ عن مستواها في أغسطس ٢٠١٣ فيما ارتفعت واردات النفط السعودي بنسبة ٤,٢ في المائة وأنجولا بنسبة ٥,١ في المائة.

وجاءت روسيا في المرتبة الرابعة خلف السعودية وأنجولا وعمان من ناحية الكمية، إذ أظهرت البيانات أن الصين زادت وارداتها من النفط الروسي خلال أغسطس لتصل إلى ٦٥٧,٦ ألف برميل يوميًا، فيما جاءت العراق خامسًا بنحو ٦٣٩ ألف برميل يوميًا، وهو أعلى بنحو ضعف مما استوردته الصين من إيران والتي جاءت سادسًا خلال أغسطس.

وهبطت واردات الصين من النفط الإيراني في أغسطس بنحو ٢٨,٦ في المائة، مقارنة بمستواها قبل عام لتصل إلى ٣١٢ ألف برميل يوميًا. وعلى أساس شهري انخفضت واردات أغسطس ٤٤,٢ في المائة عن يوليو، في حين زادت الصين من وارداتها النفطية خلال أغسطس من الإمارات العربية المتحدة كذلك ومن البرازيل ومن كولومبيا وجنوب السودان ومن اليمن وكازاخستان، وقلصت في الوقت ذاته وارداتها من الكويت والكونغو.

السعودية من أكبر دول العالم المنتجة للنفط الخام

وفي هذا السياق، أكد فيصل العقاب الخبير الاقتصادي والمالي لـ«تداول»، أن «الصين» ستبقى البلد الأكثر استيرادًا للبترول في العالم خلال السنوات الخمس المقبلة، وقال «الصين تسعى إلى بناء مخزون عال جدًا من النفط، ربما هي ترى أن الأسعار قد يشوبها بعض الارتفاعات في ظل تأزم الأوضاع الجيوسياسية».

ولفت العقاب إلى أن «الهند»، تحتل مركزًا متقدمًا في استيراد النفط، مشيرًا إلى أن ارتفاع حجم الصناعات في كل من الصين والهند، وتزايد النمو السكاني، بات سببًا مهمًا في زيادة وارداتهما من النفط، يأتي ذلك في الوقت الذي

تعتبر فيه السعودية من أكبر دول العالم المنتجة للنفط الخام.

توقعات بارتفاع معدل الصادرات

وتأتي هذه التطورات في الوقت الذي نقلت فيه وكالة «رويترز» عن باتريك بيويان رئيس التكرير والكيماويات في «توتال» نهاية الشهر الماضي خلال وجوده في مؤتمر للتكرير في بروكسل، أن مصفاة «ساتورب» في مدينة الجبيل الصناعية على الساحل الشرقي للمملكة، بدأت منذ ١ أغسطس (آب) في أخذ النفط بكامل طاقتها التكريرية.

فيما دخلت مصفاة «ياسرف» المشتركة بين «أرامكو» و«سينوبك» الصينية في مدينة ينبع على ساحل البحر الأحمر مرحل التشغيل التجريبي هذا الشهر بحسب تصريحات للرئيس التنفيذي لشركة «أرامكو»، خالد الفالح منتصف الشهر الحالي خلال وجوده في مدينة تيانغين الصينية لحضور فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي.

وارتفعت هذا العام كمية النفط التي استخدمتها المصافي المحلية إضافة إلى الكمية التي حرقتها محطات الكهرباء عن العام الماضي، أما الصادرات السعودية فانخفضت مؤخرًا نتيجة لضعف هوامش تكرير خام النفط العربي الخفيف في آسيا وانخفاض الطلب على النفط السعودي في الولايات المتحدة.

ومن المتوقع أن تساهم التخفيضات الكبيرة التي قدمتها «أرامكو» السعودية لمبيعات أكتوبر (تشرين الأول) وسبتمبر (أيلول) في رفع الصادرات رغم أن بعض المصافي ستدخل للصيانة في الربع الثالث استعدادًا للشتاء.

ويراقب السوق العالمية عن كثب بيانات إنتاج السعودية منذ أن هبطت أسعار النفط الخام إلى ما دون ١٠٠ دولار بداية الشهر الماضي؛ خوفًا من أن يتسبب زيادة إنتاجها في هبوط آخر للأسعار.

يشار إلى أن دول أوبك بما فيها السعودية تنتج نحو ٣٠,٣ مليون برميل يوميًا حاليًا ، لكنها من الواجب اقتصاديًا أن تنتج كمية أقل قدرها ٢٩,٥ مليون برميل يوميًا في الربع الرابع حتى لا يكون هناك فائض في السوق بحسب تقديرات منظمة أوبك ذاتها.

ومن المتوقع أن تتكفل دول «أوبك» بنحو ٥٠٪ من الزيادة الجديدة في استهلاك النفط العالمي مع حلول عام ٢٠٣٥، على أن تتكفل الدول غير الأعضاء بالنسبة المتبقية من الاستهلاك، حيث باتت الولايات المتحدة الأميركية إحدى أهم الدول التي تلعب دورًا مهمًا في سوق النفط العالمي، وذلك بزيادة معدلات إنتاجها من النفط الصخري.

مؤشرات قوة الاقتصاد السعودي

ثمة عدة تقارير تثبت ارتفاع حالة النمو للاقتصاد السعودي خلال العام الجاري ، وما قبله ، ففي إبريل الماضي ٢٠١٤م توقع صندوق النقد الدولي أن يستمر وهج الاقتصاد السعودي وأداؤه المميز خلال الخمس سنوات القادمة ليسجل الناتج المحلي الإجمالي للمملكة على أساس تعادل القوة الشرائية أعلى مستوى في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنهاية عام ٢٠١٨م بنحو ١,٢٦ تريليون دولار بالقيمة الحالية العالمية للدولار الأمريكي، أي ما يعادل ٤,٧٣ تريليون ريال.

وقبل ذلك بشهر واحد أي في مارس ٢٠١٤م احتلت المملكة المركز الثامن عالميًا والأول عربيًا كأقوى اقتصاد عالمي من بين الدول الأعضاء الأكثر تأثيرًا في قرارات صندوق النقد الدولي.

وأشار تقرير للصندوق نُشر وقتها أن حجم القوة التصويتية للمملكة بلغ في صندوق النقد الدولي ٧٠٥٩٢ نقطة حتى ٢١ مارس ٢٠١٤ م تمثل ما نسبته ٢,٨٪ من إجمالي القوة التصويتية للدول الأعضاء في الصندوق.

وتمثل حصة المملكة نحو ٢,٩٣٪ من إجمالي حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي البالغ عددها نحو ١٨٨ دولة.

كما جاءت المملكة في المرتبة الثامنة من حيث القوة التصويتية في صندوق النقد الدولي بعد الولايات المتحدة، واليابان، وألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والصين، وإيطاليا.

والمملكة مع هذه الدول السبع هي الدول الوحيدة التي تمثل نفسها بشكل مستقل في إدارة صندوق النقد الدولي، حيث يتخذ القرار في الصندوق من خلال مجلس المحافظين (٢٤ محافظًا) والمجلس التنفيذي (٢٤ مديرًا تنفيذيًا). وثمانية أعضاء في مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين مستقلين يمثلون الثماني دول، أما بقية المحافظين والمديرين التنفيذيين فكل منهم يمثل مجموعة من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي.

وفي عام ٢٠١٣م أكد صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد السعودي حقق المركز الثالث كأكبر اقتصاد عالمي في إجمالي الأصول الاحتياطية في نهاية يوليه ٢٠١٣، حيث بلغ إجمالي الاحتياطيات بما فيها الذهب ٢,٥٨ تريليون ريال (٦٨٨,٤

السعودية لا تزال أكبر مصدر للنفط إلى الصين على أساس سنوي.

دول «أوبك» ستتكفل بـ ٥٠٪ من الزيادة الجديدة في استهلاك النفط العالمي عام ٢٠٣٥

النعيمي يتساءل: لماذا تقلقون على سوق النفط؟

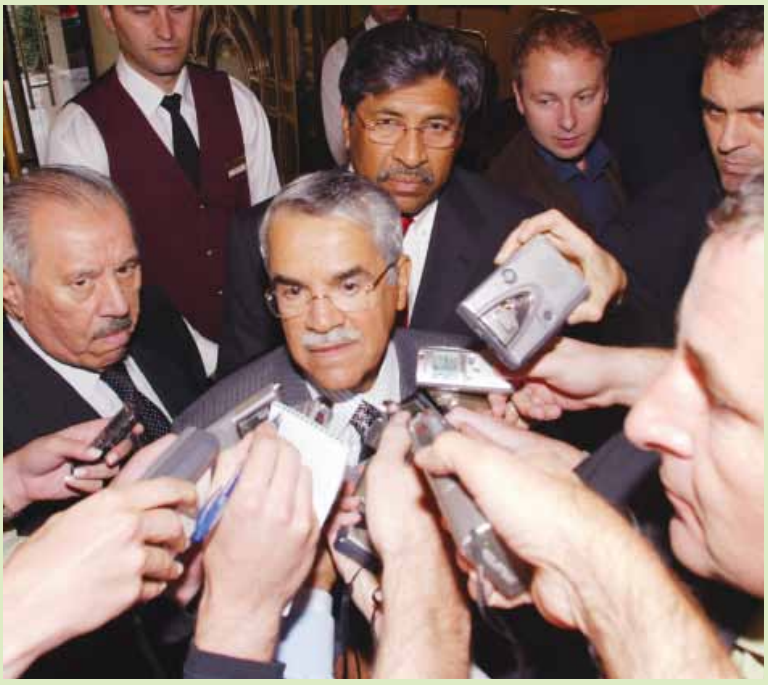

هون وزير البترول والثروة المعدنية المهندس علي النعيمي الشهر الماضي من المخاوف بشأن أثر تراجع أسعار النفط الخام على إنتاج أكبر دولة في تصدير النفط في العالم، حيث رد على سؤال ما إن كان يشعر بالقلق من تراجع الأسعار في الآونة الأخيرة قائلًا «لماذا تقلقون على سوق النفط».

مليار دولار) مرتفعةً بنسبة ١٣,٧٪ عما كانت عليه في نهاية يوليه من عام ٢٠١٢م.

وحسب تقرير صندوق النقد فإن إجمالي الأصول الاحتياطية للمملكة عام ٢٠١٣م كان يزيد بأكثر من ٩ أضعاف إجمالي الأصول الاحتياطية لمنطقة اليورو.

ويمثل نحو ٨٨,١٪ من إجمالي الأصول الاحتياطية لدول الاتحاد الأوروبي حتى نهاية يوليه ٢٠١٣م.

كما كانت الأصول الاحتياطية للمملكة تشكل نحو ٦٢,٣٪ من إجمالي الأصول الاحتياطية لدول الاتحاد الأوروبي في نهاية عام ٢٠١١.

وقد احتلت المملكة المرتبة الثالثة عالميًا في فائض الحساب الجاري في عام ٢٠١٢ بعد الاقتصاد الصيني والألماني، حيث بلغ فائض الحساب الجاري للمملكة ٦٦٤,٦ مليار ريال (١٧٧,٢ مليار دولار).

وبناءً على ما سبق توقع صندوق النقد الدولي أن يحقق الاقتصاد السعودي فائضًا خلال عام ٢٠١٣م يقدر بنحو ٥٣٦,٨ مليار ريال (١٤٣,١ مليار دولار)، وأن تحافظ المملكة على مركزها كثالث أكبر اقتصاد عالمي في فائض الحساب الجاري حتى عام ٢٠١٨م.

أفضل أداء ضمن مجموعة العشرين

كذلك أشار تقرير صندوق النقد الدولي إلى أن المملكة جاءت في المرتبة الثالثة بعد الصين والهند كأفضل أداء ضمن دول مجموعة العشرين G20 في السنوات الأخيرة، حيث بلغ متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ٦,٢٥٪ سنويًا خلال الفترة من ٢٠٠٨م إلى ٢٠١٢. بينما سجل القطاع غير النفطي متوسط معدل نمو أسرع بلغ ٧,٧٥٪ خلال نفس الفترة.

وقد ساهم ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة في تعزيز الأداء المتميز للاقتصاد السعودي خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، حيث بلغ فائض الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١) نحو ٢٩١,١ مليار ريال، وتم تحويل ٢٥٠ مليار منها إلى حساب في مؤسسة النقد العربي السعودي لإنشاء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية.

كما سجل فائض الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م) أعلى مستوى له في تاريخه عند ٣٧٤,١ مليار ريال.

وقال الصندوق وقتها إنه من المتوقع أن تستمر الميزانية العامة للدولة في تحقيق فوائض حتى نهاية عام ٢٠١٨م.

كما من المرجح أن يتجاوز إجمالي فائض الميزانية العامة للدولة خلال الفترة من ٢٠١٣م إلى ٢٠١٨م عن ٨٠٠ مليار ريال بالرغم من استمرار نمو النفقات العامة للدولة لتصل إلى نحو ١,٢ تريليون ريال بنهاية عام ٢٠١٨م.

وفي السياق نفسه أعلنت وكالة ستاندرد آند بورز (S&P) العالمية للتصنيف الائتماني عن رفعها للنظرة المستقبلية للتصنيف السيادي للسعودية من مستقر (Stable) إلى إيجابي (Positive) عند درجة ائتمانية عالية (AA-). وذلك في مارس ٢٠١٣م.

وفي سبتمبر من العام نفسه ٢٠١٣م أعلنت وكالة التصنيف الائتماني العالمية (فيتش) عن تثبيتها للتصنيف الائتماني للمملكة عند (AA-) مع نظرة مستقبلية موجبة.

وأشار تقرير الوكالة إلى أن الاحتياطيات السيادية الخارجية للمملكة تخطى إجمالي الناتج المحلي في يوليه ٢٠١٣م، وتوقعت استمرار نموه حتى عام ٢٠١٥م نتيجة استمرار الفوائض المالية في ميزان المدفوعات.

الرابعة عالميًا في الاستثمار الدولي عام ٢٠١١

كما قد حقق الاقتصاد السعودي المرتبة الرابعة عالميًا من حيث وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام ٢٠١١م وفقًا لبيانات صادرة عن صندوق النقد الدولي ، حيث بلغ صافي وضع الاستثمار الدولي للمملكة (الأصول الخارجية ناقصًا الخصوم الخارجية) ٢,٥٣ تريليون ريال (٦٧٤ مليار دولار).

بينما جاءت اليابان في المرتبة الأولى برصيد ٣٢٥٥ مليار دولار، وألمانيا في المرتبة الثانية برصيد ١٠٧٤ مليار دولار، ثم الصين برصيد ٧٠٤ مليارات دولار.

وأثبت الاقتصاد السعودي طوال تلك الأعوام حفاظه على مكتسبات تنموية حققها بجدارة، حيث احتل المرتبة السادسة عالميًا في عام ٢٠٠٨م من حيث وضع الاستثمار الدولي برصيد ٤٦٤ مليار دولار.

دنغ شياو بنغ

على أكتافه بنت الصين نهضتها

لماذا ينبغي على الصين أن تتذكر دنغ شياو بنغ؟.. تحت هذا العنوان ومثله كثير احتفت الصحف ووكالات الأخبار الصينية بالزعيم الاقتصادي الذي نجح في تشكيل مستقبل بلاده، خاصة أن هذا العام ٢٠١٤م يوافق الذكرى العاشرة بعد المئة على مولده، ومن أبرز ما فعله قبل موته أن وضع عام ١٩٧٨ خطة الـ٥٠ عامًا، والهدف منها أن تصبح الصين عام ٢٠٢٨م الدولة العظمى الأولى عالميًا في قاطرة الاقتصاد الدولي، والمؤكد أنهم نجحوا في تحقيق الكثير منها.

بتلك المناسبة نشرت وكالة شينخو الصينية عدة تقارير ومقالات للاحتفاء ببنغ، قالت من خلالها إن دنغ كان صغير الحجم لكنه كان زعيمًا عملاقًا بأغلب المقاييس.

فعندما بدأ عودته الشهيرة لإنقاذ البلاد في ١٩٧٨، كانت الصين على حافة الانهيار الاقتصادي والدمار السياسي في أعقاب الثورة الثقافية الكارثية.

وبانفتاحه على الافكار الجديدة وبصيرته في التغيير، قدم دنغ مسيرة الإصلاح والانفتاح التي جعلت الصين على ما هي عليه اليوم.

وعند رحيله في ١٩٩٧، خلف وراءه دولة وعالمًا متغيرين، ساعد على تغييرهما بإيمانه بالشعب والحزب وبشجاعته السياسية في الابتكار وبرؤيته الاستراتيجية.

وبعد مرور أكثر من ثلاثة عقود، فإن الصين اليوم مختلفة في العديد من الاشكال عن اليوم الذي مرر فيه دنغ عصا القيادة، ولكن الشجاعة والرؤية للإصلاح مازالتا كما هما إلى حد كبير.

وإذا كانت الصين اليوم ثاني أكبر اقتصاد في العالم، لكن مازال هناك الكثير للقيام به لتصبح الصين دولة أفضل، فالجولة الجديدة من الإصلاح والانفتاح الجريئين أكثر من ضرورية.

والإصلاحات الجديدة على وشك دعم أمة من ١,٣ مليار نسمة على عدة جبهات: اقتصادية وقضائية واجتماعية وبيئية.

وبينما مازال ١٠٠ مليون شخص يعيشون في فقر، فإن الصين الآن تركب موجة توقعات عالية، تمامًا كما حدث في الأيام التي بدأ فيها دنغ مسيرة الانفتاح والإصلاح. وربما يكون «عزرا فوجل» مؤلف كتاب «دنغ شياو بنغ وتحول الصين»، أفضل من صور كيفية تصرف الرجل لو كان هنا اليوم إذ يقول: «بالنسبة لدنغ: فإن الإصلاح عملية مستمرة...فكان سيتحرك دائما بجرأة للأمام. ذلك السلوك، من بين موروثات أخرى لدنغ، هو بالضبط ما تحتاجه الصين لتجديد شباب أمتها الآن».

قائد ومصلح اقتصادي

دنغ شياو بينغ قائد سياسي محنك، ومصلح اقتصادي قاد الصين خلال زعامته إلى اقتصاد السوق، ومنذ تربعه على قيادة البلاد من ١٩٧٨ إلى ١٩٩٢ يعتبر لب الجيل الثاني بعد ماو تسي تونغ حيث درس وعمل في فرنسا في عشرينيات القرن العشرين، وانضم للحزب عام ١٩٢٣ وشارك في ما يسمى Long March، كما عمل مفوضًا للحزب في منطقة التبت والمناطق الجنوبية لتعزيز الشيوعية.

شهدت مسيرة حياة دنغ شياو بينغ السياسية التي بدأت سنة ١٩٣٠م صعوداً وهبوطًا ثلاث مرات.

يعتبر دنغ مساهمًا فعّالًا في إعادة بناء الاقتصاد بعد اخفاق القفزة العظمى إلى الأمام، كانت سياساته الاقتصادية على خلاف معتقدات رئيسه السياسية، ونتيجة لذلك تم نفيه مرتين خلال الثورة الثقافية إلا أنه استعاد الصدارة عام ١٩٧٨ بإبعاد خليفة ماو.

ورث دنغ دولة مشحونة بالويلات والمحن والبلايا الاجتماعية والمؤسسية نتيجة الثورة الثقافية الماوية والحركات السياسية العديدة.

ولذلك يعتبر مهندس النسخة الجديدة من الاشتراكية بخصائص صينية، فقد قاد إصلاح الاقتصاد الصيني من توليف وتركيب نظريات عرفت «نظرية اقتصاد السوق الاشتراكي» كما فتح الصين للاستثمار الأجنبي ومنافسة السوق العالمية.

وعمومًا يعد دنغ المخطط للتنمية خلال العقود الماضية، كما أنه رفع المستوى المعيشي لملايين الصينيين.

تعرض دنغ للاضطهاد حيث سجن ابنه وعذب وألقي من الطابق الرابع حتى أصيب بالشلل، أما الأب فقد أجبر على العمل في مصنع الجرارات لمدة أربع سنوات أمضاها في الكتابة.

المسألة ليست مصادفة بقدر ما هو تخطيط، حيث يرجع هذا النمو السريع في الاقتصاد والصناعة في الصين الشعبية إلى سياسات دنغ شياو بينغ حيث كثّف في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي إرسال البعثات إلى البلاد الغربية لتعلم الهندسة والاقتصاد وطرق الإدارة الحديثة بغرض تطوير الاقتصاد، واعتمد على من يسمون تكنوقراط في حل مشاكل البلد وتنميته، فكان التكنوقرط خير نخبة يعتمد عليها في حل مشاكل الصناعة والتطوير العملي والانتقال من مجتمع زراعي بحت إلى مجتمع صناعي.

منذ عام ١٩٨٥ واللجنة المركزية هي أعلى هيئة في الحزب الشيوعي – الذي يضم ٧٠ مليون عضو – يضم التكنوقراط من النواب.

وتعد المجموعة الحاكمة الآن في الصين من أكثر السياسيين على مستوى العالم نبوغًا في العلوم الهندسية والاقتصادية والإدارة، وتعليمهم كان بصفة رئيسية في العالم الغربي، ولا يزالون يرسلون بعثاتهم الطلابية إلى أفضل كليات الاقتصاد والعلوم والهندسة في الدول الغربية لاكتساب المعرفة وإدخالها إلى الصين الشعبية.

واليوم طلاب الصين هم أكثر الدارسين الأجانب في الجامعات الغربية، وهم لم يذهبوا نزهة، واختيروا بعناية

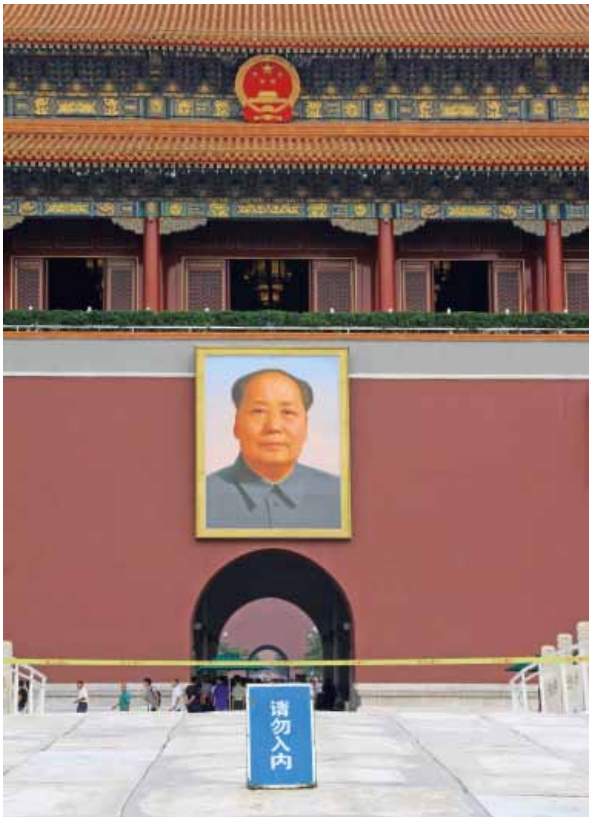

فائقة، إضافة لاختيار الجامعات والتخصصات كي يعودوا لقيادة بلدهم ليصبح كما خطط له من قبل دنغ وفريقه عام ١٩٧٨ عندما وضع خطة الـ ٥٠ عاما كي تصبح الصين الدولة العظمى الأولى عالميًا وذلك عام ٢٠٢٨م.

مراحل التأسيس

بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، وبصفتها دولة اشتراكية، ورثت أسلوب البناء الاقتصادي عن الاتحاد السوفياتي السابق حيث اتخذت الاقتصاد المخطط كأساس وأدارت اقتصاد الدولة بشكل مركزي.

وفي المرحلة الأولية بعد تأسيسها، استخدمت نظام الاقتصاد المخطط لتوزيع موارد البلاد بشكل فعال مما دفع تطور اقتصاد الصين.

لكن بعد ذلك، ظهرت أخطاء في بناء الاقتصاد الصيني بسبب الاهتمام المفرط بالتخطيط وتجاهل دور السوق في تنسيق الاقتصاد.

وبعد أن أصبح دنغ شياو بينغ نواة الجيل الثاني من القيادة الصينية في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، قام بعد مناقشات معمقة ودراسات للأوضاع داخل الصين وخارجها بطرح فكرة مفادها: «إذا أرادت الصين الخروج من حالة التخلف النسبي، فمن الضروري أن تسمح بتطبيق نظام اقتصاد السوق وتحرر عقليتها وتستند إلى الوقائع». وكانت العوائق في ذلك الحين أمام تغيير صيغة التنمية الاقتصادية الصينية كبيرة جدًا في ظل تلك الظروف التاريخية، ويحتاج تغييرها إلى شجاعة سياسية واضحة.

واستذكر الدكتور جو يان الباحث بمركز دراسة النظريات التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني الذي يعمل في دراسة تاريخ الحزب الشيوعي الصيني قائلا:

«طرح دنغ شياو بينغ بشجاعة خلال محادثاته مع ضيوف أجانب في ٢٦ من نوفمبر عام١٩٧٩ فكرة هامة تتمثل في أنه يمكن للاشتراكية تطبيق اقتصاد السوق، مؤكدًا أن فكرة وجود اقتصاد السوق في المجتمع الرأسمالي فقط غير صحيحة تمامًا متسائلًا عن سبب عدم تطبيق اقتصاد السوق في المجتمع الاشتراكي؟»

التطبيق العملي

على ضوء فكرة دينغ شياو بينغ أنشأت الصين عام ١٩٨٠ أربع مناطق اقتصادية خاصة في أربع مدن ساحلية جنوبية فيها مدينة شنتشن كمناطق تجريبية لإصلاح النظام الاقتصادي.

وتم توسيع هذه المناطق بشكل مستمر بهدف إقامة نظام اقتصاد السوق حتى أوائل تسعينيات القرن الماضي، حظي الاقتصاد في هذه المناطق بنمو سريع، وأصبحت الأسواق مزدهرة والمجتمع

في ١٩٧٨ كانت الصين على حافة الانهيار الاقتصادي والدمار السياسي في أعقاب الثورة الثقافية الكارثية.

متقدمًا، وحققت معيشة المواطنين تحسنًا ملحوظًا في هذه المدن.

ورغم تحقيق تلك الإنجازات، كانت هناك خلافات واسعة في الصين حول إمكانية تطبيق اقتصاد السوق في المجتمع الاشتراكي، وكانت بعض الأفكار القديمة تعيق التطور العميق للإصلاح.

وكان لي لوه لي مسؤولًا عن استقبال دنغ شياو بينغ خلال تفقده مدينة شنتشن في عام ١٩٩٢، اذ قال: «بدأ دنغ شياو بينغ بالقول إن الأسواق موجودة أيضًا في المجتمع الاشتراكي والخطط موجودة كذلك في المجتمع الرأسمالي، ويتعين على المجتمع الاشتراكي تطبيق اقتصاد السوق، وإلا سيدخل في طريق مسدود.. إن التنمية أمر لا مفر منه».

وطدت كلمات دنغ شياو بينغ هذا الأساس لأفكار مختلف أوساط المجتمع الصيني، ومن ثم اتخذت الصين بشكل واضح القرار الاستراتيجي لبناء اقتصاد السوق الاشتراكي، وأصبح بناء وإكمال نظام اقتصاد السوق الاشتراكي هدفًا لإصلاح الاقتصاد الصيني.

النبوءة

كانت لدينغ شياو بينغ نبوءة مفادها أن الصين تحتاج إلى نصف قرن لاستكمال عملية التحديث والسيطرة السياسية والاقتصادية.

كانت هذه النبوءة في عام ١٩٧٨ عندما كانت الصين دولة غير متقدمة في أي شيء.. وبعدها شهدت الصين عدة مراحل تطورية.

وقد شهدت الصين نموًا اقتصاديًا سريعًا منذ قيام جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩. وخاصة منذ بدء تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على الخارج عام ١٩٧٨، حيث ظل الاقتصاد الصيني ينمو بصورة مستقرة وسليمة، إذ بلغ معدل نموه السنوي اكثر من ٩٪.

وفي عام ٢٠٠٣، بلغ إجمالي الناتج المحلي الصيني ١,٤ تريليون دولار أمريكي محتلًا المركز السادس في العالم بعد الولايات المتحدة واليابان والمانيا وبريطانيا وفرنسا.

وحتى نهاية عام ٢٠٠٣، تجاوز نصيب الفرد الصيني من إجمالي الناتج المحلي للبلاد ١٠٠٠ دولار.

تمكن الاقتصاد الصيني في الثلاثين عامًا الماضية من تحقيق نمو اقتصادي مطرد واستطاع التحول من المركزية المحلية ليصبح أكثر انفتاحًا على العالم ويعتمد على التجارة الدولية.

فعند نهاية عام ٢٠٠٧ بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية في الصين ٨٤ مليار دولار، في حين بلغت الاستثمارات الصينية في الخارج ١١٨ مليار دولار.

ويمكن تقسيم تطور الاقتصاد الصيني إلى مرحلتين هامتين:

- مرحلة البناء الاشتراكي (١٩٤٩-١٩٧٦): وتميزت بإعادة تنظيم الفلاحة والاعتماد على الصناعة الأساسية والتجهيزية إضافة إلى القضاء على النظام الإقطاعي.
- مرحلة الانفتاح على الرأسمالية: منذ ١٩٧٨ تميزت مرحلة الانفتاح على الرأسمالية بإدخال إصلاحات جذرية على الاقتصاد وذلك بالسماح بإنشاء مقاولات خاصة وتحديث الصناعة والسماح بالملكية الخاصة للأراضي وجلب التكنولوجيا الغربية.

في سنة ٢٠٠٣، بلغ إجمالي قيمة الاستثمارات الصينية في الأصول الثابتة أكثر من ٥,٥ تريليون يوان صيني، وحجم مبيعات المواد الاستهلاكية بالتجزئة قرابة ٤,٦ تريليون يوان صيني، وحجم التجارة الخارجية الصينية أكثر من ٨٥٠ مليار دولار محتلًا المرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وقبل بريطانيا وفرنسا. وفي نهاية عام ٢٠٠٣، تجاوز الاحتياطي الصيني من العملات الأجنبية ٤٠٠ مليار دولار محتلًا المركز الثاني بعد اليابان فقط.

الاقتصاد الصيني الآن يبلغ ١٨٪ من حجم الاقتصاد الأمريكي قياسًا بالدولار، إلا أنه يبلغ ٧٦٪ من الاقتصاد الأمريكي قياسًا إلى القدرة الشرائية.

حياته السياسية

شهدت مسيرة حياة دنغ شياو بينغ السياسية صعودًا وهبوطًا ثلاث مرات، بدأت سنة ١٩٣٠، عندما أزيح من منصبه بسبب دعمه وتأييده لماو تسي تونغ. ولكن دينغ شياو بينغ نهض بعد ذلك وأدى دورًا مرموقا

عند رحيله في ١٩٩٧، خلف دنغ وراءه دولة وعالماً متغيرين، ساعد على تغييرهما بالابتكار وبرؤيته الاستراتيجية.

في القوات المسلحة، وقدم مساهمات عظيمة لحرب مقاومة العدوان الياباني وحرب التحرير.

بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية، تولى منصبًا قياديا في منطقة جنوب غربي الصين، فبذل جهودًا كبيرة لإعادة بناء الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي في المنطقة.

في سنة ١٩٥٢، نُقل إلى الحكومة المركزية، وبعد أربع سنين انتخب عضوًا باللجنة الدائمة للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني والأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، وأصبح من الأعضاء المهمين للجيل الأول للقيادة الصينية التي محورها ماو تسي تونغ.

في سنة ١٩٦٦، اندلعت نيران الثورة الثقافية وجُرد دنغ شياو بينغ من جميع مناصبه وأرسل إلى مصنع للجرارات في ريف مقاطعة جيانغشي كعامل عادي.

في سنة ١٩٧٣، عُين دنغ شياو بينغ نائبا لرئيس مجلس الدولة الصيني، وفي السنة التالية حضر دنغ الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة نيابة عن الحكومة الصينية، حيث شرح بطريقة منهجية نظرية ماو تسي تونغ حول العوالم الثلاث.

في سنة ١٩٧٥، تولى منصب نائب رئيس اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ونائب رئيس مجلس الدولة الصيني ونائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية ورئيس الأركان العامة لجيش التحرير الشعبي الصيني.

وبعد اشتداد مرض شو آن لاي، رئيس مجلس الدولة، كان دنغ، بدعم من ماو تسي تونغ، هو الذي يسّيّر الشؤون اليومية للجنة المركزية للحزب ومجلس الدولة وجيش التحرير الشعبي، وقد سعى دنغ إلى مواجهة الفوضى التي نجمت عن «الثورة الثقافية». في إبريل سنة ١٩٧٦ أزيح دنغ، للمرة

يعد دنغ المخطط للتنمية خلال العقود الماضية كما أنه رفع المستوى المعيشي لملايين الصينيين.

الثالثة، من جميع مناصبه القيادية بسبب اتهامات لفقتها له «عصابة الأربعة».

بعد سقوط «عصابة الأربعة»، استعادة دنغ جميع مناصبه في يوليو عام ١٩٧٧، وفي أغسطس انتخب نائبا لرئيس اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، ثم تولى منصب رئيس اللجنة العسكرية المركزية ورئيس المجلس الوطني الخامس للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني.

في ديسمبر سنة ١٩٧٨، عقدت الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني، التي مثلت البداية للإصلاح والانفتاح وبناء التحديثات الاشتراكية في الصين. لعب دنغ شياو بينغ دورًا حاسمًا في هذا التحول التاريخي.

بعد هذا المؤتمر، تشكل الجيل الثاني للمجموعة القيادية التي كان دينغ محورها.

ودنغ شياو بينغ هو مهندس سياسة الإصلاح والانفتاح ومبدع نظرية دنغ شياو بينغ، وهو صاحب فكرة «دولة واحدة ونظامان» التي طرحها استنادًا إلى الظروف الموضوعية، والتي على أساسها استعادت الصين هونغ كونغ سنة ١٩٩٧، وماكاو سنة ١٩٩٩م.

وارث ماو

يشير التاريخ الصيني إلى أنه بعد وفاة الزعيم ماو تسي تونغ بدأ الصراع على السلطة من أجل السيطرة على الصين.

الجهة الأولى: الجناح اليساري بقيادة عصابة الأربعة، الذين كانوا يريدون مواصلة سياسة التعبئة الجماهيرية الثورية.

في المقابل: كان الجناح اليميني يعارض هذه السياسات، وبين المجموعتين استعاد اليمين بقيادة رئيسه «هوا غوه فنغ» الداعي إلى العودة إلى التخطيط المركزي على غرار النموذج السوفياتي، في حين أن الإصلاحيين اليمينيين بقيادة دنغ شياو بينغ، يريدون إصلاح الاقتصاد الصيني بالاعتماد على السياسات الموجهة نحو اقتصاد السوق وإلى التقليل من أهمية دور الأيديولوجية الماوية في تحديد السياسات الاقتصادية والسياسية. في نهاية المطاف فاز الإصلاحيون وسيطروا على الحكومة، وهزم دنغ شياو بينغ خصمه «هوا غوه فنغ» في صراعه على السلطة لكن هذه المرة بدون دماء.

كانت تركة ماو عظيمة، تاريخ ملطخ بالدماء حتى كتب مترجم سيرة ماو بالإنجليزية Sidney Rittenberg في مذكرته The Man Who Stayed behind: «كان ماو قائدًا عظيمًا في التاريخ كما أنه كان مجرمًا كبيرًا ليس لأنه لم يكن ينوي القتل، لكن في الواقع فإن همه وخياله المتوحش أدى إلى مقتل عشرات الملايين».

بل يذهب سكرتير ماو الخاص Li Rui إلى أبعد من ذلك حيث يزعم أن ماو كان رافضًا للمعاناة والوفيات الناجمة عن سياساته حيث يقول: طريقة تفكير ماو وحكمه مخيفه، فهو لا يقيم أي وزن لحياة الناس، وموت الآخرين لا يعني له شيء».

وقد يُستهجن هذا الكلام، لكن التاريخ يقول إن التحولات الاجتماعية هي زلازل كلفتها باهظة كما حدث لأوروبا بعد حرب الثلاثين عامًا ١٦١٨ إلى ١٦٤٨ حيث خسرت أوروبا ٤٠٪ سكانها، حتى أن ألمانيا كان عدد سكانها ٢٠ مليون نسمة لتصبح بعد الحرب ١٣ مليون نسمة، فكان أن فرضوا التعدد بزوجتين وأجبروا القساوسة على الزواج ممن لم يُرسّموا لحل هذه المعضلة البيولوجية.

اداء شركات الوساطة (جميع عمليات البيع والشراء) سبتمبر ٢٠١٤م

Member Activity - September 2014

Member Name	الترتيب	النسبة	الصفقات	الترتيب	النسبة	كمية التداولات	الترتيب	النسبة	قيمة التداول	شركة الوساطة
	Position	%	TRADES	Position	%	VOLUME	Position	%	VALUE	
AlJazira Capital	3	12.13%	727,878	1	20.15%	2,454,535,642.00	1	17.27%	69,629,668,819.50	الجزيرة كابيتال
Al Rajhi Capital	1	19.92%	1,195,176	2	14.35%	1,747,346,082.00	2	14.64%	59,023,873,223.35	الراجحي المالية
NCB Capital	2	12.97%	777,842	3	10.22%	1,244,970,270.00	3	10.18%	41,062,295,923.15	الأهلي كابيتال
Samba Capital	4	11.56%	693,500	4	9.57%	1,166,112,140.00	4	9.56%	38,565,184,653.25	سامبا كابيتال
HSBC Saudi Arabia Limited	7	7.06%	423,654	5	8.81%	1,073,344,211.00	5	9.17%	36,994,207,435.65	إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة
Saudi Fransi Capital	6	7.63%	457,971	6	6.84%	833,582,173.00	6	7.18%	28,962,389,300.40	السعودي الفرنسي كابيتال
Riyad Capital	5	7.89%	473,151	8	5.25%	639,464,521.00	7	5.69%	22,936,782,585.80	الرياض المالية
AlIstithmar Capital	10	3.34%	200,090	7	5.73%	698,291,423.00	8	5.67%	22,848,540,527.40	الإستثمار كابيتال
ANB Invest	8	4.73%	283,752	9	4.52%	550,629,717.00	9	4.93%	19,863,814,275.35	العربي للإستثمار
Derayah Financial	9	3.55%	213,054	10	3.18%	387,882,442.00	10	3.51%	14,159,696,971.55	دراية المالية
Saudi Hollandi Capital	12	1.64%	98,659	11	2.01%	244,772,735.00	11	2.31%	9,302,360,551.30	السعودي الهولندي المالية
Al Bilad Investment Company	11	1.72%	103,447	13	1.78%	217,349,070.00	12	1.88%	7,592,907,074.90	البلاد للإستثمار
Falcom Investment Company	13	1.52%	91,015	12	1.84%	223,895,195.00	13	1.85%	7,465,515,842.15	فالكم للخدمات المالية
Alinma Investment Company	14	1.09%	65,218	14	0.97%	118,304,072.00	14	1.08%	4,355,469,009.70	الإنماء للاستثمار
Aloula Geojit	15	0.80%	47,752	15	0.85%	103,731,921.00	15	0.92%	3,725,929,237.55	الاولى جوجيت للوساطة المالية
Al Nefaie Investment Group	16	0.54%	32,183	17	0.63%	76,414,365.00	16	0.66%	2,672,034,184.30	مجموعة النفيعي للإستثمار
EFG_Hermes KSA	17	0.24%	14,669	19	0.42%	50,961,104.00	17	0.50%	2,034,178,778.65	المجموعة المالية هيرميس السعودية
Al-Khair Capital Saudi Arabia	23	0.16%	9,751	16	0.85%	103,359,778.00	18	0.43%	1,726,718,862.50	الخير كابيتال السعوديه
Muscat Capital	19	0.18%	10,880	18	0.42%	51,377,061.00	19	0.38%	1,517,617,330.00	مسقط المالية
Jadwa Investment	21	0.18%	10,504	21	0.23%	27,922,873.00	20	0.35%	1,403,631,803.85	جدوى للاستثمار
Merrill Lynch Kingdom of Saudi Arabia	22	0.17%	10,019	23	0.21%	25,720,753.00	21	0.32%	1,293,443,241.10	ميريل لينش المملكة العربية السعودية
Middle East Financial Investment Company	20	0.18%	10,529	20	0.31%	38,106,809.00	22	0.30%	1,195,217,758.65	الشرق الأوسط للاستثمار المالي
Morgan Stanley Saudi Arabia	25	0.14%	8,523	26	0.14%	16,503,475.00	23	0.26%	1,056,625,561.85	مورغان ستانلي السعودية
Arbah Capital	24	0.16%	9,547	24	0.18%	21,944,629.00	24	0.25%	1,021,574,438.50	أرباح المالية
Osool Capital	18	0.22%	12,913	22	0.21%	25,783,897.00	25	0.25%	993,296,896.75	أصول المالية
Audi Capital	26	0.12%	6,959	25	0.18%	21,932,634.00	26	0.23%	944,192,330.70	عودة العربية السعودية
Credit Suisse Saudi Arabia	27	0.08%	4,825	28	0.05%	5,590,224.00	27	0.10%	411,361,171.45	كريديت سويس العربية السعودية
Deutsche Securities Saudi Arabia	28	0.06%	3,423	27	0.05%	6,294,493.00	28	0.09%	346,037,850.70	دويتشه للأوراق المالية
Emirates NBD Capital KSA	29	0.03%	1,645	29	0.03%	3,293,420.00	29	0.04%	166,023,777.00	الإمارات دبي الوطني كابيتال السعودية المحدودة
The Investor for Securities	30	0.00%	291	30	0.00%	387,399.00	30	0.01%	20,798,477.40	المستثمر للأوراق المالية
			5,998,820			12,179,804,528.00			403,291,387,894.40	المجموع

اداء شركات الوساطة (جميع عمليات البيع والشراء عن طريق الانترنت) سبتمبر ٢٠١٤م										
Internet Activity -September 2014										
Company Name	الترتيب	النسبة	الصفقات	الترتيب	النسبة	كمية التداولات	الترتيب	النسبة	قيمة التداول	شركة الوساطة
	Trades Rank	**Internet Trades Ratio**	**Internet Trades**	**Volume Rank**	**Internet Volume Ratio**	**Internet Volume**	**Value Rank**	**Internet Value Ratio**	**Internet Value**	
AlJazira Capital	3	13.80%	642,132	1	25.71%	2,226,149,056	1	22.08%	62,293,729,811.65	الجزيرة كابيتال
Al Rajhi Capital	1	18.60%	865,317	2	13.25%	1,147,699,360	2	13.55%	38,219,109,969.30	الراجحي المالية
NCB Capital	2	14.75%	686,442	3	10.48%	907,677,616	3	10.60%	29,892,987,027.60	الأهلي كابيتال
Samba Capital	4	13.10%	609,451	4	9.88%	855,738,255	4	10.59%	29,872,687,910.40	سامبا كابيتال
HSBC Saudi Arabia Limited	7	6.39%	297,143	5	8.02%	694,523,304	5	8.60%	24,247,320,780.75	إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة
Saudi Fransi Capital	5	8.28%	385,404	6	7.34%	635,721,844	6	7.93%	22,357,409,251.00	السعودي الفرنسي كابيتال
Riyad Capital	6	7.21%	335,326	7	4.44%	384,440,627	7	4.99%	14,076,926,670.70	الرياض المالية
Derayah Financial	8	4.24%	197,537	8	4.11%	355,586,841	8	4.60%	12,978,354,382.50	دراية المالية
ANB Invest	9	3.30%	153,696	10	3.35%	290,505,068	9	3.71%	10,457,920,160.05	العربي للإستثمار
AlIstithmar Capital	10	2.40%	111,556	9	3.62%	313,093,600	10	3.62%	10,222,221,321.20	الإستثمار كابيتال
Falcom Investment Company	11	1.84%	85,762	11	2.46%	212,698,571	11	2.47%	6,970,628,745.10	فالكم للخدمات المالية
Al Bilad Investment Company	12	1.65%	76,982	12	1.32%	114,061,282	12	1.45%	4,087,746,166.35	البلاد للإستثمار
Aloula Geojit	14	1.00%	46,562	13	1.14%	98,583,385	13	1.28%	3,602,156,188.00	الاولى جوجيت للوساطة المالية
Saudi Hollandi Capital	15	0.93%	43,077	14	1.05%	90,887,444	14	1.17%	3,290,668,349.75	السعودي الهولندي المالية
Al Nefaie Investment Group	16	0.62%	28,903	17	0.78%	67,710,541	15	0.85%	2,394,992,434.90	مجموعة النفيعي للإستثمار
Alinma Investment Company	13	1.02%	47,482	16	0.89%	76,968,829	16	0.84%	2,373,729,203.65	الإنماء للاستثمار
Al-Khair Capital Saudi Arabia	20	0.16%	7,382	15	1.03%	89,079,940	17	0.49%	1,370,687,811.25	الخير كابيتال السعوديه
Muscat Capital	18	0.20%	9,517	18	0.56%	48,171,472	18	0.48%	1,360,678,914.70	مسقط المالية
Osool Capital	17	0.26%	11,886	19	0.27%	23,621,856	19	0.32%	893,688,353.65	أصول المالية
Arbah Capital	19	0.16%	7,641	20	0.22%	18,965,207	20	0.29%	817,193,746.10	أرباح المالية
Middle East Financial Investment Company	21	0.04%	1,873	21	0.03%	2,966,737	21	0.04%	109,252,468.05	الشرق الأوسط للاستثمار المالي
Jadwa Investment	22	0.02%	734	22	0.02%	1,489,348	22	0.02%	63,739,569.75	جدوى للاستثمار
Emirates NBD Capital KSA	23	0.01%	691	24	0.01%	1,089,166	23	0.02%	60,588,488.65	الإمارات دبي الوطني كابيتال السعودية المحدودة
EFG_Hermes KSA	24	0.01%	651	23	0.01%	1,247,839	24	0.02%	47,436,275.80	المجموعة المالية هيرميس السعودية
The Investor for Securities	25	0.01%	272	25	0.00%	375,968	25	0.01%	20,248,752.85	المستثمر للأوراق المالية
Deutsche Securities Saudi Arabia	26	0.00%	0	26	0.00%	0	26	0.00%	0.00	دويتشه للأوراق المالية
Credit Suisse Saudi Arabia	26	0.00%	0	26	0.00%	0	26	0.00%	0.00	كريديت سويس العربية السعودية
Audi Capital	26	0.00%	0	26	0.00%	0	26	0.00%	0.00	عودة العربية السعودية
Morgan Stanley Saudi Arabia	26	0.00%	0	26	0.00%	0	26	0.00%	0.00	مورغان ستانلي السعودية
Merrill Lynch Kingdom of Saudi Arabia	26	0.00%	0	26	0.00%	0	26	0.00%	0.00	ميريل لينش المملكة العربية السعودية
			4,653,419			8,659,053,156			282,082,102,753.70	

برعاية
سامباتداول
sambatadawul
sambacapital سامباكابيتال

إحصائيات التداول (تصنيف الجنسية و نوع المستثمر) - سبتمبر ٢٠١٤

بلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤م ٢٠١,٦ مليار ريال، بانخفاض قدره ٣,٢٪ عن تداولات شهر أغسطس من العام ٢٠١٤

- **نوع المستثمر**

بلغت قيمة عمليات شراء «الأفراد» ١٨٢,٧٩ مليار ريال سعودي (٩٠,٦٥٪)، فيما بلغت قيمة عمليات البيع ١٨٤,٤٨ مليار ريال سعودي (٩١,٤٩٪)

بلغت قيمة عمليات شراء «المؤسسات» ١٧,١٥ مليار ريال سعودي (٨,٥١٪)، فيما بلغت قيمة عمليات البيع ١٥,١٨ مليار ريال سعودي (٧,٥٣٪)

بلغت قيمة عمليات شراء «الأجانب – إتفاقيات مبادلة» ١,٧٠ مليار ريال سعودي (٠,٨٤٪)، فيما بلغت قيمة عمليات البيع ١,٩٨ مليار ريال سعودي (٠,٩٨٪)

- **الجنسية**

بلغت قيمة عمليات شراء «المستثمر السعودي» ١٩٤,٥٧ مليار ريال سعودي (٩٦,٤٩٪)، فيما بلغت قيمة عمليات البيع ١٩٣,٧٢ مليار ريال سعودي (٩٦,٠٧٪)

بلغت قيمة عمليات شراء «المستثمر الخليجي» ٢,٣٤ مليار ريال سعودي (١,١٦٪)، فيما بلغت قيمة عمليات البيع ٢,٧٨ مليار ريال سعودي (١,٣٨٪)

بلغت قيمة عمليات شراء «المستثمر الأجنبي – المقيم وإتفاقيات المبادلة» ٤,٧٤ مليار ريال سعودي (٢,٣٥٪)، فيما بلغت قيمة عمليات البيع ٥,١٥ مليار ريال سعودي (٢,٥٥٪).

إحصائيات التداول حسب تصنيف الجنسية و نوع المستثمر سبتمبر ٢٠١٤.

قيمة الأسهم المتداولة (٪) – الجنسية

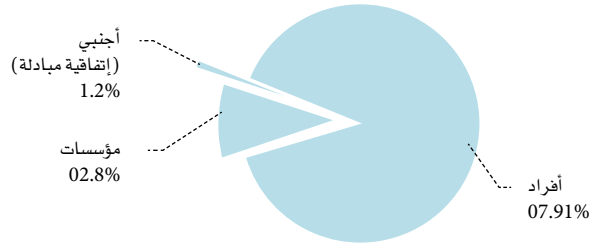

قيمة الأسهم المتداولة (٪) – نوع المستثمر

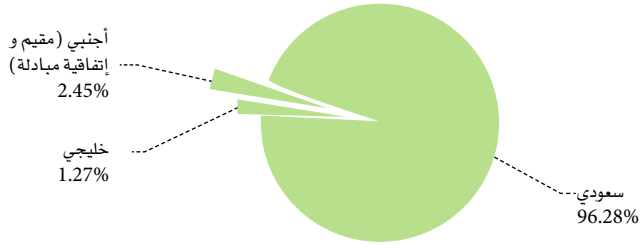

	الجنسية	نوع المستثمر	قيمة الأسهم	%	كمية الأسهم	عدد الصفقات
شراء	سعودي	أفراد	179,407,795,586	88.97%	5,588,337,471	2,734,728
		مؤسسات	15,164,134,842	7.52%	325,992,468	149,380
	خليجي	أفراد	347,653,141	0.17%	9,197,868	5,903
		مؤسسات	1,988,575,351	0.99%	45,314,714	16,152
	أجنبي (مقيم)	أفراد	3,039,386,990	1.51%	90,657,108	78,062
	أجنبي (إتفاقية مبادلة)		1,698,148,038	0.84%	30,402,635	15,185
	إجمالي الشراء		201,645,693,947.20	100.00%	6,089,902,264	2,999,410
بيع	سعودي	أفراد	180,978,337,792	89.75%	5,601,982,415	2,805,405
		مؤسسات	12,738,160,964	6.32%	302,244,651	76,679
	خليجي	أفراد	339,104,879	0.17%	9,158,395	5,483
		مؤسسات	2,444,859,619	1.21%	52,936,817	20,778
	أجنبي (مقيم)	أفراد	3,161,349,147	1.57%	91,448,955	74,278
	أجنبي (إتفاقية مبادلة)		1,983,881,547	0.98%	32,131,031	16,787
	إجمالي البيع		201,645,693,947.20	100.00%	6,089,902,264	2,999,410

Sponsored by:
سامباتداول
sambatadawul
sambacapital سامباكابيتال

القيمة المتداولة للأسهم تبلغ ١,٦٥٥,٩٢ مليار ريال

٢٧,٢٢ مليون صفقة تم تنفيذها خلال التسعة أشهر الأولى ٢٠١٤ م

في نهاية التسعة أشهر الأولى ٢٠١٤ م أغلق المؤشر العام للسوق المالية السعودية (تداول) عند مستوى ١٠،٨٥٤,٧٩ نقطة مرتفعاً ٢،٨٨٩,٨٨ نقطة (٣٦,٢٨٪) مقارنة بإغلاق نفس الفترة من العام السابق.

وبالنسبة لأداء المؤشر من بداية العام حتى تاريخه فقد حقق عائداً ايجابياً قدره ٢،٣١٩,١٩ نقطة (٢٧,١٧٪)، وقد كانت أعلى نقطة إغلاق للمؤشر خلال الفترة ١١،١٤٩,٣٦ في يوم ٢٠١٤/٠٩/٠٩ م.

بلغت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية التسعة أشهر الأولى ٢٠١٤ م ٢،٢١٣,٤١ مليار ريال أي ما يعادل ٥٩٠,٢٤ مليار دولار أمريكي، مسجلة إرتفاعاً بلغت نسبته٣٩,٥٨ ٪ عن نهاية التسعة أشهر الأولى من العام السابق.

بلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال التسعة أشهر الأولى ٢٠١٤ م ١،٦٥٥,٩٢ مليار ريال أي ما يعادل ٤٤١,٥٨ مليار دولار أمريكي وذلك بإرتفاع بلغت نسبته ٥٤,٠٢٪ عن نفس الفترة من العام السابق.

وبلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال التسعة أشهر الأولى ٢٠١٤ م ٥٤,٣٣ مليار سهم مقابل ٤٢,٢٧ مليار سهم تم تداولها خلال التسعة أشهر الأولى من العام السابق، وذلك بإرتفاع بلغت نسبته ٢٨,٥٤٪.

أما إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال التسعة أشهر الأولى ٢٠١٤ م فقد بلغ ٢٧,٢٢ مليون صفقة مقابل ٢٣,٧٦ مليون صفقة تم تنفيذها خلال التسعة أشهر الأولى من العام السابق ، وذلك بإرتفاع بلغت نسبته ١٤,٥٤٪.

- معدلة لجميع إجراءات الشركات خلال الفترة.

بلغ عدد أيام التداول خلال التسعة أشهر الأولى ٢٠١٤، ١٨٩ يوماً مقابل ١٨٧ يوماً خلال نفس الفترة من العام السابق.

الشركات الجديدة المدرجة خلال التسعة أشهر الأولى ٢٠١٤ م

تم في يوم الأحد الموافق ٢٠١٤/٠٢/١٦ م إدراج الشركة السعودية للتسويق برأسمال مقداره ٢٥٠ مليون ريال مقسم إلى ٢٥ مليون سهم حيث تم طرح ٧,٥٠ مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة ٣٦ ريالات للسهم الواحد.

تم في يوم الخميس الموافق ٢٠١٤/٠٦/١٢ م إدراج شركة أسمنت أم القرى برأسمال مقداره ٥٥٠ مليون ريال مقسم إلى ٥٥ مليون سهم حيث تم طرح ٢٧,٥٠ مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة ١٠ ريالات للسهم الواحد.

تم في يوم الخميس الموافق ٢٠١٤/٠٦/٢٦ م إدراج شركة مجموعة عبدالمحسن الحكير للسياحة والتنمية برأسمال مقداره ٥٥٠ مليون ريال مقسم إلى ٥٥ مليون سهم حيث تم طرح ١٦,٥٠ مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة ٥٠ ريالاً للسهم الواحد.

تم في يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٤/٠٧/١٥ م إدراج شركة الحمادي للتنمية والاستثمار برأسمال مقداره ٧٥٠ مليون ريال مقسم إلى ٧٥ مليون سهم حيث تم طرح ٢٢,٥٠ مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة ٢٨ ريالاً للسهم الواحد.

الاكتتابات الأولية

الشركة السعودية للتسويق

رأسمال الشركة: ٢٥٠ مليون ريال مقسم إلى ٢٥ مليون سهم.

أسهم الاكتتاب: ٧,٥٠ مليون سهم تمثل ٣٠ ٪ من أسهم الشركة.

سعر الطرح: ٣٦ ريالاً للسهم الواحد.

فترة الاكتتاب: من ٢٠١٤/٠١/٢٢م إلى٢٠١٤/٠١/٢٨ م.

شركة اسمنت ام القرى

رأسمال الشركة: ٥٥٠ مليون ريال مقسم إلى ٥٥ مليون سهم.

أسهم الاكتتاب: ٢٧,٥٠ مليون سهم تمثل ٥٠٪ من أسهم الشركة.

سعر الطرح: ١٠ ريالات للسهم الواحد.

فترة الاكتتاب: من ٢٠١٤/٠٤/٢٩م إلى٢٠١٤/٠٥/٠٥ م.

شركة مجموعة عبدالمحسن الحكير للسياحة والتنمية

رأسمال الشركة: ٥٥٠ مليون ريال مقسم إلى ٥٥ مليون سهم.

أسهم الاكتتاب: ١٦,٥ مليون سهم تمثل ٣٠٪ من أسهم الشركة.

سعر الطرح: ٥٠ريالات للسهم الواحد.

فترة الاكتتاب: من ٢٠١٤/٠٥/٢٨م إلى٢٠١٤/٠٦/٠٣ م.

شركة الحمادي للتنمية والاستثمار

رأسمال الشركة: ٧٥٠ مليون ريال مقسم إلى ٧٥ مليون سهم.

أسهم الاكتتاب: ٢٢,٥٠ مليون سهم تمثل ٣٠٪ من أسهم الشركة.

سعر الطرح: ٢٨ريالاً للسهم الواحد.

فترة الاكتتاب: من ٢٠١٤/٠٦/١١م إلى٢٠١٤/٠٦/١٧م.

تعليق تداول أسهم

أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراراً بتعليق تداول سهم الشركة السعودية الهندية للتأمين التعاوني (وفا للتأمين) في السوق المالية السعودية (تداول) وذلك ابتداءً من يوم الأربعاء ٢٠١٤/٠١/٢٢ م .

أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراراً بتعليق تداول شركة وقاية للتأمين و إعادة التأمين التكافلي في السوق المالية السعودية (تداول) وذلك ابتداءً من يوم الأربعاء ٢٠١٤/٠٢/٢٦م.

أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراراً بتعليق تداول شركة وقاية للتأمين و إعادة التأمين التكافلي في السوق المالية السعودية (تداول) وذلك ابتداءً من يوم الأربعاء ٢٠١٤/٠٦/٠٤م.

أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراراً بتعليق تداول شركة اتحاد عذيب للاتصالات في السوق المالية السعودية (تداول) وذلك ابتداءً من يوم الخميس ٢٠١٤/٠٦/٠٥م.

أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراراً بتعليق تداول شركة سند للتأمين و إعادة التأمين التعاوني في السوق المالية السعودية (تداول) وذلك ابتداءً من يوم الاحد ٢٠١٤/٠٩/٠٧م.

إجراءات الشركات

رفعت شركة الدريس للخدمات البترولية والنقليات رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل ٣ أسهم، ليصبح عدد أسهمها المصدرة ٤٠ مليون سهم وذلك بتاريخ ٢٠١٤/٠٣/٠٥ م.

رفع البنك العربي الوطني رأسماله وذلك بمنح ثلاثة اسهم مجانية لكل ١٧ أسهم، ليصبح عدد أسهمها المصدرة ١،٠٠٠ مليون سهم وذلك بتاريخ ٢٠١٤/٠٣/١٧ م.

رفع البنك السعودي الهولندي رأسماله وذلك بمنح سهم مجاني لكل ٥ أسهم ، ليصبح عدد أسهمه المصدرة ٤٧٦,٢٨ مليون سهم وذلك بتاريخ ٢٠١٤/٠٣/١٨ م.

رفعت الشركة الوطنية للتنمية الزراعية (نادك) رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل ٦ أسهم، ليصبح عدد أسهمها المصدرة ٧٠ مليون سهم وذلك بتاريخ ٢٠١٤/٠٣/١٩ م.

رفعت مجموعة سامبا المالية رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل ٣ أسهم ، ليصبح عدد أسهمها المصدرة ١،٢٠٠مليون سهم وذلك بتاريخ ٢٠١٤/٠٣/٢٠ م.

رفعت مجموعة الطيار للسفر القابضة رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل ٤ أسهم، ليصبح عدد أسهمها المصدرة ١٥٠ مليون سهم وذلك بتاريخ ٢٠١٤/٠٣/٢٠ م.

رفعت شركة الجوف الزراعية رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل ٥ أسهم، ليصبح عدد أسهمها المصدرة ٣٠ مليون سهم وذلك بتاريخ ٢٠١٤/٠٣/٢٤ م.

رفعت شركة الأسمنت العربية رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل ٤ أسهم، ليصبح عدد أسهمها المصدرة ١٠٠ مليون سهم وذلك بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/٠١ م.

رفع البنك السعودي للاستثمار رأسماله وذلك بمنح سهم مجاني لكل ١١ أسهم، ليصبح عدد أسهمه المصدرة ٦٠٠ مليون سهم وذلك بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/٠١ م.

رفعت شركة أسواق عبدالله العثيم رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل سهم، ليصبح عدد أسهمها المصدرة ٤٥ مليون سهم وذلك بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/٠٦ م.

رفعت شركة إتحاد مصانع الأسلاك رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل ٨ أسهم ، ليصبح عدد أسهمها المصدرة ٤٣,٨٧٥مليون سهم وذلك بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/٠٦ م.

رفعت شركة الرياض للتعمير رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل ٣ أسهم، ليصبح عدد أسهمه المصدرة ١٣٣,٣٣ مليون سهم وذلك بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/١٤ م.

رفع مصرف الراجحي رأسماله وذلك بمنح سهم مجاني لكل ١٢ أسهم، ليصبح عدد أسهمه المصدرة ١،٦٢٥مليون سهم وذلك بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/١٤م.

رفعت شركة الخليج للتدريب و التعليم رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل ٦ أسهم، ليصبح عدد أسهمها المصدرة ٣٥ مليون سهم وذلك بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/١٥ م.

رفع البنك السعودي الفرنسي رأسماله وذلك بمنح سهم مجاني لكل ٣ أسهم، ليصبح عدد أسهمها المصدرة ١،٢٠٥ مليون سهم وذلك بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/١٦ م.

رفعت الشركة المتحدة الدولية للمواصلات رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل ٣ أسهم، ليصبح عدد أسهمها المصدرة ٤٠,٦٦٧ مليون سهم وذلك بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/١٧ م.

رفعت الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية رأسمالها وذلك بمنح ٩ سهم مجاني لكل ١٧ سهم، ليصبح عدد أسهمها المصدرة ١٢٠ مليون سهم وذلك بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/١٧ م.

رفعت شركة البحر الأحمر لخدمات الإسكان رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل ٢ أسهم، ليصبح عدد أسهمها المصدرة ٦٠ مليون سهم وذلك بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/٢٤ م.

رفعت الشركة السعودية لصناعة الورق رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل ٥ أسهم، ليصبح عدد أسهمها المصدرة ٤٥ مليون سهم وذلك بتاريخ ٢٠١٤/٠٥/٠٤ م.

رفع بنك الجزيرة رأسماله وذلك بمنح سهم مجاني لكل ٣ أسهم، ليصبح عدد أسهمه المصدرة ٤٠٠ مليون سهم وذلك بتاريخ ٢٠١٤/٠٥/٢٠ م.

رفع بنك الرياض رأسماله وذلك بمنح سهم مجاني لكل سهم ، ليصبح عدد أسهمه المصدرة ٣،٠٠٠ مليون سهم وذلك بتاريخ ٢٠١٤/٠٥/٢٦ م.

رفعت الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري رأسمالها من ٣،١٥٠ مليون ريال سعودي إلى ٣،٩٣٧,٥٠ مليون ريال وذلك عن طريق اصدار ٧٨،٧٥٠،٠٠٠ سهم جديد ودمج كامل اصول وعمليات شركة فيلا مع البحري وذلك في يوم الاحد ٢٠١٤/٠٦/٢٢.

رفعت الشركة الأهلية للتأمين التعاوني رأسمالها وذلك عن طريق طرح ٢٢ مليون سهماً جديداً "حقوق أولوية" بسعر ١٠ ريالات للسهم الواحد ليصبح عدد أسهمها المصدرة ٣٢ مليون سهم وذلك بتاريخ ٢٠١٤/٠٧/٠١ م.

رفعت شركة هرفي للخدمات الغذائية رأسمالها وذلك بمنح سهمين مجانية لكل ٥ أسهم، ليصبح عدد أسهمها المصدرة ٤٦,٢٠ مليون سهم وذلك بتاريخ ٢٠١٤/٠٧/٠٦ م.

رفعت شركة فواز عبدالعزيز الحكير وشركاه رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل سهم ، ليصبح عدد أسهمها المصدرة ٢١٠ مليون سهم وذلك بتاريخ ٢٠١٤/٠٧/١٤.

رفع تعليق تداول سهم

أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراراً برفع تعليق تداول أسهم الشركة السعودية الهندية للتأمين التعاوني، إبتداءً من يوم الاثنين ٢٠١٤/٠٢/١٠ م.

أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراراً برفع تعليق تداول أسهم شركة وقاية للتأمين و إعادة التأمين التكافلي، إبتداءً من يوم الاربعاء ٢٠١٤/٠٤/٠٩ م.

أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراراً برفع تعليق تداول أسهم شركة اتحاد عذيب للاتصالات ، إبتداءً من يوم الاحد ٢٠١٤/٠٦/٠٨ م.

صيانة مؤشرات تداول الربع الأول ٢٠١٤ م

تم إضافة أسهم الشركات والصكوك التالية إلى مؤشرات السوق (تداول) وذلك حسب سعر إقفال الأسهم والصكوك ليوم الخميس الموافق ٢٠١٤/٠٣/٢٧ م:

شركة بوان

الشركة السعودية للتسويق

صكوك كهرباء السعودية ٤.

واستبعاد أسهم شركة وقاية للتأمين و إعادة التأمين التكافلي من حساب المؤشر العام ومؤشر قطاع التأمين وذلك حسب سعر إقفال السهم قبل تعليقه من التداول.

صيانة مؤشرات تداول
الربع الثاني ٢٠١٤ م

تم استبعاد صكوك الشركة السعودية للكهرباء ٢ من مؤشر تداول لسوق الصكوك والسندات وذلك حسب سعر إقفال الصكوك قبل تعليقه من التداول .

إلغاء إدراج صكوك

تم الغاء ادراج صكوك الشركة السعودية للكهرباء (الإصدار الثاني) وذلك يوم الأحد الموافق ٢٠١٤/٠٧/٠٦ م.

صيانة مؤشرات تداول
الربع الثالث ٢٠١٤ م

تم إضافة أسهم الشركات التالية إلى مؤشرات السوق (تداول) وذلك حسب سعر إقفال الأسهم ليوم الخميس الموافق ٢٠١٤/٠٩/٢٥ م:

شركة أسمنت ام القرى.

شركة مجموعة عبدالمحسن الحكير للسياحة والتنمية .

شركة الحمادي للتنمية والاستثمار.

واستبعاد أسهم شركة سند للتأمين و إعادة التأمين التعاوني من حساب المؤشر العام ومؤشر قطاع التأمين وذلك حسب سعر إقفال السهم قبل تعليقه من التداول.

مقارنة معلومات التداول التسعة أشهر الأولى ٢٠١٤ م مع التسعة أشهر الأولى ٢٠١٣ م

Comparing Trading Statistics 1st Nine Months 2014 with 1st Nine Months 2013

Trading Information	نسبة التغير	التسعة أشهر الأولى ٢٠١٣	التسعة أشهر الأولى ٢٠١٤	Sep. سبتمبر	Aug. أغسطس	July يوليو	النصف الأول ٢٠١٤	معلومات التداول
	Change %	1st Nine Months 2013	1st Nine Months 2014	2014	2014	2014	1st Half 2014	
Transactions	14.54%	23,763,456	27,218,546	2,999,410	3,298,837	2,411,876	18,508,423	عدد الصفقات المنفذه
Shares Traded	28.54%	42,269,850,157	54,332,557,918	6,089,902,264	6,010,519,187	3,530,962,102	38,701,174,365	عدد الأسهم المتداولة
Value Traded (SAR)	54.02%	1,075,116,773,348	1,655,916,897,856	201,645,693,947	208,389,621,005	122,638,852,300	1,123,242,730,604	قيمة الأسهم المتداولة (ريال)
Number of Trading Days	-	187	189	21	21	18	129	عدد أيام التداول
Daily Average of Transactions	13.33%	127,077	144,013	142,829	157,087	133,993	143,476	المتوسط اليومي لعدد الصفقات المنفذه
Daily Average of Shares Traded	27.18%	226,041,979	287,473,851	289,995,346	286,215,199	196,164,561	300,009,104	المتوسط اليومي للأسهم المتداولة
Daily Average of Value (SAR)	52.39%	5,749,287,558	8,761,465,068	9,602,175,902	9,923,315,286	6,813,269,572	8,707,307,989	المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (ريال)
Market Capitalization (SAR biln)	39.58%	1,585.81	2,213.41	2,213.41	2,258.42	2,100.25	1,945.15	القيمه السوقيه للأسهم المصدره (مليار ريال)
All Share Index (TASI)	36.28%	7,964.91	10,854.79	10,854.79	11,112.12	10,214.73	9,513.02	المؤشر العام (نقطة)

أداء مؤشرات القطاعات

Performance of Sectoral Indices

Sectoral Indices	للعام حتي تاريخه	نسبة التغير	أغسطس - ٢٠١٤ م	سبتمبر - ٢٠١٤ م	مؤشرات القطاعات
	YTD	Change %	August - 2014	September - 2014	
Banks & Financial Services	28.06%	-5.50%	24,211.70	22,879.41	المصارف والخدمات المالية
Petrochemical Industries	17.09%	-1.97%	9,012.44	8,834.79	الصناعات البتروكيماوية
Cement	20.23%	-0.55%	8,490.38	8,443.47	الأسمنت
Retail	50.99%	0.54%	17,568.31	17,663.53	التجزئة
Energy & Utilities	19.87%	-1.54%	6,524.43	6,423.71	الطاقة والمرافق الخدمية
Agriculture & Food Indust.	38.84%	-1.21%	12,920.13	12,764.19	الزراعة والصناعات الغذائية
Telecom. & Information Tech.	15.12%	-1.58%	3,108.04	3,058.88	الإتصالات وتقنية المعلومات
Insurance	37.86%	9.37%	1,521.57	1,664.19	التأمين
Multi-Investment	18.56%	-0.52%	5,185.31	5,158.09	شركات الاستثمار المتعدد
Industrial Investment	26.75%	-1.95%	9,163.70	8,984.75	الاستثمار الصناعي
Building & Construction	37.02%	-1.38%	4,867.13	4,799.80	التشييد والبناء
Real Estate Development	47.78%	-3.43%	7,288.30	7,038.48	التطوير العقاري
Transport	39.85%	-3.29%	9,366.26	9,057.85	النقل
Media & Publishing	-1.79%	-1.67%	2,732.53	2,686.80	الاعلام والنشر
Hotel & Tourism	54.61%	10.58%	22,613.31	25,005.63	الفنادق والسياحة

تداول الأسهم حسب القطاعات - التسعة أشهر الأولى ٢٠١٤ م

Sectoral Activities - 1st Nine Months 2014

Sector	النسبة الى الإجمالى	قيمه الأسهم المتداولة	النسبه الى الإجمالى	الأسهم المتداولة	النسبه الى الإجمالى	الصفقات المنفذة	القطاعات
	%To Market	Value Traded (SAR)	% To Market	Shares Traded	% To Market	Transactions	
Banks & F. Services	11.13%	184,258,451,066.69	12.82%	6,967,704,036	6.61%	1,798,426	المصارف والخدمات المالية
Petrochemical Indust.	15.82%	261,955,204,526.10	15.93%	8,655,859,702	9.72%	2,646,670	الصناعات البتروكيماوية
Cement	3.87%	64,136,200,590.50	3.43%	1,864,036,686	5.12%	1,394,759	الأسمنت
Retail	6.54%	108,230,181,585.70	3.12%	1,692,844,394	8.27%	2,251,385	التجزئة
Energy & Utilities	0.82%	13,595,495,015.90	1.51%	818,059,716	0.58%	158,626	الطاقة والمرافق الخدمية
Agri. & Food Indust.	8.85%	146,562,508,248.65	6.10%	3,314,126,614	10.51%	2,861,119	الزراعة والصناعات الغذائية
Telecom. & Info. Tech.	6.50%	107,573,689,421.20	11.52%	6,261,562,555	4.43%	1,205,232	الإتصالات وتقنية المعلومات
Insurance	13.99%	231,634,228,955.90	11.09%	6,023,605,500	22.57%	6,142,719	التأمين
Multi-Investment	3.12%	51,638,321,187.25	3.41%	1,852,821,922	3.43%	932,284	شركات الاستثمار المتعدد
Industrial Investment	7.89%	130,650,880,160.80	5.44%	2,957,107,477	7.73%	2,105,053	الاستثمار الصناعي
Building & Construction	5.80%	95,981,046,387.65	5.52%	2,999,469,048	6.97%	1,898,027	التشييد والبناء
Real Estate Development	10.06%	166,513,142,822.90	16.81%	9,133,757,434	7.07%	1,925,394	التطوير العقاري
Transport	2.29%	37,865,651,999.95	1.77%	963,466,337	2.40%	653,322	النقل
Media & Publishing	0.99%	16,402,743,040.10	0.58%	316,845,317	1.51%	411,918	الاعلام والنشر
Hotel & Tourism	2.35%	38,919,152,846.55	0.94%	511,291,180	3.06%	833,612	الفنادق والسياحة
Total	100.00%	1,655,916,897,855.84	100.00%	54,332,557,918	100.00%	27,218,546	الإجمالي

Sponsored by:
سامباتداول
sambatadawul
sambacapital سامباكابيتال

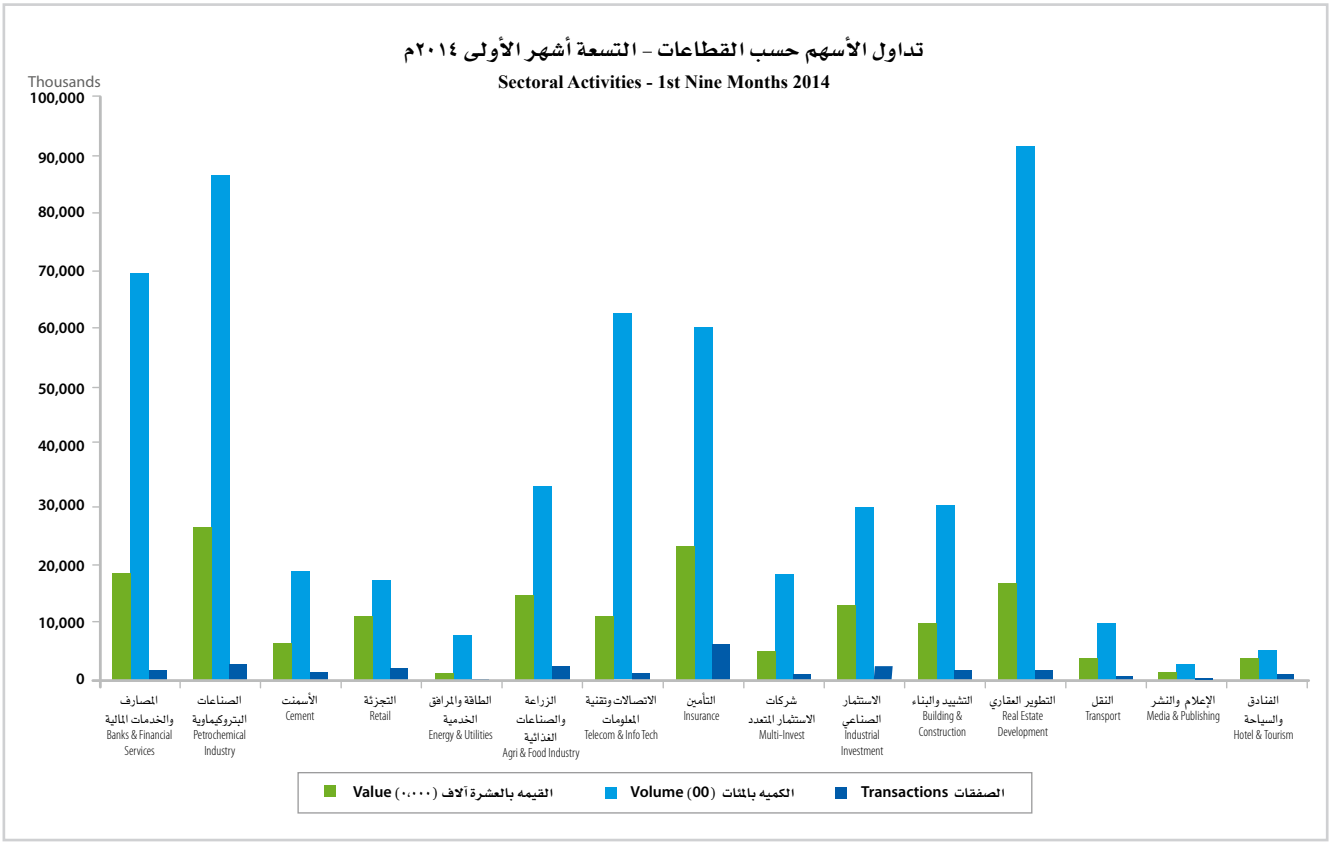

الشركات الخمس الأكثر نشاطا - التسعة أشهر الاولى ٢٠١٤ م

Top Five Active Stocks - 1st Nine Months 2014

By number of transactions — من حيث عدد الصفقات

Company	نسبة الشركة من اجمالي السوق % To Market	نسبة الشركة من القطاع % To Sector	عدد الصفقات Transactions	الشركة
Alinma	3.69%	55.90%	1,005,291.00	الإنماء
Dar Al Arkan	2.51%	35.46%	682,713.00	دار الأركان
SABIC	2.32%	23.88%	632,117.00	سابك
UACC	2.24%	43.75%	610,152.00	اسمنت ام القرى
WAFRAH	2.20%	20.90%	597,885.00	وفرة

By number of shares traded — من حيث عدد الأسهم المتداولة

Company	نسبة الشركة من اجمالي السوق % To Market	نسبة الشركة من القطاع % To Sector	الاسهم المتداولة Shares Traded	الشركة
Dar Al Arkan	11.00%	65.44%	5,976,695,159.00	دار الأركان
Alinma	8.94%	69.72%	4,857,802,528.00	الإنماء
ZAIN KSA	7.28%	63.18%	3,955,787,520.00	زين السعودية
Saudi Kayan	6.59%	41.36%	3,579,642,283.00	كيان السعودية
Atheeb Telecom	3.34%	28.96%	1,813,253,873.00	عذيب للاتصالات

By value of shares traded — من حيث قيمة الأسهم المتداولة

Company	نسبة الشركة من اجمالي السوق %To Market	نسبة الشركة من القطاع %To Sector	قيمة الاسهم المتداولة Value Traded -SAR	الشركه
Alinma	5.67%	50.92%	93,823,503,218.89	الإنماء
SABIC	5.26%	33.27%	87,164,056,831.50	سابك
Dar Al Arkan	4.65%	46.24%	76,998,628,243.30	دار الأركان
Saudi Kayan	3.51%	22.18%	58,109,975,811.30	كيان السعودية
Al Rajhi	2.66%	23.89%	44,021,140,715.00	الراجحي

Market Activity - September 2014				تداول الأسهم - سبتمبر ٢٠١٤ م
Banks & Financial Services	قيمة الاسهم المتداوله	الاسهم المتداوله	الصفقات المنفذه	المصارف والخدمات المالية
	Value Traded	Volume Traded	Transactions	
Riyad	730,998,567.65	33,468,957.00	11,101.00	الرياض
AlJazira	1,645,846,579.00	45,245,502.00	17,730.00	الجزيرة
Saudi Investment	147,803,478.60	4,777,643.00	1,665.00	استثمار
Saudi Hollandi	208,142,910.15	4,034,125.00	1,858.00	السعودي الهولندي
Saudi Fransi	211,300,490.00	5,446,322.00	2,713.00	السعودي الفرنسي
SABB	269,553,387.25	4,381,401.00	2,497.00	ساب
Arab National	313,797,773.20	9,039,677.00	2,126.00	العربي الوطني
SAMBA	1,003,988,990.15	20,517,460.00	7,005.00	سامبا
Al Rajhi	6,362,572,854.00	85,782,435.00	29,406.00	الراجحي
AL Bilad	925,116,053.75	17,057,902.00	14,437.00	البلاد
Alinma	11,459,667,453.00	466,630,981.00	142,366.00	الإنماء
Total	23,278,788,536.75	696,382,405.00	232,904.00	اجمالي القطاع
Petrochemical Industries	قيمة الاسهم المتداوله	الاسهم المتداوله	الصفقات المنفذه	الصناعات البتروكيماوية
	Value Traded	Volume Traded	Transactions	
CHEMANOL	1,341,928,113.55	74,712,970.00	22,018.00	كيمانول
Petrochem	511,734,036.70	14,564,444.00	5,426.00	بتروكيم
SABIC	9,319,145,755.75	69,781,465.00	64,013.00	سابك
SAFCO	557,502,969.00	3,348,490.00	3,806.00	سافكو
Industrialization	1,464,068,686.40	37,486,842.00	11,105.00	التصنيع
Alujain	1,036,985,602.00	37,133,535.00	16,882.00	اللجين
Nama Chemicals	1,358,028,951.50	78,048,050.00	23,750.00	نماء للكيماويات
SIIG	542,597,130.00	13,812,027.00	5,946.00	المجموعة السعودية
Sahara Petrochemical	2,276,577,774.00	85,127,442.00	23,003.00	الصحراء للبتروكيماويات
YANSAB	791,778,390.00	10,746,686.00	7,129.00	ينساب
Sipchem	571,824,875.80	13,773,156.00	7,615.00	سبكيم العالمية
Advanced	1,152,885,762.75	19,776,564.00	13,217.00	المتقدمة
Saudi Kayan	10,456,078,083.10	598,029,252.00	67,752.00	كيان السعودية
Petro Rabigh	996,662,659.50	28,695,158.00	13,383.00	بترو رابغ
Total	32,377,798,790.05	1,085,036,081.00	285,045.00	اجمالي القطاع
Cement	قيمة الاسهم المتداوله	الاسهم المتداوله	الصفقات المنفذه	الاسمنت
	Value Traded	Volume Traded	Transactions	
HCC	358,274,864.70	12,060,769.00	6,109.00	أسمنت حائل
Najran Cement	461,795,335.90	13,193,935.00	7,369.00	أسمنت نجران
City Cement	686,680,238.00	22,893,045.00	11,843.00	اسمنت المدينة
Northern Cement	1,737,655,147.70	62,009,489.00	24,855.00	أسمنت الشمالية
UACC	457,827,910.40	9,567,739.00	35,931.00	اسمنت ام القرى
Arab Cement	503,220,915.75	5,923,381.00	4,066.00	الاسمنت العربية
Yamamah Cement	376,846,724.50	5,629,363.00	3,964.00	اسمنت اليمامة
Saudi Cement	264,730,767.75	2,209,598.00	2,364.00	اسمنت السعوديه
Qassim Cement	128,463,239.50	1,239,660.00	1,655.00	اسمنت القصيم
Southern Cement	132,767,634.75	1,137,231.00	1,467.00	اسمنت الجنوبيه
Yanbu Cement	292,416,513.00	3,737,678.00	2,435.00	اسمنت ينبع
Eastern Cement	437,376,709.75	6,813,103.00	4,467.00	اسمنت الشرقية
Tabuk Cement	208,552,778.90	6,385,913.00	3,847.00	اسمنت تبوك
Jouf Cement	652,804,365.50	27,076,459.00	11,400.00	اسمنت الجوف
Total	6,699,413,146.10	179,877,363.00	121,772.00	اجمالي القطاع
Retail	قيمة الاسهم المتداوله	الاسهم المتداوله	الصفقات المنفذه	التجزئة
	Value Traded	Volume Traded	Transactions	
A. Othaim Market	544,427,826.00	4,902,712.00	8,513.00	أسواق ع العثيم
Mouwasat	289,885,734.75	2,388,255.00	3,744.00	المواساة
Extra	233,681,493.75	1,939,269.00	3,453.00	إكسترا
Dallah Health	419,053,147.25	3,472,943.00	6,234.00	دله الصحية

Market Activity - September 2014				تداول الأسهم - سبتمبر ٢٠١٤ م
Retail	قيمة الاسهم المتداوله	الاسهم المتداوله	الصفقات المنفذه	التجزئة
	Value Traded	**Volume Traded**	**Transactions**	
Care	681,355,365.50	8,780,187.00	11,488.00	رعاية
Farm Superstore	214,977,282.00	1,591,602.00	7,119.00	أسواق المزرعة
Al Hammadi	3,268,253,077.50	34,168,607.00	53,336.00	الحمادي
SASCO	930,942,988.80	28,613,880.00	15,781.00	ساسكو
Thim›ar	731,337,616.75	7,992,200.00	13,577.00	ثمار
Fitaihi Group	435,915,523.35	16,723,872.00	8,958.00	مجموعة فتيحي
Jarir	303,824,962.75	1,488,825.00	2,696.00	جرير
Aldrees	946,888,546.25	15,656,880.00	14,032.00	الدريس
AlHokair	570,118,933.50	4,697,740.00	9,114.00	الحكير
Alkhaleej Trng	366,770,851.75	5,034,653.00	5,836.00	الخليج للتدريب
Total	9,937,433,349.90	137,451,625.00	163,881.00	اجمالي القطاع
Energy & Utilities	قيمة الاسهم المتداوله	الاسهم المتداوله	الصفقات المنفذه	الطاقة والمرافق الخدمية
	Value Traded	**Volume Traded**	**Transactions**	
Gas & Industrialization	209,235,181.10	6,103,188.00	4,605.00	الغاز والتصنيع
Saudi Electricity	1,406,893,557.70	78,798,014.00	15,230.00	كهرباء السعودية
Total	1,616,128,738.80	84,901,202.00	19,835.00	اجمالي القطاع
Agriculture & Food Industries	قيمة الاسهم المتداوله	الاسهم المتداوله	الصفقات المنفذه	الزراعة والصناعات الغذائية
	Value Traded	**Volume Traded**	**Transactions**	
SAVOLA Group	819,402,109.50	9,740,136.00	8,149.00	مجموعة صافولا
WAFRAH	1,527,071,378.50	25,337,491.00	29,429.00	وفرة
SADAFCO	131,488,871.50	1,036,127.00	3,083.00	سدافكو
Almarai	1,332,871,022.00	16,920,581.00	13,783.00	المراعي
Anaam Holding	807,139,930.00	18,520,137.00	18,826.00	أنعام القابضة
H B	102,492,391.50	1,160,167.00	3,756.00	حلواني إخوان
Herfy Foods	131,136,045.25	1,258,599.00	2,880.00	هرفي للأغذية
Catering	330,550,903.25	1,701,831.00	3,518.00	التموين
NADEC	727,715,581.90	15,148,107.00	15,485.00	نادك
Qassim Agriculture	1,040,910,896.25	58,248,898.00	23,213.00	القصيم الزراعيه
Tabuk Agriculture	1,295,970,997.10	28,738,688.00	26,986.00	تبوك الزراعيه
Saudi Fisheries	1,515,421,483.30	34,722,533.00	32,896.00	الأسماك
Sharqiya Dev Co	5,463,962,376.00	45,202,049.00	101,278.00	الشرقية للتنمية
Jouff Agriculture	290,411,543.25	5,300,227.00	6,625.00	الجوف الزراعيه
Bishah Agriculture *	0.00	0.00	0.00	× بيشة الزراعية
Jazan Development	735,185,612.30	33,135,012.00	15,147.00	جازان للتنمية
Total	16,251,731,141.60	296,170,583.00	305,054.00	اجمالي القطاع
Telecomm. & Information Technology	قيمة الاسهم المتداوله	الاسهم المتداوله	الصفقات المنفذه	الاتصالات وتقنية المعلومات
	Value Traded	**Volume Traded**	**Transactions**	
STC	987,429,750.50	13,213,327.00	5,622.00	الاتصالات
Etihad Etisalat	3,228,223,277.75	35,054,134.00	15,282.00	اتحاد اتصالات
ZAIN KSA	6,349,357,386.70	568,169,250.00	54,712.00	زين السعودية
Atheeb Telecom	1,056,283,598.15	88,943,201.00	24,144.00	عذيب للاتصالات
Almutakamela *	0.00	0.00	0.00	× المتكاملة
Total	11,621,294,013.10	705,379,912.00	99,760.00	اجمالي القطاع
Insurance	قيمة الاسهم المتداوله	الاسهم المتداوله	الصفقات المنفذه	التأمين
	Value Traded	**Volume Traded**	**Transactions**	
Tawuniya	1,488,253,125.00	23,178,820.00	23,030.00	التعاونية
ANB Insurance	784,417,946.50	10,440,656.00	14,924.00	العربي للتأمين
JaziraTakaful	1,272,647,478.00	15,975,607.00	23,654.00	جزيرة تكافل
Malath Insurance	1,469,209,487.75	57,538,984.00	33,628.00	ملاذ للتأمين
MEDGULF	1,478,157,843.40	25,952,841.00	28,853.00	ميدغلف للتأمين
ALLIANZ SF	652,701,931.50	11,095,765.00	13,963.00	أليانز إس إف
SALAMA	835,956,463.10	21,049,298.00	28,277.00	سلامة

Market Activity - September 2014				تداول الأسهم - سبتمبر ٢٠١٤ م
Insurance	قيمة الاسهم المتداوله	الاسهم المتداوله	الصفقات المنفذه	التأمين
	Value Traded	**Volume Traded**	**Transactions**	
Walaa Insurance	1,162,822,353.20	34,580,376.00	24,371.00	ولاء للتأمين
Arabian Shield	896,479,940.55	16,168,123.00	15,371.00	الدرع العربي
SABB Takaful	1,534,459,408.80	30,330,878.00	30,082.00	ساب تكافل
SANAD *	57,742,024.50	3,751,658.00	3,261.00	× سند
SAICO	705,921,445.50	12,839,384.00	14,167.00	سايكو
WAFA Insurance	934,929,389.40	22,106,577.00	39,244.00	وفاء للتأمين
Gulf Union	478,910,020.10	16,845,129.00	12,342.00	اتحاد الخليج
ATC	798,910,381.50	11,550,035.00	16,045.00	الأهلي للتكافل
Al - Ahlia	865,502,395.75	40,452,372.00	24,687.00	الأهلية
ACIG	740,993,079.60	25,714,532.00	21,235.00	أسيج
AICC	1,091,049,132.45	48,579,670.00	43,672.00	التأمين العربية
Trade Union	970,952,945.60	28,375,169.00	18,893.00	الاتحاد التجاري
Sagr Insurance	1,253,765,398.05	25,884,124.00	24,344.00	الصقر للتأمين
U C A	782,547,074.50	27,261,792.00	17,198.00	المتحدة للتأمين
Saudi Re	755,271,984.25	57,665,492.00	13,148.00	الإعادة السعودية
Bupa Arabia	987,340,501.50	6,930,087.00	25,736.00	بوبا العربية
Weqaya Takaful *	0.00	0.00	0.00	وقاية للتكافل ×
Al Rajhi Takaful	581,927,481.75	10,672,302.00	14,463.00	تكافل الراجحي
ACE	1,113,285,055.75	13,646,336.00	25,575.00	ايس
AXA - Cooperative	2,769,186,336.85	46,406,170.00	58,977.00	اكسا - التعاونية
Gulf General	1,439,265,016.40	30,708,046.00	32,918.00	الخليجية العامة
Buruj	799,144,095.75	14,189,086.00	17,780.00	بروج
Al Alamiya	784,773,875.50	6,949,406.00	30,650.00	العالمية
Solidarity	3,407,089,640.50	129,810,389.00	69,508.00	سوليدرتي تكافل
Wataniya	506,108,031.25	5,299,984.00	12,799.00	الوطنية
Amana Insurance	909,140,332.10	27,952,161.00	24,033.00	امانة للتامين
Enaya	1,042,118,393.40	23,736,348.00	27,208.00	عناية
Alinma Tokio M.	577,228,551.25	8,581,883.00	12,088.00	الإنماء طوكيو م
Total	35,928,208,561.00	892,219,480.00	836,124.00	اجمالي القطاع
Multi- Investment	قيمة الاسهم المتداوله	الاسهم المتداوله	الصفقات المنفذه	شركات الاستثمار المتعدد
	Value Traded	**Volume Traded**	**Transactions**	
SARCO	1,791,920,818.25	20,343,120.00	27,875.00	المصانع
Saudi Advanced	639,443,663.00	22,150,505.00	13,956.00	المتطورة
Al Ahsa for Dev.	885,620,131.15	46,014,392.00	14,921.00	الاحساء للتنميه
SISCO	850,385,005.90	42,411,784.00	13,384.00	سيسكو
Assir	509,036,059.60	14,570,015.00	8,583.00	عسير
Al Baha *	0.00	0.00	0.00	× الباحة
kingdom	450,882,800.15	19,254,883.00	6,433.00	المملكة
Total	5,127,288,478.05	164,744,699.00	85,152.00	اجمالي القطاع
Industrial Investment	قيمة الاسهم المتداوله	الاسهم المتداوله	الصفقات المنفذه	الاستثمار الصناعي
	Value Traded	**Volume Traded**	**Transactions**	
Takween	564,031,340.75	9,861,473.00	10,669.00	تكوين
BCI	1,775,941,465.40	39,258,966.00	26,589.00	بى سى آى
MA›ADEN	3,724,654,231.90	88,180,326.00	32,489.00	معادن
Astra Indust	332,713,366.15	6,235,205.00	7,642.00	أسترا الصناعية
ALSorayai	515,074,234.40	19,432,314.00	11,938.00	مجموعة السريع
Shaker	382,174,267.75	4,363,440.00	6,817.00	شاكر
Pharmaceutical	1,162,080,669.25	22,258,871.00	11,678.00	الدوائية
Glass	822,816,990.10	18,080,151.00	18,720.00	زجاج
FIPCO	2,202,201,207.00	31,165,864.00	38,924.00	فيبكو
Maadaniyah	4,022,018,243.90	76,441,838.00	57,497.00	معدنية
Saudi Chemical	370,552,509.50	4,900,266.00	3,468.00	الكيميائيه السعوديه
SPM	1,092,273,463.00	25,533,260.00	19,571.00	صناعة الورق
AlAbdullatif	484,899,973.50	9,838,888.00	9,841.00	العبداللطيف

Market Activity - September 2014				تداول الأسهم - سبتمبر ٢٠١٤ م
Industrial Investment	قيمة الاسهم المتداوله	الاسهم المتداوله	الصفقات المنفذه	الاستثمار الصناعي
	Value Traded	**Volume Traded**	**Transactions**	
Saudi Export	1,391,974,837.50	19,900,641.00	21,717.00	الصادرات
Total	18,843,406,800.10	375,451,503.00	277,560.00	اجمالي القطاع
Building & Construction	قيمة الاسهم المتداوله	الاسهم المتداوله	الصفقات المنفذه	التشييد والبناء
	Value Traded	**Volume Traded**	**Transactions**	
ASLAK	248,202,587.50	4,796,424.00	4,968.00	أسلاك
Bawan	592,655,691.75	7,485,515.00	10,953.00	بوان
MMG *	0.00	0.00	0.00	× مجموعة المعجل
SSP	479,695,176.50	12,423,482.00	10,029.00	الأنابيب السعودية
ALKHODARI	1,673,918,573.00	25,588,115.00	25,368.00	الخضري
Ceramic	197,445,859.50	1,354,797.00	2,492.00	الخزف
Gypsum	2,536,990,290.00	63,628,562.00	32,666.00	الجبس
Cables	517,300,009.75	37,565,937.00	12,790.00	الكابلات
Saudi Industrial	1,124,020,226.90	47,892,297.00	23,027.00	صدق
Amiantit	942,822,968.25	48,252,393.00	13,301.00	اميانتيت
Pipes	1,325,773,835.60	43,771,328.00	22,093.00	أنابيب
Zamil Industrial	204,952,380.50	3,028,435.00	3,002.00	الزامل للصناعة
AL Babtain	956,283,590.20	20,594,321.00	17,745.00	البابطين
SVCP	593,062,358.00	5,381,223.00	9,783.00	الفخارية
MESC	1,168,899,344.00	59,862,585.00	22,070.00	مسك
Red Sea	464,832,185.25	7,267,844.00	8,729.00	البحر الأحمر
Total	13,026,855,076.70	388,893,258.00	219,016.00	اجمالي القطاع
Real Estate Development	قيمة الاسهم المتداوله	الاسهم المتداوله	الصفقات المنفذه	التطوير العقاري
	Value Traded	**Volume Traded**	**Transactions**	
Real Estate	1,042,719,922.60	20,581,826.00	18,834.00	العقارية
Taiba	659,280,827.50	13,955,369.00	9,043.00	طيبة للاستثمار
Makkah	268,402,515.00	3,165,047.00	4,322.00	مكة للانشاء
Arriyadh Development	908,421,581.60	36,203,794.00	11,175.00	التعمير
Emaar E .C	979,096,322.90	54,030,163.00	17,546.00	إعمار
Jabal Omar	2,030,753,954.35	38,559,792.00	18,003.00	جبل عمر
Dar Al Arkan	10,257,869,933.60	705,187,097.00	93,273.00	دار الأركان
KEC	897,097,511.40	35,802,314.00	14,967.00	مدينة المعرفة
Total	17,043,642,568.95	907,485,402.00	187,163.00	اجمالي القطاع
Transport	قيمة الاسهم المتداوله	الاسهم المتداوله	الصفقات المنفذه	النقل
	Value Traded	**Volume Traded**	**Transactions**	
Bahri	1,672,605,778.30	42,149,628.00	20,186.00	البحري
SAPTCO	578,209,777.50	14,702,556.00	8,847.00	النقل الجماعي
Mubarrad	1,936,718,498.80	37,874,056.00	33,829.00	مبرد
Budget Saudi	460,838,453.00	5,954,141.00	6,928.00	بدجت السعودية
Total	4,648,372,507.60	100,680,381.00	69,790.00	اجمالي القطاع
Media and Publishing	قيمة الاسهم المتداوله	الاسهم المتداوله	الصفقات المنفذه	الاعلام والنشر
	Value Traded	**Volume Traded**	**Transactions**	
Tihama	947,639,969.75	9,422,121.00	18,871.00	تهامه للاعلان
SRMG	139,742,438.10	6,523,859.00	4,310.00	الأبحاث و التسويق
SPPC	270,358,278.70	9,831,177.00	5,875.00	طباعة وتغليف
Total	1,357,740,686.55	25,777,157.00	29,056.00	اجمالي القطاع
Hotel & Tourism	قيمة الاسهم المتداوله	الاسهم المتداوله	الصفقات المنفذه	الفنادق والسياحة
	Value Traded	**Volume Traded**	**Transactions**	
ALTAYYAR	1,104,161,061.75	7,990,021.00	9,777.00	الطيار
Al Hokair Group	1,332,103,749.75	14,436,789.00	33,106.00	مجموعة الحكير
Hotels	657,884,802.70	15,596,203.00	10,738.00	الفنادق
Shams	793,441,937.75	11,428,200.00	13,677.00	شمس
Total	3,887,591,551.95	49,451,213.00	67,298.00	اجمالي القطاع
Market	201,645,693,947.20	6,089,902,264.00	2,999,410.00	اجمالي السوق
* Suspended.				× معلقة من التداول.

FINANCIAL INDICATORS -30/09/2014 — المؤشرات المالية الرئيسية - ٢٠١٤/٠٩/٣٠ م

Company	Close Price	Book Value (SAR)	P/B Value	EPS (SAR)	P/E Ratio	Issued Shares (mn)	Market Cap. (mn)	Shareholders› Equity (mn)	Net Income (mn)	الشركة
	سعر الإغلاق	القيمه الدفتريه	السعر/القيمه الدفتريه	العائد على السهم	السعر للعائد	الأسهم المصدره ((مليون	القيمه السوقيه ((مليون	حقوق المساهمين ((مليون	صافي الدخل ((مليون	
Riyad	21.11	11.27	1.87	1.41	14.92	3,000.00	63,330.00	33,803.76	4,243.92	الرياض
AlJazira	35.87	14.95	2.40	1.66	21.57	400.00	14,348.00	5,978.40	665.04	الجزيرة
Saudi Investment	30.80	18.25	1.69	2.24	13.76	600.00	18,480.00	10,947.41	1,342.60	استثمار
Saudi Hollandi	52.75	20.64	2.56	3.52	14.97	476.28	25,123.77	9,829.26	1,677.77	السعودي الهولندي
Saudi Fransi	38.28	20.92	1.83	2.24	17.09	1,205.36	46,141.07	25,219.76	2,699.10	السعودي الفرنسي
SABB	61.25	24.15	2.54	4.06	15.09	1,000.00	61,250.00	24,149.83	4,059.04	ساب
Arab National	34.00	20.27	1.68	2.62	12.96	1,000.00	34,000.00	20,273.65	2,624.10	العربي الوطني
SAMBA	48.04	29.88	1.61	3.90	12.33	1,200.00	57,648.00	35,851.59	4,674.01	سامبا
Al Rajhi	71.30	25.02	2.85	4.26	16.75	1,625.00	115,862.50	40,665.37	6,918.34	الراجحي
AL Bilad	55.26	13.67	4.04	1.97	28.02	400.00	22,104.00	5,469.54	788.83	البلاد
Alinma	24.56	11.64	2.11	0.76	32.25	1,500.00	36,840.00	17,457.69	1,142.46	الإنماء
Total Banks & Financial Services Sector	-	18.51	2.16	2.49	16.06	12,406.64	495,127.34	229,646.24	30,835.21	إجمالي قطاع المصارف والخدمات المالية
CHEMANOL	17.28	12.85	1.34	0.81	21.25	120.60	2,083.97	1,550.04	98.08	كيمانول
Petrochem	35.70	9.29	3.84	0.55	65.30	480.00	17,136.00	4,458.86	262.42	بتروكيم
SABIC	131.22	53.19	2.47	8.51	15.43	3,000.00	393,660.00	159,557.88	25,520.76	سابك
SAFCO	163.75	19.17	8.54	9.05	18.09	333.33	54,583.33	6,389.90	3,017.50	سافكو
Industrialization	38.72	17.86	2.17	1.88	20.63	668.91	25,900.36	11,946.96	1,255.58	التصنيع
Alujain	27.52	11.78	2.34	2.28	12.04	69.20	1,904.38	815.44	158.12	اللجين
Nama Chemicals	16.61	10.48	1.58	-0.56	(M) (س)	128.52	2,134.72	1,347.03	-71.58	نماء للكيماويات
SIIG	39.88	14.11	2.83	1.99	20.06	450.00	17,946.00	6,350.88	894.75	المجموعة السعودية
Sahara Petrochemical	26.12	13.01	2.01	1.39	18.74	438.80	11,461.33	5,707.86	611.46	الصحراء للبتروكيماويات
YANSAB	72.01	25.32	2.84	4.40	16.36	562.50	40,505.63	14,243.29	2,475.77	ينساب
Sipchem	42.95	15.45	2.78	1.90	22.65	366.67	15,748.33	5,663.37	695.24	سبكيم العالمية
Advanced	59.78	13.17	4.54	3.81	15.70	164.00	9,803.62	2,159.34	624.34	المتقدمة
Saudi Kayan	16.64	9.31	1.79	-0.05	(M) (س)	1,500.00	24,960.00	13,970.48	-76.46	كيان السعودية
Petro Rabigh	33.01	10.83	3.05	2.06	16.03	876.00	28,916.76	9,487.14	1,804.32	بترو رابغ
Total Petrochemical Industries Sector	-	26.60	2.65	4.07	16.56	9,158.52	646,744.42	243,648.45	37,270.31	إجمالي قطاع الصناعات البتروكيماوية
HCC	29.32	10.65	2.75	1.30	22.61	97.90	2,870.43	1,042.85	126.95	أسمنت حائل
Najran Cement	38.04	11.52	3.30	1.09	34.95	170.00	6,466.80	1,958.62	185.02	أسمنت نجران
City Cement	29.64	11.01	2.69	1.17	25.35	189.20	5,607.89	2,082.99	221.19	أسمنت المدينة
Northern Cement	27.02	11.48	2.35	1.25	21.67	180.00	4,863.60	2,065.83	224.47	أسمنت الشمالية

Company	Close Price	Book Value (SAR)	P/B Value	EPS (SAR)	P/E Ratio	Issued Shares (mn)	Market Cap. (mn)	Shareholders› Equity (mn)	Net Income (mn)	الشركة
	سعر الإغلاق	القيمه الدفتريه	السعر/القيمه الدفتريه	العائد على السهم	السعر للعائد	الأسهم المصدره ((مليون	القيمه السوقيه ((مليون	حقوق المساهمين ((مليون	صافي الدخل ((مليون	
UACC	46.29	9.59	4.83	-0.12	(M) (س)	55.00	2,545.95	527.46	-6.86	اسمنت ام القرى
Arab Cement	85.00	31.03	2.74	2.75	30.90	100.00	8,500.00	3,102.51	275.07	الاسمنت العربية
Yamamah Cement	65.00	19.69	3.30	3.50	18.60	202.50	13,162.50	3,986.28	707.80	اسمنت اليمامة
Saudi Cement	114.22	17.71	6.45	6.92	16.50	153.00	17,475.66	2,709.59	1,059.32	اسمنت السعوديه
Qassim Cement	102.50	22.22	4.61	6.34	16.18	90.00	9,225.00	1,999.39	570.16	اسمنت القصيم
Southern Cement	113.73	19.41	5.86	6.82	16.67	140.00	15,922.20	2,717.33	955.34	اسمنت الجنوبيه
Yanbu Cement	77.49	21.65	3.58	4.73	16.37	157.50	12,204.68	3,409.61	745.67	اسمنت ينبع
Eastern Cement	63.41	25.04	2.53	4.19	15.12	86.00	5,453.26	2,153.25	360.65	اسمنت الشرقية
Tabuk Cement	31.70	13.33	2.38	1.71	18.58	90.00	2,853.00	1,199.94	153.52	اسمنت تبوك
Jouf Cement	24.06	10.87	2.21	0.34	70.19	130.00	3,127.80	1,412.73	44.56	اسمنت الجوف
Total Cement Sector	-	16.49	3.63	3.05	19.14	1,841.10	110,278.76	30,368.36	5,622.85	إجمالي قطاع الأسمنت
A. Othaim Market	114.85	18.58	6.18	4.67	24.59	45.00	5,168.25	836.23	210.22	اسواق ع العثيم
Mouwasat	125.70	18.12	6.94	4.24	29.66	50.00	6,285.00	905.91	211.91	المواساة
Extra	118.00	17.98	6.56	5.69	20.72	30.00	3,540.00	539.26	170.83	إكسترا
Dallah Health	126.91	25.48	4.98	3.12	40.73	47.20	5,990.15	1,202.83	147.07	دله الصحية
Care	75.91	17.97	4.22	2.29	33.17	44.85	3,404.56	806.13	102.65	رعاية
Farm Superstore	132.43	17.95	7.38	4.21	31.43	25.00	3,310.75	448.87	105.34	أسواق المزرعة
Al Hammadi	88.10	16.81	5.24	1.62	54.41	75.00	6,607.50	1,260.68	121.43	الحمادي
SASCO	32.23	16.58	1.94	1.22	26.53	45.00	1,450.35	746.04	54.68	خدمات السيارات
Thim›ar	91.96	5.81	15.83	1.77	51.88	10.00	919.60	58.11	17.73	ثمار
Fitaihi Group	25.17	13.62	1.85	0.73	34.38	55.00	1,384.35	749.15	40.26	مجموعة فتيحي
Jarir	201.47	13.57	14.85	7.59	26.56	90.00	18,132.30	1,221.22	682.76	جرير
Aldrees	58.96	13.06	4.51	2.92	20.22	40.00	2,358.40	522.51	116.61	الدريس
AlHokair	125.51	10.96	11.45	3.80	33.05	210.00	26,357.10	2,302.02	797.45	الحكير
Alkhaleej Trng	69.04	12.44	5.55	2.49	27.75	35.00	2,416.40	435.56	87.07	الخليج للتدريب
Total Retail Sector	-	15.00	7.26	3.57	30.47	802.05	87,324.72	12,034.51	2,866.00	إجمالي قطاع التجزئة
Gas & Industrialization	34.44	13.47	2.56	1.49	23.18	75.00	2,583.00	1,010.60	111.43	الغاز والتصنيع
Saudi Electricity	17.25	14.08	1.23	1.18	14.56	4,166.59	71,873.74	58,659.84	4,935.98	كهرباء السعودية
Total Energy & Utilities Sector	-	14.07	1.25	1.19	14.75	4,241.59	74,456.74	59,670.44	5,047.42	إجمالي قطاع الطاقة والمرافق الخدمية
SAVOLA Group	83.16	18.52	4.49	3.67	22.68	533.98	44,405.83	9,888.72	1,958.05	مجموعة صافولا
WAFRAH	57.96	11.25	5.15	0.28	210.38	20.00	1,159.20	225.06	5.51	وفرة
SADAFCO	124.04	25.94	4.78	5.30	23.39	32.50	4,031.30	843.19	172.34	سدافكو

Company	Close Price	Book Value (SAR)	P/B Value	EPS (SAR)	P/E Ratio	Issued Shares (mn)	Market Cap. (mn)	Shareholders› Equity (mn)	Net Income (mn)	الشركة
	سعر الإغلاق	القيمه الدفتريه	السعر/القيمه الدفتريه	العائد على السهم	السعر للعائد	الأسهم المصدره (مليون)	القيمه السوقيه (مليون)	حقوق المساهمين (مليون)	صافي الدخل (مليون)	
Almarai	80.58	17.05	4.73	2.59	31.08	600.00	48,348.00	10,230.55	1,555.76	المراعي
Anaam Holding	41.04	9.25	4.44	-1.45	(M) (س)	19.60	804.38	181.25	-28.35	أنعام القابضة
H B	83.40	19.82	4.21	3.02	27.58	28.57	2,382.86	566.32	86.39	حلواني إخوان
Herfy Foods	102.57	13.89	7.38	4.20	24.41	46.20	4,738.73	641.70	194.14	هرفي للأغذية
Catering	189.98	14.65	12.97	7.16	26.55	82.00	15,578.36	1,201.05	586.75	التموين
NADEC	45.30	17.21	2.63	1.44	31.52	70.00	3,171.00	1,204.47	100.59	نادك
Qassim Agriculture	17.22	6.80	2.53	-0.27	(M) (س)	50.00	861.00	339.81	-13.74	القصيم الزراعيه
Tabuk Agriculture	43.48	17.50	2.48	0.08	567.25	20.00	869.60	350.05	1.53	تبوك الزراعيه
Saudi Fisheries	40.89	5.18	7.89	-0.89	(M) (س)	53.54	2,189.15	277.53	-47.49	الأسماك
Sharqiya Dev Co	109.92	7.85	13.99	-0.66	(M) (س)	7.50	824.40	58.91	-4.95	الشرقية للتنمية
Jouff Agriculture	53.58	23.53	2.28	3.50	15.31	30.00	1,607.40	705.84	105.02	الجوف الزراعيه
Bishah Agriculture*	69.75	-	-	-	-	5.00	348.75	-	-	× بيشة الزراعيه
Jazan Development	20.75	11.90	1.74	-0.68	(M) (س)	50.00	1,037.50	595.06	-33.85	جازان للتنمية
Total Agriculture & Food Industries	-	16.56	4.85	2.81	26.50	1,648.89	132,357.47	27,309.50	4,637.70	إجمالي قطاع الزراعة والصناعات الغذائية
STC	74.35	29.36	2.53	6.10	12.19	2,000.00	148,700.00	58,713.98	12,202.56	الاتصالات
Etihad Etisalat	90.20	32.14	2.81	8.36	10.79	770.00	69,454.00	24,751.35	6,437.39	اتحاد اتصالات
Zain KSA	10.66	5.63	1.89	-1.42	(M) (س)	1,080.10	11,513.87	6,077.08	-1,530.41	زين السعودية
Atheeb Telecom	11.22	4.74	2.37	-0.74	(M) (س)	157.50	1,767.15	747.17	-116.54	عذيب للاتصالات
Almutakamela *	24.30	-	-	-	-	100.00	2,430.00	-	-	× المتكاملة
Total Telecomm. & Information Tech. Sector	-	21.98	2.59	4.14	11.70	4,107.60	233,865.02	90,289.58	16,993.00	إجمالي قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات
Tawuniya	69.29	18.21	3.81	-3.05	(M) (س)	100.00	6,929.00	1,821.01	-304.92	التعاونية
ANB Insurance	74.63	7.77	9.60	-1.03	(M) (س)	17.50	1,306.03	136.05	-18.10	العربي للتأمين
Jazira Takaful	79.95	9.97	8.02	0.08	981.15	35.00	2,798.25	349.07	2.85	جزيرة تكافل
Malath Insurance	27.08	9.26	2.93	-1.36	(M) (س)	30.00	812.40	277.66	-40.88	ملاذ للتأمين
MEDGULF	64.05	10.91	5.87	-1.38	(M) (س)	100.00	6,405.00	1,091.44	-138.19	ميدغلف للتأمين
ALLIANZE SF	58.79	8.49	6.93	0.13	443.53	20.00	1,175.80	169.75	2.65	أليانز إس إف
SALAMA	38.93	3.13	12.44	-2.69	(M) (س)	10.00	389.30	31.29	-26.95	سلامة
Walaa Insurance	34.73	9.26	3.75	-0.41	(M) (س)	20.00	694.60	185.10	-8.22	ولاء للتأمين
Arabian Shield	52.36	11.92	4.39	0.40	132.41	20.00	1,047.20	238.34	7.91	الدرع العربي
SABB Takaful	51.83	10.27	5.04	0.47	109.56	34.00	1,762.22	349.32	16.08	ساب تكافل
SANAD *	15.23	-	-	-	-	20.00	304.60	-	-	× سند

Sponsored by:
سامباتداول
sambatadawul
sambacapital سامباكابيتال

Company	Close Price	Book Value (SAR)	P/B Value	EPS (SAR)	P/E Ratio	Issued Shares (mn)	Market Cap. (mn)	Shareholders› Equity (mn)	Net Income (mn)	الشركة
	سعر الإغلاق	القيمه الدفتريه	السعر/القيمه الدفتريه	العائد على السهم	السعر للعائد	الأسهم المصدره ((مليون	القيمه السوقيه ((مليون	حقوق المساهمين ((مليون	صافي الدخل ((مليون	
SAICO	54.60	5.88	9.29	-1.15	(M) (س)	10.00	546.00	58.77	-11.53	سايكو
WAFA Insurance	39.25	2.72	14.43	-1.08	(M) (س)	10.00	392.50	27.20	-10.79	وفا للتأمين
Gulf Union	28.33	5.36	5.29	-0.74	(M) (س)	22.00	623.26	117.83	-16.28	إتحاد الخليج
ATC	68.80	8.98	7.67	0.88	78.46	16.67	1,146.67	149.60	14.61	الأهلي للتكافل
Al - Ahlia	20.74	0.80	25.91	-0.59	(M) (س)	32.00	663.68	25.62	-18.90	الأهلية
ACIG	28.10	5.32	5.28	0.69	40.67	20.00	562.00	106.38	13.82	أسيج
AICC	21.32	2.63	8.12	-2.21	(M) (س)	20.00	426.40	52.53	-44.17	التأمين العربية
Trade Union	34.74	9.41	3.69	-2.30	(M) (س)	27.50	955.35	258.89	-63.24	الاتحاد التجاري
Sagr Insurnce	48.76	13.07	3.73	1.22	40.10	25.00	1,219.00	326.84	30.40	الصقر للتأمين
U C A	29.34	7.83	3.75	-4.22	(M) (س)	28.00	821.52	219.16	-118.11	المتحدة للتأمين
Saudi Re	12.65	8.30	1.52	-0.98	(M) (س)	100.00	1,265.00	829.93	-97.93	الإعادة السعودية
Bupa Arabia	143.06	18.70	7.65	4.56	31.34	40.00	5,722.40	747.89	182.59	بوبا العربية
* Weqaya Takaful	19.39	-	-	-	-	20.00	387.80	-	-	وقاية للتكافل ×
Al Rajhi Takaful	55.12	5.10	10.81	0.58	95.35	20.00	1,102.40	102.01	11.56	تكافل الراجحي
ACE	80.61	17.38	4.64	0.80	100.59	10.00	806.10	173.81	8.01	ايس
AXA - Cooperative	68.22	10.08	6.77	0.56	121.70	20.00	1,364.40	201.61	11.21	اكسا – التعاونية
Gulf General	44.98	9.43	4.77	0.55	81.70	20.00	899.60	188.59	11.01	الخليجية العامة
Buruj	55.96	5.66	9.88	0.31	179.80	13.00	727.48	73.64	4.05	بروج للتامين
Al Alamiyah	106.61	4.31	24.71	-2.14	(M) (س)	20.00	2,132.20	86.29	-42.73	العالمية
Solidarity	26.28	5.35	4.91	-2.40	(M) (س)	55.50	1,458.54	296.91	-133.13	سوليدرتي تكافل
Wataniya	93.14	5.64	16.50	-2.66	(M) (س)	10.00	931.40	56.44	-26.62	الوطنية
Amana Insurance	31.60	5.44	5.81	-0.60	(M) (س)	32.00	1,011.20	174.13	-19.16	امانة للتامين
Enaya	42.24	6.87	6.15	-1.39	(M) (س)	40.00	1,689.60	274.85	-55.63	عناية
Alinma Tokio M	65.68	5.10	12.88	-1.78	(M) (س)	20.00	1,313.60	102.00	-35.54	الإنماء طوكيو م
Total Insurance Sector	-	8.96	5.57	-0.88	64.19	1,038.17	51,792.49	9,299.90	-914.23	إجمالي قطاع التأمين
SARCO	84.77	42.44	2.00	1.18	71.64	15.00	1,271.55	636.66	17.75	المصافي
Saudi Advanced	27.59	20.25	1.36	0.28	97.69	43.20	1,191.89	874.75	12.20	المتطورة
Al Ahsa for Dev.	19.15	10.76	1.78	0.16	120.30	49.00	938.35	527.42	7.80	الاحساء للتنميه
SISCO	19.52	12.63	1.55	0.84	23.25	68.00	1,327.36	859.13	57.10	سيسكو
Assir	35.22	21.10	1.67	1.47	23.90	126.39	4,451.42	2,666.28	186.23	عسير
Al Baha *	13.50	-	-	-	-	15.00	202.50	-	-	الباحة×

Company	Close Price	Book Value (SAR)	P/B Value	EPS (SAR)	P/E Ratio	Issued Shares (mn)	Market Cap. (mn)	Shareholders› Equity (mn)	Net Income (mn)	الشركة
	سعر الإغلاق	القيمه الدفتريه	السعر/القيمه الدفتريه	العائد على السهم	السعر للعائد	الأسهم المصدره ((مليون	القيمه السوقيه ((مليون	حقوق المساهمين ((مليون	صافي الدخل ((مليون	
Kingdom	23.81	8.55	2.78	0.21	111.80	3,705.88	88,237.06	31,703.03	789.25	المملكة
Total Multi-Investment Sector	-	9.26	2.62	0.27	91.02	4,022.47	97,620.12	37,267.26	1,070.33	إجمالي قطاع شركات الاستثمار المتعدد
Takween	55.92	13.43	4.17	1.39	40.25	35.00	1,957.20	469.89	48.62	تكوين
BCI	42.45	16.48	2.58	0.94	44.99	27.50	1,167.38	453.30	25.95	بى سى آى
MA›ADEN	40.65	21.90	1.86	2.05	19.81	925.00	37,601.25	20,255.73	1,898.18	معادن
Astra Indust	51.33	23.82	2.16	2.55	20.12	74.12	3,804.46	1,765.12	189.13	أسترا الصناعية
ALSorayai	25.34	12.85	1.97	-0.10	(M) (س)	37.50	950.25	481.90	-3.88	مجموعة السريع
Shaker	87.38	27.69	3.16	11.53	7.58	35.00	3,058.30	969.08	403.43	شاكر
Pharmaceutical	50.41	31.84	1.58	2.33	21.65	120.00	6,049.20	3,820.68	279.47	الدوائية
Glass	45.84	19.49	2.35	1.74	26.38	30.00	1,375.20	584.74	52.14	زجاج
FIPCO	68.51	15.17	4.52	2.21	30.99	11.50	787.87	174.48	25.42	فيبكو
Maadaniyah	57.13	13.69	4.17	0.71	80.02	28.11	1,606.04	384.84	20.07	معدنية
Saudi Chemical	76.00	24.76	3.07	4.94	15.37	63.24	4,806.24	1,565.86	312.71	الكيميائيه السعوديه
SPM	40.72	15.42	2.64	0.93	43.81	45.00	1,832.40	693.98	41.83	صناعة الورق
AlAbdullatif	47.85	15.87	3.01	3.10	15.43	81.25	3,887.81	1,289.84	252.00	العبداللطيف
Saudi Export	68.97	12.00	5.75	0.41	166.45	10.80	744.88	129.58	4.48	الصادرات
Total Industrial Investment Sector	-	21.68	2.11	2.33	19.93	1,524.02	69,628.47	33,039.02	3,549.55	إجمالي قطاع الاستثمار الصناعي
ASLAK	49.90	12.04	4.15	2.48	20.15	43.88	2,189.36	528.18	108.66	أسلاك
Bawan	78.55	14.62	5.37	3.55	22.10	50.00	3,927.50	731.06	177.69	بوان
MMG *	12.55	-	-	-	-	125.00	1,568.75	-	-	مجموعة المعجل ×
SSP	38.01	15.66	2.43	0.94	40.58	51.00	1,938.51	798.84	47.77	الأنابيب السعودية
ALKHODARI	63.10	15.54	4.06	1.15	54.78	53.13	3,352.19	825.56	61.20	الخضري
Ceramic	145.89	42.10	3.47	8.44	17.28	37.50	5,470.88	1,578.60	316.56	الخزف
Gypsum	37.61	14.78	2.54	0.45	84.10	31.67	1,190.98	468.06	14.16	الجبس
Cables	13.25	7.52	1.76	-2.29	(M) (س)	76.00	1,007.00	571.38	-174.40	الكابلات
Saudi Industrial	22.30	10.71	2.08	1.03	21.64	40.00	892.00	428.55	41.22	صدق
Amiantit	18.85	12.85	1.47	0.84	22.50	115.50	2,177.18	1,484.17	96.77	اميانتيت
Pipes	32.97	17.25	1.91	0.30	109.43	40.00	1,318.80	690.04	12.05	أنابيب
Zamil Industrial	68.00	28.10	2.42	4.13	16.45	60.00	4,080.00	1,686.05	248.09	الزامل للصناعة
AL Babtain	44.72	16.33	2.74	2.28	19.59	42.63	1,906.47	695.97	97.30	البابطين
SVCP	106.03	16.20	6.55	6.17	17.17	15.00	1,590.45	242.97	92.62	الفخارية

Sponsored by:
سامباتداول
sambatadawul
sambacapital سامباكابيتال

Company	Close Price	Book Value (SAR)	P/B Value	EPS (SAR)	P/E Ratio	Issued Shares (mn)	Market Cap. (mn)	Shareholders› Equity (mn)	Net Income (mn)	الشركة
	سعر الإغلاق	القيمه الدفتريه	السعر/القيمه الدفتريه	العائد على السهم	السعر للعائد	الأسهم المصدره ((مليون	القيمه السوقيه ((مليون	حقوق المساهمين ((مليون	صافي الدخل ((مليون	
MESC	19.09	8.44	2.26	0.33	58.42	60.00	1,145.40	506.64	19.61	مسك
Red Sea	60.47	15.07	4.01	2.87	21.07	60.00	3,628.20	904.13	172.23	البحر الأحمر
Total Building & Constructuion Sector	-	13.47	3.08	1.48	23.11	901.30	37,383.67	12,140.19	1,331.52	إجمالي قطاع التشييد والبناء
Real Estate	47.66	27.98	1.70	1.53	31.16	120.00	5,719.20	3,357.27	183.54	العقارية
Taiba	46.29	23.15	2.00	1.64	28.22	150.00	6,943.50	3,471.84	246.08	طيبة للاستثمار
Makkah	84.43	42.94	1.97	1.85	45.57	164.82	13,915.44	7,077.26	305.37	مكة للانشاء
Arriyadh Development	24.69	12.22	2.02	1.38	17.85	133.33	3,292.00	1,629.21	184.45	التعمير
Emaar E .C	17.42	9.53	1.83	0.59	29.55	850.00	14,807.00	8,098.97	501.03	إعمار
Jabal Omar	52.65	9.57	5.50	-0.02	(M) (س)	929.40	48,932.91	8,896.97	-22.20	جبل عمر
Dar Al Arkan	13.92	16.08	0.87	0.66	21.19	1,080.00	15,033.60	17,362.02	709.35	دار الأركان
KEC	24.00	9.42	2.55	0.09	274.06	339.30	8,143.20	3,195.75	29.71	مدينة المعرفة
Total Real Estate development Sector	-	14.09	2.20	0.57	31.42	3,766.85	116,786.85	53,089.28	2,137.34	إجمالي قطاع التطوير العقاري
Bahri	38.22	14.87	2.57	1.90	20.13	393.75	15,049.13	5,854.50	747.76	البحري
SAPTCO	38.93	11.59	3.36	0.52	75.07	125.00	4,866.25	1,449.34	64.83	النقل الجماعي
Mubarrad	50.46	13.23	3.81	5.38	9.37	18.00	908.28	238.13	96.92	مبرد
Budget Saudi	79.62	17.24	4.62	3.89	20.48	40.67	3,237.88	701.17	158.11	بدجت السعودية
Total Transport Sector	-	14.28	2.92	1.85	22.54	577.42	24,061.54	8,243.14	1,067.61	إجمالي قطاع النقل
Tihama	99.58	11.23	8.87	-3.54	(M) (س)	15.00	1,493.70	168.43	-53.05	تهامة للإعلان
SRMG	21.06	14.37	1.47	-0.65	(M) (س)	80.00	1,684.80	1,149.76	-51.72	الأبحاث و التسويق
SPPC	26.39	14.80	1.78	0.67	39.62	60.00	1,583.40	887.86	39.97	طباعة وتغليف
Total Media & Publishing Sector	-	14.23	2.16	-0.42	39.62	155.00	4,761.90	2,206.05	-64.80	إجمالي قطاع الاعلام والنشر
ALTAYYAR	144.34	17.67	8.17	7.11	20.29	150.00	21,651.00	2,649.99	1,067.18	الطيار
Al Hokair Group	87.20	13.18	6.62	3.58	24.33	55.00	4,796.00	724.72	197.14	مجموعة الحكير
Hotels	40.73	18.26	2.23	1.56	26.06	100.00	4,073.00	1,826.27	156.30	الفنادق
Shams	68.75	8.95	7.68	0.49	139.23	10.15	697.81	90.89	5.01	شمس
Total Hotel & Tourism Sector	-	16.79	5.90	4.52	21.90	315.15	31,217.81	5,291.86	1,425.63	إجمالي قطاع الفنادق والسياحة
Market	-	18.35	2.59	2.43	17.83	46,506.77	2,213,407.31	853,543.78	112,875.43	اجمالي السوق

Companies that have not announced a net income statement or have posted negative net income (recent 4 Quarters), are not included in calculating P/E ratio for sectors and the market.

M: Minus ratio due to company losses according to recent 4 quarters financial data (2nd Q 2014 as recent for all companies).

* Suspended

الشركات التي لم تُعلن صافي الدخل، والشركات الخاسرة (آخر أربعة أرباع)، غير مشمولة في حساب نسبة السعر للعائد للقطاعات وللسوق.

س: المؤشر سالب لان الشركة سجلت خسائر وفقاً للبيانات المالية لآخر أربعة أرباع (تنتهي في الربع الثاني ٢٠١٤ م لجميع الشركات).

* معلقة من التداول

Corporate Actions

- Aldrees Petroleum & Transport Services Co. increased its paid up capital by issuing one bonus share for every 3 shares, raising its total number of issued shares to 40 million. Effective 05/03/2014.
- Arab National Bank increased its paid up capital by issuing three bonus shares for every 17 shares, raising its total number of issued shares to 1,000 million. Effective 17/03/2014.
- Saudi Hollandi Bank increased its paid up capital by issuing one bonus share for every 5 shares, raising its total number of issued shares to 476.28 million. Effective 18/03/2014.
- National Agriculture Development Co)NADEC). increased its paid up capital by issuing one bonus share for every 6 shares, raising its total number of issued shares to 70 million. Effective 19/03/2014.
- Samba Financial Group increased its paid up capital by issuing one bonus share for every 3 shares, raising its total number of issued shares to 1,200 million. Effective 20/03/2014.
- Al-Tayyar Travel Group Holding Co. increased its paid up capital by issuing one bonus share for every 4 shares, raising its total number of issued shares to 150 million. Effective 20/03/2014.
- Al-Jouf Agriculture Development Co. increased its paid up capital by issuing one bonus share for every 5 shares, raising its total number of issued shares to 30 million. Effective 24/03/2014.
- Arabian Cement Co. increased its paid up capital by issuing one bonus share for every 4 shares, raising its total number of issued shares to 100 million. Effective 01/04/2014.
- The Saudi Investment Bank. increased its paid up capital by issuing one bonus share for every 11 shares, raising its total number of issued shares to 600 million. Effective 01/04/2014.
- Abdullah Al Othaim Markets Company increased its paid up capital by issuing one bonus share for every one share, raising its total number of issued shares to 45 million. Effective 06/04/2014.
- United Wire Factories Company. increased its paid up capital by issuing one bonus share for every 8 shares, raising its total number of issued shares to 43.875 million. Effective 06/04/2014.
- Arriyadh Development Co. increased its paid up capital by issuing one bonus share for every 3 shares, raising its total number of issued shares to 133.33 million. Effective 14/04/2014.
- Al Rajhi Bank. increased its paid up capital by issuing one bonus share for every 12 shares, raising its total number of issued shares to 1,625 million. Effective 14/04/2014.
- Alkhaleej Training and Education Co. increased its paid up capital by issuing one bonus share for every 6 shares, raising its total number of issued shares to 35 million. Effective 15/04/2014.
- Banque Saudi Fransi. increased its paid up capital by issuing one bonus share for every 3 shares, raising its total number of issued shares to 1,205 million. Effective 16/04/2014.
- United International Transportation Co. increased its paid up capital by issuing one bonus share for every 3 shares, raising its total number of issued shares to 40.667 million. Effective 17/04/2014.
- Saudi Pharmaceutical Indust.& Med. Appliances Corp. increased its paid up capital by issuing 9 bonus shares for every 17 shares, raising its total number of issued shares to 120 million. Effective 17/04/2014.
- Red Sea Housing Services Company increased its paid up capital by issuing one bonus share for every 2 shares, raising its total number of issued shares to 60 million. Effective 24/04/2014.
- Saudi Paper Manufacturing Co. increased its paid up capital by issuing one bonus share for every 5 shares, raising its total number of issued shares to 45 million. Effective 04/05/2014.
- Bank AlJazira increased its paid up capital by issuing one bonus share for every 3 shares, raising its total number of issued shares to 400 million. Effective 20/05/2014.
- Riyad Bank increased its paid up capital by issuing one bonus share for every one share, raising its total number of issued shares to 3,000 million. Effective 26/05/2014.
- The National Shipping Co. of Saudi Arabia increased its paid up capital from SAR 3,150 million to SAR 3,937.50 million through issuing 78,750,000 new shares and merger of the entire Vela company fleet and operations with Bahri. Effective Sunday 22/06/2014.
- Al-Ahlia Insurance Company increased its paid up capital by offering 22 million new shares "Rights Issue" at a price of SAR 10 per share, raising its total number of issued shares to 32 million. Effective 01/07/2014.
- Herfy Food Services Co increased its paid up capital by issuing Two bonus shares for every 5 shares, raising its total number of issued shares to 46.20 million. Effective 06/07/2014.
- Fawaz Abdulaziz AlHokair Company increased its paid up capital by issuing one bonus share for every share, raising its total number of issued shares to 210 million. Effective 14/07/2014.

Sponsored by:
سامبا تداول
sambatadawul
sambacapital سامباكابيتال

Value of Shares Traded Reached SAR 1,655.92 billion

27.22 million Transactions Executed during 1st Nine Months 2014

At the end of the 1st nine months 2014 TADAWUL All Share Index (TASI) closed at a level of 10,854.79 points, gained 2,889.88 points (36.28%) over the close of the same period of the previous year.

On an YTD basis TASI gained 27.17% (2,319.19 points). Highest close level for the index during the period was at 11,149.36 points on 09/09/2014.

Total equity market capitalization at the end of the 1st nine months 2014 reached SAR 2,213.41 billion (US$ 590.24 billion), increased by 39.58 % over the end of the 1st nine months of the previous year. The total value of shares traded for the 1st nine months 2014 reached SAR 1,655.92 billion (US$ 441.58 billion), increased by 54.02% over the same period of the previous year.

The total number of shares traded* reached 54.33 billion shares for the 1st nine months 2014 compared to 42.27 billion shares traded during the 1st nine months of the previous year, increased by 28.54%. The total number of transactions executed during the 1st nine months 2014 reached 27.22 million compared to 23.76 million trades during the 1st nine months of the previous year, increased by 14.54%.

* Adjusted to all corporate actions during the period.

Number of trading days during the 1st nine months 2014 were 189, against 187 trading days for the same period of the previous year.

Initial Public Offerings (IPOs)

Saudi Marketing Company

Share Capital: SAR 250 million divided into 25 million shares.
Offer Shares: 7.50 million shares (30% of its issued shares).
Offer Price: SAR 36 per share.
Offer Period: From 22/01/2014 to 28/01/2014.

Umm Al-Qura Cement Company

Share Capital: SAR 550 million divided into 55 million shares.
Offer Shares: 27.50 million shares (50% of its issued shares).
Offer Price: SAR 10 per share.
Offer Period: From 29/04/2014 to 05/05/2014.

New Listing during 1st Nine Months 2014

On Sunday 16/02/2014 Saudi Marketing Company. was listed (with a paid up capital of SAR 250 million divided into 25 million shares). The company offered 7.50 million shares at SAR 36 per share.

On Thursday 12/06/2014 Umm Al-Qura Cement Company. was listed (with a paid up capital of SAR 550 million divided into 55 million shares). The company offered 27.50 million shares at SAR 10 per share.

On Thursday 26/06/2014 Abdulmohsen Alhokair group for Tourism and Development Co. was listed (with a paid up capital of SAR 550 million divided into 55 million shares). The company offered 16.50 million shares at SAR 50 per share.

On Tuesday 15/07/2014 Al Hammadi Company For Development and Investment. was listed (with a paid up capital of SAR 750 million divided into 75 million shares). The company offered 22.50 million shares at SAR 28 per share.

Abdulmohsen Alhokair group for Tourism and Development Co

Share Capital: SAR 550 million divided into 55 million shares.
Offer Shares: 16. 50 million shares (30% of its issued shares).
Offer Price: SAR 50 per share.
Offer Period: From 28/05/2014 to 03/06/2014.

Al Hammadi Company for Development & Investment

Share Capital: SAR 750 million divided into 75 million shares.
Offer Shares: 22.50 million shares (30% of its issued shares).
Offer Price: SAR 28 per share.
Offer Period: From 11/06/2014 to 17/06/2014.

Shares Trading Suspension

CMA Board issued a resolution to suspend trading on the shares of Saudi Indian Company for Co- operative Insurance (WAFA) in the Saudi Stock Exchange (Tadawul), effective Wednesday 22/01/2014

CMA Board issued a resolution to suspend trading on the shares of Weqaya Takaful insurance and reinsurance company in the Saudi Stock Exchange (Tadawul), effective Wednesday 26/02/2014.

CMA Board issued a resolution to suspend trading on the shares of Weqaya Takaful insurance and reinsurance company in the Saudi Stock Exchange (Tadawul), effective Wednesday 04/06/2014.

CMA Board issued a resolution to suspend trading on the shares of Etihad Atheeb Telecom. Co. in the Saudi Stock Exchange (Tadawul), effective Thursday 05/06/2014.

CMA Board issued a resolution to suspend trading on the shares of Sanad Insurance and Reinsurance Cooperative Company in the Saudi Stock Exchange (Tadawul), effective Sunday 07/09/2014.

The CMA Approves Tabuk Agriculture Development Company's (Tadco) request to increase its capital by way of rights issue

Tabuk Agriculture Development Company ("Tadco") submitted a request to the CMA to approve its SAR 250,000,000 capital increase by way of rights issue. The price and number of the new shares to be offered will be determined through the company's extraordinary general assembly meeting, which will be determined by the Company's board of directors at a later date and must be held within six months from this approval date.

After reviewing the Company's application in light of the governing regulatory requirements, and the quantitative and qualitative criteria applicable to all companies requesting a capital increase, the CMA's Board of Commissioners has issued its resolution approving Tadco's capital increase request, which is to be conducted in accordance with the tradable rights framework. The rights issue prospectus will be posted and made available to the public at a later time.

An investment decision based any company's board recommendation to increase its capital or the CMA's approval without carefully reading the rights issue prospectus or fully reviewing its content may involve high risk. Therefore, investors should carefully read the prospectus, which includes detailed information on the company, the offering and risk factors. Thus, providing investors the ability to evaluate the viability of investing in the offer, taking into consideration the associated risks. If the prospectus proves difficult to understand, it is recommended to consult with an authorized financial advisor prior to any investment decision.

The CMA's Board approval of the offer should never be considered as a recommendation to invest in the company. The Board's approval of the offer merely means that the legal requirements as per the Capital Market Law and its Implementing Regulations have been met.

The CMA announces the Initial Public Offering of The National Commercial Bank

The CMA's Board has issued its resolution approving The offering of (500,000,000) shares owned by Public Investment Fund, representing (25%) of the National Commercial Bank's (the "Bank") share capital. (300,000,000) shares, representing (15%) of the Bank's share capital, will be allocated to Saudi Individual Investors, while the remaining (200,000,000) shares, representing (10%) of the Bank's share capital, will be allocated to The Public Pension Agency. The Bank's shares will be offered during the period from 25/12/1435H to 09/01/1436H, which corresponds to the period from 19/10/2014G to 02/11/2014G.

The Bank's prospectus will be published within sufficient time prior to the start of the subscription period. The prospectus must include all relevant information that the investor needs to know before making an investment decision, including the share price, Bank's financial statements, activities and management.

A subscription decision without reading the prospectus carefully or fully reviewing its content may involve high risk. Therefore, investors should carefully read the prospectus, which includes detailed information on the bank, the offering and risk factors. Thus, providing potential investors the ability to evaluate the viability of investing in the offering, taking into consideration the associated risks. If the prospectus proves difficult to understand, it is recommended to consult with an authorized financial advisor prior to making any investment decision.

The CMA's Board approval of the offer should never be considered as a recommendation to subscribe in the offering of any specific company. The Board's approval of the offer merely means that the legal requirements as per the Capital Market Law and its Implementing Regulations have been met.

The CMA announces the Initial Public Offering of Electrical Industries Company

The CMA Board has issued its resolution approving Electrical Industries Company's initial public offering of (13,500,000) shares representing (30%) of the Company's share capital. A portion of the offered shares will be allocated to mutual funds and authorized persons. The Company's shares will be offered during the period from 18/01/1436H to 24/01/1436H, which corresponds to the period from 11/11/2014G to 17/11/2014G, once the book-building process is complete.

The Company's prospectus will be published within sufficient time prior to the start of the subscription period. The prospectus must include all relevant information that the investor needs to know before making an investment decision, including the share price, Company's financial statements, activities and management.

A subscription decision without reading the prospectus carefully or fully reviewing its content may involve high risk. Therefore, investors should carefully read the prospectus, which includes detailed information on the company, the offering and risk factors. Thus, providing potential investors the ability to evaluate the viability of investing in the offering, taking into consideration the associated risks. If the prospectus proves difficult to understand, it is recommended to consult with an authorized financial advisor prior to making any investment decision.

The CMA's Board approval of the offer should never be considered as a recommendation to subscribe in the offering of any specific company. The Board's approval of the offer merely means that the legal requirements as per the Capital Market Law and its Implementing Regulations have been met.

The CMA Approves Saudi Arabian Mining Company's Request to Increase its Capital by way of Rights Issue

Saudi Arabian Mining Company ("Ma'aden") submitted a request to the CMA to approve its SAR 5,600,000,000 capital increase by way of rights issue. The price and number of the new shares to be offered will be determined through the company's extraordinary general assembly meeting, which will be determined by the Company's board of directors at a later date and must be held within six months from this approval date.

After reviewing the Company's application in light of the governing regulatory requirements, and the quantitative and qualitative criteria applicable to all companies requesting a capital increase, the CMA's Board of Commissioners has issued its resolution approving Ma'aden's capital increase request, which is to be conducted in accordance with the tradable rights framework. The rights issue prospectus will be posted and made available to the public at a later time.

The average oil prices in the first nine months of 2014 still stand at USD106 per barrel. So there is an increase of USD 16 per barrel than what the KSA has estimated. Thus, even if oil prices fell in the last quarter of this year standing at USD 85 per barrel, the KSA's budget would remain secure.

Due to its high ability, the Kingdom could adapt to the economic changes over the past five years. As a result, its budgets of 2010, 2011, 2012, and 2013 had not experienced any deficit. It is expected that the budget of 2014 will not also see a deficit, Tadawul quoted economists as saying.

Indicators of Saudi economy growth

Several reports demonstrate that Saudi economic growth is experiencing high rates in 2014 and in the previous year.

Last April, International Monetary Fund (MF) expected that Saudi economy would remain strong and would have remarkable performance in the next five years.

According to the IMF, Saudi GDP on the basis of purchasing power parity is expected to be the highest level among the countries of the Middle East and North Africa regions by the end of 2018, standing at 1.26 trillion at the USD current value, equivalent to SR4.73 trillion.

Last March, the Kingdom's economy has become the 8th strongest globally and the first one among Arab countries in terms most influential role, among member states, on the decisions taken by the IMF.

At the same time, an IMF report demonstrated that the KSA's voting power reached 70,592 points until March 21, 2014, making up 2.8 percent of the total voting power of the IMF member states.

Saudi Arabia's share hits about 2.93 percent of shares of the IMF member states, amounting to 188 countries

Also the KSA won the 8th place in terms of voting power in the IMF after the United States, Japan, Germany, France, United Kingdom, China, and Italy.

Saudi Arabia, along with these seven countries, is the only one representing itself independently in the IMF whose decision is taken by the Board of Governors, 24, and the Executive Board which includes 24 executive directors.

Eight members in the Board of Governors and Board of Executive Directors, representing the eight countries, are independent. While, each one of governors and executive directors represents a group of the IMF member states.

In 2013, the IMF confirmed that the Saudi economy has become the third biggest globally in terms of reserve gross assets at the end of July, 2013. Total reserves, including gold deposits, hit SR 2.58 trillion (USD 688.4 billion), an increase of 13.7 percent compared with the reserves in the same month of 2012.

According to the IMF report, Saudi Arabia's gross reserves are 9 times larger than Europe, making up 89.3 percent of gross receipts of the European Union countries at the end of June 2013 and 62.3 percent in 2011.

The Kingdom ranked third in the world in the current account surplus in 2013, after China and Germany, standing at SR 664.4 billion (UDS 177.2 billion).

In 2013, the IMF expected that the Saudi economy realized a surplus standing at SR 536.8 billion (USD143.1 billion), and its economy would maintain its position as the third largest globally in terms of the current account surplus until the end of 2018.

The best performance among G20

The IMF report also indicated that the Kingdom came third after China and India, as the best performer among the countries of G20 over the past years. Average GDP growth reached 6.25 percent per annum between 2008 and 2012, while the average growth of the non-oil sector stood at 7.75 percent in the same period. The rise in oil prices over the past years has contributed to strengthening the outstanding performance of Saudi economy between 2011 and 2012. The budget surplus of the fiscal year 1432/1433 AH (2011) hit about SR291.1 billion, of which 250 billion was transferred to the Saudi Arabian Monetary Agency's account (SAMA) to build 500,000 housing units.

The budget surplus of the fiscal year 1433/1434 AH (2012 AD), was the highest level ever, standing at SR374.1 billion.

The IMF said at that time that the following budgets are expected to continue achieving surplus until the end of 2018

The budget surplus between 2013 and 2018 have been likely to exceed SR bout 800 billion in spite of the continued rise of the state's expenditure, which is expected to reach about SR1.2 trillion by the end of 2018.

In the same context, Standard & Poor's has upgraded Saudi Arabia's long-term sovereign rating outlook from (stable) to (positive), posting (AA-) in March, 2013.

In September, 2013, Fitch has upgraded Saudi rating to a positive outlook posting (AA-).

The report pointed out Saudi foreign reserves exceeded the GDP in the July, 2013, and are expected to realize a growth until 2015 due to the continued surplus in the balance of payments.

Saudi Arabia's economy is safe, despite decline in oil prices

Riyadh: «Tadawul»

Despite decline in oil prices standing at USD 96 per barrel over the past month, Saudi Arabia's economy remains safe.

The Kingdom of Saudi Arabia (KSA) estimated a barrel of oil at USD 90 in its budget this year. It means that Saudi Arabia's budget in 2014 could experience a new surplus if oil prices remain above USD 90 per barrel.

Islamic banking tops the speedy shifts that will have been reinforced by 2020, as the traditional finance order would witness a radical change toward Islamic finance, after Islamic banking assets realized an accumulative growth rate of 16 per cent over the period 2008-2012.

"Islamic finance is not likely to lose such huge momentum by 2020," said a report published by the Dubai Chamber of Commerce and Industry, based on figures by the company "Ernst and Young", whose analysis expects the compound annual growth rate of Islamic banking assets in the UAE would hit 17 per cent over the period 2013-2017.

Focusing on low-risk alternatives has held the Islamic finance sector at bay from financial crises.

The Gulf … broader jump forward

According to a recent biannual report by the secretariat general of the Federation of the Gulf Cooperation Council Chambers (FGCCC), the GCC member states are seeking to raise contribution of the industrial sector to 25 per cent of the bloc's GDP by 2020, from 10 per cent at present, through sustainable growth of the sector and the flow of government and private investments into industrial projects.

The FGCCC report expected the volume of industrial investments in the GCC to hit USD one trillion by 2020, compared to USD 323 billion at present, as the industrial cities being constructed at present will be completed.

According to the report, The GCC has plans to support small and medium-sized enterprises, which constitute up to 86 per cent of the total industrial facilities in the six-member bloc. However, they do not exceed 22 percent of the overall investments in the GCC industrial sector.

Therefore, small and medium-sized industrial enterprises institutions are expected to receive government investments, for the limited financing from finance market and banks, despite the job opportunities the sector offers to citizens, the report said.

It noted that the industrial sector would play a key role in the GCC economy through alliances with leading global firms, to transfer technology and benefits of production partnerships, as well as streamlining procedures for obtaining industrial input for the private sector to enable it to invest in transformational industries.

The report also stressed the importance of encouraging national partnerships with the private sector, the petrochemical companies and metal industrial, localizing knowledge-based industries and increasing spending on research and development, linking it to the technological research of the target industrial sectors.

The GCC member states are enhancing their industrial sector in line with national strategies based on varying sources of income and creating fresh investment opportunities, in sectors other than oil and gas. This comes as several challenges face the industrial sector, topped with the low contribution of the small and medium enterprises in the total volume of industrial activities, despite its leading role for achieving economic growth and providing new jobs.

The FGCCC report referred to the continuous efforts to create a favourable environment for promoting performance of the GCC private sector, enhance competitiveness, as well as coordination among the chambers of commerce and industry and their unions in the member states, supporting them as a representative of the private sector at home.

It also stressed the importance of representing the private sector before the GCC official bodies through formulating economic policies and orientations conducive to consistence with the actual requirements of the private sector in the GCC.

This will consider developments on the global economic arena, future prospects, as well as booting the merger of the GCC private sector in the global economy, and enhancing its share in the Gulf GDP.

In this regard, the report pointed to the directives of the FGCCC board of directors on activating the sectoral committees so that they could play due role, in line with the relevant strategy approved in 2011.

These committees have also to be reformed and linked to other specialized and technical ones, such as the Committee of the GCC Common Market, the Committee of the Customs Union, the GCC Tourism Committee, for the sake of enhancing the role of the private sector, revealing it views on developing these vital sectors.

185 million the Middle East workforce

Regarding employment and combating joblessness, many expect the year 2020 to witness a boom in the number of the employed people in the Mideast countries. The IMF expects the workforce in the region to hit 185 million by 2020, marking a rise of 80 per cent compared to 2000.

Amid the rising unemployment in the region and fears of aggravation in the future, the IMF started in 2010 a series of meetings with university students. The step then aimed at getting the Mideast youth involved in seeking solutions to the problem, and getting out of the tunnel of unemployment.

The Fund's experts held roundtable discussions with the next generation of leaders at universities in Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco, Pakistan, Saudi Arabia, Tunisia, on the ways to address policy challenges facing the economies of the region and its youth, for a viable economic growth that can contribute to finding new job opportunities.

The objective of the IMF Middle East Youth Dialog initiative, launched earlier this year (2010), is to engage with the youth of the region to get their perspectives on their economic future and to motivate their thinking at an early stage on policy measures that will be needed to secure sustainable economic growth in the region. the IMF said in a press release on its website.

"I look forward to discussing with the young people of the region ways to shape their economic future in a post-crisis world. At the roundtable discussions, many students identified the need to reduce unemployment and poverty as economic policy priorities for their countries," Dominique Strauss-Kahn, IMF Managing Director then said.

Global economy in 2020

What will the year 2020 bear for the global economy?

This question has been repeatedly asked these days, just as it was a decade or more before. The reason for it might be the fact that the strategic plans for most of the world countries count considerably on this year for achieving higher growth rates, more profits and a bigger role on the global arena.

International organizations predict that 2020 may carry surprises for some countries, which could considerably change their economic role.

Obstacles impeding this have to be removed, within an overall strategy.

The pan-GCC (Gulf Cooperation Council) trade has achieved remarkable advance over the past years, rising to USD 88 billion, amid expectation to hit USD 1 trillion in the foreseeable future.

According to statistics issued by the Bahrain Chamber of Commerce and Industry, trade exchange between Saudi Arabia and the other GCC member states, hit 7 per cent of the Kingdom's trade with the world in 2013, which slightly exceeded SAR 2 trillion, SAR 1.41 trillion for exports and SAR 630.7 billion SAR for imports.

Saudi Arabia posted SAR 46.8 billion in trade with the Gulf countries in 2013. Exports hit SAR 95.3 billion, and imports SAR 48.5 billion. The surplus equals one third of the Kingdom's trade exchange with these countries.

The other five members of the GCC also maintained their ranks regarding trade with Saudi Arabia, the UAE on top, followed by Bahrain, then the Sultanate of Oman, Qatar and Kuwait.

The economic policies the GCC has adopted over 30 years have contributed to developing trade among the six member countries.

In addition, the advance realized on the path of the GCC economic integration exceeds all obstacles and challenges, but still more needs to be done to abolish what barriers remain, as well as taking larger steps towards establishing the GCC common market, for completing economic integration and fostering unified federal work, including establishing the GCC single currency.

However, this all does not suggest there are no hindrances and challenges that could prevent achieving the optimum limit of economic integration among the GCC member states; most of them lies in procedural issues related to the nature of the borders, but it can be soon overcome to cement Gulf economic unity.

The march of the GCC includes establishing the GCC Monetary Council, whose founding statute was put into effect on 27 March 2010. Previously, in December 2007, the GCC Common Market was announced after the major requirements had been fulfilled. It started as of 1 January 2008.

Encouraging the pan-GCC trade exchange took two phases: the first was establishing a free trade zone of March 1983, which led to free flow of national goods among the member states, treated the same as national items, in line with certain regulations.

The second phase was establishing the GCC Customs Union as of 1 January 2014, providing for unifying tariffs and the free move of goods among the member states, with no customs or non-tariff restrictions.

Pan-Arab ties

As for the pan-Arab ties, the Greater Arab Free Trade Zone that came into existence in 1998 with gradual reduction of taxes and customs tariffs of similar effect on goods, was the beginning of a long road to the Arab economic integration.

The draft of the Arab free trade zone was introduced within the proceedings of the Arab League Economic and Social Council for enhancing the efficiency of the Arab trade. An executive programme was then endorsed for promoting trade exchange among the Arab states, to pave the way for the Greater Arab Free Trade Zone, in line with the requirements of the international trade and in the meantime considering the conditions of the involved countries.

In general, the Greater Arab Free Trade Zone is a major achievement on the joint Arab joint economic action, within the framework of the efforts to establish an Arab common market. The accord reached full liberalization of trade on goods on 1 January 2005 through the thorough exemption of taxes and tariffs of similar effect among all the countries members of the Great Free Trade Zone.

The accord offered goods of less-developing Arab countries a preferential treatment regarding customs reductions, in addition to excluding Palestine from the full exemption of customs tariffs on exports to the Arab countries, in line with a resolution by the extraordinary Arab Summit held on 22/10/2000. It granted goods of Palestinian origin duty- and quota-free access to Arab markets, including Jordan.

In addition, the goods covered by the Greater Arab Free Trade Zone will be treated the same like national products in other member countries regarding rules of origin, standard specifications, health and security conditions and the local taxes and fees.

According to the accord, the goods exchanged within the framework of the Free Trade Zone are subject to no non-tariff restrictions under any name whatsoever. The trade negotiations commission formed by the Economic and Social Council will follow up the implementation of this in the signatory countries.

Modest volume falls short of expectations

Despite all of this, the pan-Gulf and pan-Arab trade exchange is of a modest volume; the pan-Arab trade does not exceed 10 per cent in best cases. This low volume raises questions given the full liberalization of trade as of the beginning of 2005, and the policies and procedures taken by some Arab states to boost the pan-Arab trade.

A recent study was prepared in that context by two Algerian researchers, BuRehla Miloud and Bouthalja Abdul-Nasser, entitled "The pan-Arab trade under the Greater Arab Free Trade Zone, performance and obstacles."

The study stated that after more than a decade on the accord, and despite the zero taxes and tariffs of similar effect, still the rate of the pan-Arab trade to the Arab total trade volume is so low compared to the world economic blocs, about 10 per cent. It also pointed out clear discrepancy among the Arab countries in terms of their performance in the pan-Arab trade.

The study noted that the pan-Arab exports have not increased, compared to the world. Moreover, most of the trade exchange is carried out among the Arab contiguous countries, and the efforts seeking promotion of liberalizing pan-Arab trade are still confined to goods.

Arab Customs Union..

The best solution for stronger economic ties with the "Gulf"

Intra-regional trade plays a major role in speeding up the pace of economic development as well as increasing the growth rate of GDP, as the world is making for liberalizing trade and markets, opening them up for all goods as provided for by regional and international accords.

Dr. Majid said the Kingdom's General Mufti and the head of the CSS listened to a detailed explanation by Housing Minister and his entourage.

"The Mufti and the CSS members asked the minister at least 30 questions relating to many aspects of the topic," he said. The CSS was paying more attention to the legal opinion on that matter and at the same timewas keen not to harm citizens, he pointed out.

Dr. Majid said that the CSS referred the file to the SEC as a specialized body to get acquainted with all aspects and effects on citizens in case of imposing taxes or fees on the white lands in the future in order to give its final fatwa based on a scientific study.

In addition, the value of a plot of land in the kingdom is between 70 and

80 percent of the value of housing. It is a high percentage, so the Ministry wants to reduce it. This comes at a time when the Ministry of Housing started building its housing projects across the kingdom. This move is expected to increase the percentage of home owners in the county.

500,000 housing units are planned to be built across the kingdom

These developments come at a time when Saudi Arabia allocated about SR 250 billion for building 500,000 housing units nationwide, in addition to loans provided by Real Estate Development Fund for citizens who want to own homes. This coincides with the problems of the developed lands which poses the most important obstacle in the face of the country's housing projects.

In this file, the IMF urged the Saudi government to begin rationalizing expenditures to fortify the country's economy against any long-term decline in oil prices.

In its report issued late last month, the IMF recommended the Kingdom to impose taxes on luxurious real estates and white lands, in addition to increasing fees onamusing services provided by the government to citizens. The IMF also urged the Saudi government to raise the prices of energy products to increase revenue and reduce expenditures in the next period.

According to economic reports, the Kingdom seeks to raise the rates of home owners up to 30 percent in the next three years. It could be achieved especially after the Ministry had earlier announced the program of distributing lands to citizens and revealed a policy towards developing further raw lands.

The reports said that the Ministry has a clear methodology and plans to implement it in the next three years. It is the methodology that hopefully leads to raise the percentage of home owners at a time when prices of plots of land and housing rents have become a major concern for many citizens interested in owning houses.

The Ministry seeks in the coming period to achieve high rates of home owners.

This coincides with a big support provided by the government to the issue of home owners upon the instructions of the country's leadership, amid expectations that the Ministry could manage successfully it. Statistics indicate that the ministry received about two million residential demands submitted by citizens asking for homes.

The government's support for residence targets Saudi peoplewho do not have an appropriate dwelling and did not previously take an advantage of that support. Distribution of housing would be carried out in the area where the family lives and on the basis of home ownership.

Imposing taxes on "white lands" would be tackled in the meeting of Supreme Economic Council

Riyadh: «Tadawul»

After much debate, Saudi Council of Senior Scholars (CSS) decided to refer the file of imposing taxes on the "white lands", which are plots of land on which no houses or industrial facilities are built or planned to be built in the near future, to the Supreme Economic Council (SEC) to consider technically the benefits of imposing such fees before issuing a final fatwa on this matter.

Before referring the file to the SEC, the CSS members asked Minister of Housing Dr. Shuwaish Al-Duwaihi about 30 questions in a meeting held in Riyadh last month on all aspects relating to this topic.

Over the past few weeks, many Saudis, who agree or disagree on that matter, paid more attention to the topic. It reflects eventually on the levels of home owners in Saudi Arabia at a time when Ministry of Housing is about to deliver housing units to the beneficiaries.

In this context, the report of International Monetary Fund (IMF) issued by the end of last month supported the idea of imposing taxes on the white lands across the kingdom, showing an international interest in Saudi real estate in the current period.

After a meeting held last month attended by Minister Al-Duwaihi and the CSS in Riyadh, the CSS General Secretariat said in a press statement that it has not been settled the issue of imposing Zakat on these lands yet. It added it referred the file to the SEC, calling for more details relating to the topic.

Minister Al-Duwaihi was asked about 30 questions on the issue of white lands

Meanwhile, Dr Sheikh Fahad Al-Majid, the CSS Secretary General, dismissed reports that the CSS rejected imposing fees on the residential lands in the urban boundary, saying such reports are "untrue and baseless". The issue has not been settled so far and the CSS members' orientations are unknown, he added.

Where will we be in the future?

How will global economy be like in 2020? The question that came to my mind is: How will we be? Where will our economy be on the world's map, especially we are at present one of the world's leading economies, making strong and everlasting presence?

Perhaps depending not only on natural wealth but also on other sources of economies is one of the most important challenges we face now and in the future. This means we should target economies of production, industry and knowledge instead of focusing only on rentier economy.

Our country has been building and expanding intergraded and giant industrial complexes in areas of Jubail, Ras Al Khair and Jizan. Much money has been spent on these complexes in order to meet our aspirations and ambitions.

Skilled human resources contributed to establishing such compounds and would continue achieving the planned program to manage and operate constantly these giant complexes that have been adding a new value to the country at present and in the future.

Saudi Arabia has exploited its natural wealth. It developed petrochemical industries to produce materials that can be used in various and varied industrial fields. This move added a new value to the country.

The kingdom nowadays is paying an increasing attention to achieve the utmost possible revenue from its mineral wealth.

Perhaps our hope is to see more progress in the fields of scientific research and knowledge-based economy to complete the kingdom's vision.

This will create more projects by which the country could depend on other sources not only on natural wealth and at the same time Saudi economy continues working at the same pace for increasing opportunities inside the Kingdom and opening constantly new horizons for investors.

Gold willing, we would get a better economy if Saudi policy continues focusing on building Man.

If this Man interacts with all these plans and aspirations - which will become an essential part of the image of creation, production and competition – it would be a better future to those who have knowledge and invested it well in products and services on which a large part of the world depends.

Thus it remains part and parcel of the image of the global economy.

Our leadership seeks constantly to achieve stability, prosperity and progress at all levels. All of us are eyeing a strong economy, so everyone should work faithfully through a plan depending on a clear vision in the future. We always pray to God to give us more happiness, progress and success.

Abdullateef Al-furaihi
Editor-in-Chief
abdullateef.furaihi@tadawul.com.sa

يداً بيد وجيلاً بعد جيل، متعاونين ومتشاركين بكل قوتنا
وإمكاناتنا لرسم طريق قويم نستشرف به مستقبلاً حضارياً مشرقاً
تضيؤه النزاهة.. ويتلاشى فيه الفساد بكل أشكاله وصوره..

معا نبني مستقبلنا.

للاستعلام عن آلية
تقديم البلاغات
19991

نزاهة Nazaha

nazaha.gov.sa

رقم التحويل الموحد 012644444
رقم الفاكس الموحد 012645555

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
National Anti-Corruption Commission

facebook facebook.com/nazaha.gov.sa

twitter twitter.com/nazaha_gov_sa

سامباتداول...

النظام الشامل للتداول يتيح لك الآن تنفيذ أوامر متقدمة للتداول

الآن مع الأوامر المتقدمة للتداول من سامباتداول يمكنك إعطاء أوامر مشروطة تُنفّذ بشكل آلي عندما يتم مطابقة شروط الأمر الذي وضعته. ومع هذه الميزة الجديدة، يمكنك وضع وتنفيذ استراتيجيات التداول بناءً على اتجاهات السوق لتساعدك في تحقيق خططك وأهدافك الاستثمارية بكفاءة كبيرة.

- **أمر وقف الخسارة بسعر السوق/Stop-Loss Order:** حدّد أمر مشروط لأسهم معينة لينفّذ أمر (بيع / شراء) بسعر السوق عند وصول السهم للسعر المحدد.
- **أمر مشروط بحدود السوق/Market-If-Touched Order :** هو أمر بيع أو شراء مشروط يسمح للعميل بإصداره بأقل أو أعلى من الحد المسموح به في سوق الأسهم (والذي يبلغ حاليا وفق تداول +/- ١٠٪) مما يعني أنه بالإمكان قبول الأوامر أعلى أو أقل من هذه الحدود.
- **أمر سوق عند الإغلاق/Market-On-Close Orders:** يمكنك الآن تنفيذ أوامر السوق في وقت محدد سلفاً قبل إغلاق جلسة التداول في السوق.

تمتع بمزايا أوامر التداول المتقدمة الآن بالإضافة إلى كل الخصائص الرائعة للنظام الشامل للتداول.

يمكنكم زيارة www.sambacapital.com للإطلاع على الشروط والأحكام

www.sambacapital.com | ٨٠٠ ١٢٤ ٥٥٩٩

الأوامر المتقدمة

قنوات متعددة

تطبيق ذكي

أخبار الأسواق

التداول الاسلامي

فكّر سامبا | حلول استثمارية عالمية المستوى

إن هذا النوع من الاستثمار قد لا يكون مناسباً لجميع أنواع المستثمرين، إن سامباكابيتال توصي جميع المستثمرين أنه في حال وجود أي شكوك حول هذا النوع من الاستثمار، فإنه ينبغي لهم الحصول على المشورة اللازمة من مستشار الاستثمار الخاص بهم. إن سعر وقيمة الاستثمار الخاص بكم قد يتغير سواء بالزيادة أو النقصان ونتيجة لذلك فإن المستثمر قد يحصل على عائد أقل من المبلغ المستثمر.

شركة سامبا للأصول و إدارة الاستثمار، سجل تجاري ١٠١٠٢٣٧١٥٩ – ترخيص هيئة السوق المالية ٣٧-٠٧٠٦٩، المركز الرئيسي: ص.ب ٢٢٠٠٠٧ الرياض ١١٣١١ – الهاتف: ٠١٢١١٧٧٠٠ – الفاكس: ٩٦٦١٢١١٧٧٩٩

sambacapital سامباكابيتال